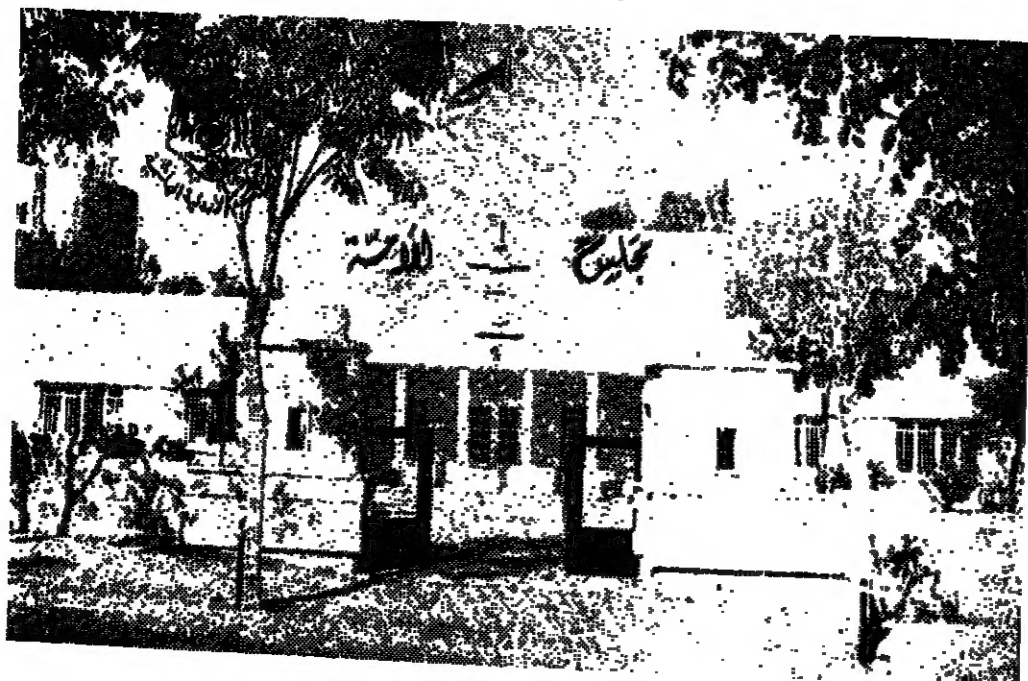


اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اسم جلسة النواب	اسم جلسة الاعيان
٦٥٨ مشروع قانون معدل قانون العقوبات لسنة ١٩٦٣	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٣/٣/٦٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ . ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٢ المؤرخ في ١٣/٣/١٩٦٣ قرر المجلس في جلسته السابعة المتعقبة بتاريخ ١٦/٣/٦٩ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
٦٥٩ مشروع قانون معدل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٣/٣/٦٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - ورد الى المجلس بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ . ٢ - بناء على طلب الحكومة باستكمال النظر به قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة المتعقبة بتاريخ ١٣/٣/٦٩ الموافقة على استكمال النظر به وعلى القانون كما ورد من الحكومة مع احوال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان.
٦٦٠ مشروع قانون ملحق بقانون البراءة العامة لسنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣	اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٣/٣/٦٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - ورد الى المجلس بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ . ٢ - بناء على طلب الحكومة باستكمال النظر به قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة المتعقبة بتاريخ ١٣/٣/٦٩ الموافقة على استكمال النظر به وعلى القانون كما ورد من الحكومة مع احوال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان.
٦٦١ مشروع قانون معدل قانون الشركات لسنة ١٩٦٣	مذكرات ومناقشات مجلس الامم الادنى السابع	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ . ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٢ المؤرخ في ١٣/٣/١٩٦٣ قرر المجلس في جلسته السابعة المتعقبة بتاريخ ١٦/٣/٦٩ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس الامم الادنى السابع

العدد ١٣٠ : الاحد : ٢٩ شوال سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٤ آذار سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٧ »

مجلس النواب

الجلسة الثانية عشرة يوم الاربعاء في ٢٠ آذار ١٩٦٣

جريدة النوازل

١ - ثلاثة عشر الجلسة السابقة

٢ - ثلاثة الاجازات والاعتذارات :

١ - معذرة السيد شاهر المحسن

٢ - عواد محمود عواد

٣ - عبد الرؤوف الفارس

٤ - ياسر عمرو

صفحة

٧٨٧ (ورفق عليه)

٧٨٧

٧٨٧

٧٨٨ (ورفق على قبول)

٧٨٨

٧٨٨ (معلزتهم)

٧٨٨

هكذا منه الاصل

صفحة

- ٣ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٣٧٠) حول مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي .
- ٤ - مناقشة بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني حول السياسة الاقتصادية :
- ١ - كلمة نائب نابلس معالي السيد راشد النمر
- ٢ - فضيلة الشيخ مشهور الضامن
- ٣ - عمان السيد موسى ابو الراغب
- ٤ - نابلس السيد عبد اللطيف المنبتاوي
- ٥ - جنين السيد محمد كامل الحاج حسن
- ٦ - طولكرم السيد شكيب الجبوسي
- ٧ - معان السيد ابراهيم كروشان
- ٨ - اربد السيد سامي حداد
- ٩ - عمان السيد احمد اللوزي
- ١٠ - الخليل السيد اسماعيل حجازي
- ١١ - نابلس الدكتور حاتم ابو غزاله
- ١٢ - رام الله السيد كامل محي الدين
- ١٣ - معان السيد يوسف العظم

جاء بحث خارج عن جدول الاعمال يتعلق بموضوع الاعتراف باليمن .
تقرر ارسال برقية تنزية بالنائب اللبناني ورفقاء الى المجلس النيابي اللبناني .
كلمة لمعالي السيد عاكف الفايض حول ارتفاع اسعار المحروقات .

صفحة

تأجلت المناقشة ونهقر استكمال المناقشة في الجلسة المقبلة
تاريخ ١٩٦٣/٣/٢٤

- ١٤ - القدس السيد يوسف عبده
- ١٥ - بيت لحم السيد ربحي مصطفى
- ١٦ - القدس السيد انطون البينا
- ١٧ - اسحق النذرار
- ١٨ - بيت لحم السيد حزبون جورج حزبون
- ١٩ - القدس الدكتور داود الحسيني
- ٢٠ - جرش السيد خالد ابو دلبوح
- ٢١ - اربد الدكتور احمد خريس
- ٢٢ - السيد ادريس التل
- ٢٣ - الخليل السيد يوسف التكروري

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

معينة في ٦٣/٣/٢١
٦٣/٣/٢٤ ٨٢٩

هكذا منه الأصل

مجلس النواب

الجلسة الثالثة عشرة يوم الخميس في ٢١ آذار ١٩٦٣

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صحيفة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٨٣٠ (ووفق عليه)
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٨٣٠
 - ١ - مبدرة السيد سمود القاضي ٨٣٠
 - ٢ - « شاكرا الطعيمي ٨٣٠ (ووفق على قبول)
 - ٣ - « عبد الحميد الشريده ٨٣١ (معذرتهم)
- ٣ - مناقشة تقرير ديوان الحاسبة الحادي عشر : ٨٣١
 - ١ - كلمة السيد عبد الرحيم جرار نائب جنين ٨٣١
 - ٢ - « يوسف العظم نائب معان ٨٣٢
 - ٣ - « عبد اللطيف العنتاوي نائب نابلس ٨٣٥
 - ٤ - « فضيلة الاستاذ الشيخ مشهور الضامن نائب نابلس ٨٣٧
 - ٥ - « السيد محمد كامل الحاج حسن نائب جنين ٨٤٢
 - ٦ - « ياسر عمرو نائب الخليل ٨٤٣
 - ٧ - « انطون فرنسيس البيضا نائب القدس ٨٤٥
 - ٨ - « يوسف التكروري نائب الخليل ٨٤٥
 - ٩ - « كامل عي الدين نائب رام الله ٨٤٦
 - ١٠ - « محمد الخشمان نائب السلط ٨٤٧
 - ١١ - « الدكتور حاتم ابو غزاله نائب نابلس ٨٤٨
- ٤ - كلمة دولة رئيس الوزراء جواباً على كلمات حضرات النواب المحترمين ٨٤٩
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة عينت في ٢٤/٣/٦٣ ٨٥٢

(قرر المجلس ارسال شكر لديوان الحاسبة على التقرير كما تقرر ايضا شكر الحكومة على مجاباتها مع المجلس والديوان)

مجلس الأعيان

الجلسة السابعة يوم السبت في ٢٣ آذار ١٩٦٣

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صحيفة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٨٥٣
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٨٥٣
 - أ - طلب معذرة من معالي السيد علي نصوح الطاهر ٨٥٣ (ووفق عليها)
 - ب - بركة « « « « « موسى ناصر ٨٥٣
- ٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٧٥ حول مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ . ٨٥٣ (ووفق عليه وارسل للحكومة)
- ٤ - مقررات اللجنة القانونية : ٨٦٣ (بعد المناقشة تقرر تأجيل البحث فيه لحين تقديم الحكومة بمشروع جديد)
 - أ - قرار رقم (١٠) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ٨٦٣
 - ب - قرار رقم (١١) بشأن : ٨٦٣
 - ١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ . ٨٨٤ (بعد أن تأجل البحث بالقرار رقم (١٠))
 - ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ . ٨٨٤ كذلك تأجل البحث بهذا القرار)
 - ٣ - القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ . ٨٨٤

هكذا منه الأصل

صحيفة

٨٨٥

٥ - مقررات اللجنة المالية :

٨٨٥

أ - قرار رقم (٣) بشأن :

٨٨٥

١ - مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣

٨٨٥

٢ - مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣

٨٨٥

ب - قرار رقم (٤) بشأن :

٨٨٥

١ - مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣

٨٨٥

٢ - « « « « ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣

٨٨٥ عيئت في ٦٣/٣/٣٠

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

• جرى بحث هذا خارج من جدول الاعمال حول عقد الجلسات السرية والخاصة .

مجلس النواب

الجلسة الرابعة عشرة يوم الاحد في ٢٤ آذار ١٩٦٣

جداول الاعمال

(ووفق عليه)

صحيفة

٨٨٦

٨٨٦

٨٨٦

٨٨٧

٨٨٧

٨٨٧

٨٨٧

٨٨٧

٨٨٧

٨٨٨

٨٨٨

٨٨٨

(ووفق على قبول هذه المقترحات)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - معذرة السيد محمد خشان .

٢ - « « « « نوفان السعود .

٣ - « « « « كامل محي الدين .

٤ - « « « « عبد الرحيم جرار .

٥ - « « « « حافظ الحمد الله .

٦ - « « « « محمد كامل الحاج حسن .

٧ - « « « « نجيب الأحمد .

٨ - « « « « ياسر عمرو .

٩ - « « « « يوسف ابو عوض .

١٠ - « « « « راشد النمر .

٣ - استكمال مناقشة بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني حول السياسة الاقتصادية .

١ - كلمة السيد يوسف عبده نائب القدس .

٢ - « « « « رجي مصطفى « بيت لحم .

٣ - « « « « النطون البيبا « القدس .

٤ - « « « « اسحق البزدار « القدس .

هكذا منه الأصل

صحيفة

- ٥ - كلمة السيد حزبون جورج حزبون نائب بيت لحم .
- جرى بحث هنا خارج عن جدول الاعمال بموضوع دخول اليهود لبعض الدول العربية .
• حول تسريح واحالة بعض الضباط في الجيش على التقاعد .
• اعادة تأليف اللجنة القانونية . وتألقت من سبعة اعضاء .
- ٦ - كلمة السيد داود الحسيني نائب القدس .
- ٧ - خالدايو دليوح جرش .
- ٨ - احمد خريس اربد .
- ٩ - كلمة السيد يوسف التكروري نائب الخليل .
- ١٠ - ادريس التل اربد .
- ١١ - عاكف الفسايز بدو الوسط .
- ١٢ - سليم البيخيت عمان .
- ١٣ - غنايسل هندسا الكرك .
- ٤ - كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني جواباً على كلمات النواب المحترمين في هذه الجلسة والجلسة السابقة ١٩٦٣/٣/٢٠
- ٥ - كلمة دولة رئيس الوزراء .
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (عينت في ١٩٦٣/٣/٢٧)

• • • • • جرى بحث هنا خارج عن جدول الاعمال بموضوع قانون الملائمة الارثوذكسية
• • • • • اشترك في المناقشة أيضاً النواب السادة : الفايز ، الدزدار ، الليتا ، حبيزي ، كروشان ، حلسا ، المنظم ، السلواني ، ابو الراغب ، الضامن ومعه .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنتصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٣/٣/٢٠ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة الاستاذ نزار الرفاعي وتغيب معتل السادة : شاهر المحيسن ، الدكتور عواد عواد ، عبد الرؤوف الفارس ياسر عمرو وتغيب بدون معذرة السادة : نجيب الرشيدات ، عبد الحميد الشريدة ، خليل السلواني . وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وأصحاب المعالي السادة : عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية ، داود ابو غزالة وزير المواصلات ، عز الدين المفتي وزير المسالية والجمارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور خليل السلام وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة الدكتور قاسم الريماوي وزير الزراعة . كما حضر برفقة معالي وزير الاقتصاد الوطني السادة : كنج شكري وكيل وزارة الاقتصاد ، نجم الدين الدجاني امين عام مجلس الاعمار ، عبد الكريم العقلة مدير دائرة الشؤون والاستيراد والتصدير ، زياد عتاب مساعد وكيل وزارة الاقتصاد ، عبد الرحمن طوقان ، وعبدالله عرفات خبراء اقتصاد من مجلس

الاعمار ، عصام الخيري رئيس قسم الثروة المعدنية ، شجاع الأسد رئيس قسم التجارة ، توفيق البطارسه رئيس قسم الصناعة ، علي النصور رئيس قسم الطاقة الكهربائية من وزارة الاقتصاد .

افتتاح الجلسة

الرئيس : نفتح هذه الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعني السكرتير من تلاوته .

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاوراق الواردة

- ١ -

السكرتير العام بالوكالة : وردت للملحة التالية من السيد شاهر المحيسن ،

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراماً وبعد ،

أرجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة لاسباب خاصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٦٣/٣/٢٠

نائب الطفيلة

شاهر المحيسن

هكذا عند الفصل

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتيه
الجميع : موافقون
- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من
الدكتور عواد عواد .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية ،
اعتذر عن حضور جلسة مجلس النواب المقررة
في ١٩٦٣/٣/٢٠ و ١٩٦٣/٣/٢١ وذلك بسبب
مرض ولدي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
١٩٦٣/٣/١٩

الدكتور عواد محمود عواد
نائب طولكرم والقضاء
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتيه
الجميع : موافقون .

- ٣ -
السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من
السيد عبد الرؤوف الفارس .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان
لاسباب اضطرابية اعتذر عن حضور جلسة
اليوم .

وتفضلوا بقبول احترامي
١٩٦٣/٣/٢٠

عبد الرؤوف الفارس
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتيه
الجميع : موافقون

- ٤ -
السكرتير العام بالوكالة : المعذرة الاخيرة
مقدمة من السيد ياسر عمرو .

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
لاسباب اضطرابية خاصة حالت دون حضوري
جلسة اليوم ، معذرة

السيد الاحمد نائب جنين : معالي الرئيس
انني وباسم اخواني في هذا المجلس نؤيد الحكومة
شاكرين على اعترافها السريع بالوضع الجديد في
سوريا بعد ان كانت قد بادرت بالاعتراف بالوضع
الجديد بالمرافق الشقيق .

وعلى ضوء الواقع والمصلحة العربية العليا
ومصلحة الأردن خاصة فاننا نشاهد الحكومة ان تعلن
اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية كدولة عربية شقيقة
لنتمكن من السير مع القافلة العربية لمصلحة الشعب
العربي في اليمن ومصلحة الامة العربية في جميع
اجزاء وطننا العربي الكبير .

هذا واننا نستنكر بشدة ما ادعته الصحف
البريطانية واذاعته محطة الاذاعة البريطانية من ان
البريطانيا مصالح خاصة في الاردن وننتظر من
الحكومة رداً سريعاً قاطعاً على هذه التخريصات ،
(اصوات نفثي)

رئيس الوزراء : اشكر الأخ النائب على كلمة
التقدير الرقيقة للحكومة حول موقفها من الاحداث
التي وقعت في العراق الشقيق وفي سوريا الشقيقة ومع
هذا فعندي عتاب على هذا الشكر ، ان حكومة
صاحب الجلالة الهاشمية تستنير في اجراءاتها بالاعتراف
وعلمه على مبادئ مكتوبة معروفة واضحة في
الكتاب الابيض للسياسة الخارجية الذي اطلع عليه
الاخوان ، وبالتالي فان كل العناصر التي تؤمن هذه
المبادئ قد توفرت في حدث العراق وفي حدث سوريا
الشقيقة بيناهي رأي الحكومة ورأي الواقع لم تتوفر في اليمن
نحن لسنا طرفا في النزاع في اليمن وبالتالي الجهة التي تتولى
المسؤولية كاملة في اليمن كانتا من كانت ستعرف بها ، في
الوقت الحاضر بحسب معلومات وكدة الوضع فما
زال كما كان في السابق وبالتالي وفي اللحظة التي تتوفر
بها العناصر اللازمة للاعتراف ستعرف . لقد فئزت

حول مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي .
السكرتير العام بالوكالة :

الرقم : ٣٧٠/١٨١/٢
التاريخ : ١٩٦٣/٣/١٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٦٠/١٨١/٢
تاريخ : ١٩٦٣/٢/٢٠ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من
الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٦
الموافقة على مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي
لسنة ١٩٦٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر
مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي : -

١ - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٨)
بالشكل التالي : -

ب - الاعضاء غير الحكوميين

يختار الاعضاء غير الحكوميين من ذوي
الكفاءة والخبرة في الشؤون الزراعية أو المصرفية
ويعينون على أساس دوري وللمدة التالية : -

عند تأليف المجلس للمرة الاولى :

يعين عضوان لمدة سنتين

ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات

ويعين عضو لمدة سنة واحدة

وبعد ذلك يعين الاعضاء لمدة ثلاث سنوات ،
ولا يجوز اعادة تعيين أي عضو إلا اذا كان قد مضى
على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الأقل .

٢ - تستبدل كلمة (ستة) بكلمة (سبعة)
الواردة في السطر الثاني من الفقرة (١) من المادة (١٠) .

٣ - تستبدل كلمة (اثنان) بكلمة (اثنان)
الواردة في آخر الفقرة (٢) من المادة (١٧) .

٤ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (٢٣)
بالشكل التالي :

(٣) - يكون تعيين الورثة من اجل اخطارهم او اية
غاية اخرى بمقتضى حجة حصر ارث صادرة
من الحاكم الشرعية او الكنسية)

موقف الحكومة وبالتفصيل في مؤتمر صحفي قبل
اسبوعين كما ان جلالة الحسين فسر هذا الموقف
بالتفصيل تجاه الاحداث في الاقطار العربية وتجاه
موقفنا من مشاريع الاتحادات المختلفة ايضاً فسر هذا
جلالته بالتفصيل في مؤتمر صحفي في الاسبوع الماضي
وبالتالي فاننا نعوذ مرة اخرى ونقول ان كافة
التطورات الخيرة في العالم العربي لا بد ان تلتقي معنا
ونتمنى لها النجاح واذا كان بودنا ان نساهم في النجاح
هذه التطورات فلا نردد ، اما ما قالته الصحف
البريطانية وغير البريطانية فلا اعتقد ان المجلس الكريم
يريد من هذه الحكومة ان تلتفت له ، ان المصلحة
الوحيدة الموجودة في هذا البلد هي المصلحة العربية
فقط ولا نتعرف بمصلحة أخرى ونحن لسنا تحت
حياة أحد ولسنا موجودين لتأمين أي مصلحة بخلاف
المصلحة العربية في الاهداف العربية .

« تصفيق »

المصلحة الموجودة الوحيدة هنا هي مصلحة
العرب كل العرب باعتبارنا سكان المرح في المعركة
تجاه الوطن العزيز السليب ، هذه هي المصلحة
الموجودة فعلاً في الأردن اما ما تقوله الصحف وما
يصرح به الساسة لا اعتقد ان هذا المجلس يريد من
هذه الحكومة ان تصغر عقلها للرد على هذه الجهة
او تلك والسلام عليكم .

« تصفيق »

السيد البينا نائب القدس : معالي الرئيس . .
اني اقترح ان هذا المجلس الكريم يتقدم لمجلس
النواب اللبناني بالتبزية بالحادث الاليم الذي اودي
بحياة المرحوم النائب اللبناني اميل البستاني ورفاقه .

« اصوات : نفثي على ذلك »

الرئيس : سترسل برقية باسم المجلس .

٣ - كتاب دولة لرئيس مجلس الاعيان
رقم ٣٧٠ حول مشروع
قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

الرئيس : يتلى كتاب دولة لرئيس مجلس الاعيان

٥ - اضافة عبارة (كل فيما يخصه) بعد كلمة (والوزراء) الواردة في المادة (٣١) .

ارفق لمعاليتكم طياً نسختين من مشروع القانون المذكور بالصيغة النهائية ، رجاء التكرم بعرض ذلك على مجلسكم الموقر لاجراء المقتضى واعلامي .

وتقبلوا خالص الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

رئيس الوزراء : هذه التعديلات التي يقترحها مجلس الاعيان الموقر ببحث مع الدائرة المختصة وهي مؤسسة الاقراض الزراعي ووافقت عليها وبالتالي فان الحكومة لا مانع عندها من قبول هذه التعديلات

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

لقد مضى على تأسيس مؤسسة الاقراض الزراعي . بعد دمج مؤسسات الاقراض فيها : اكثر من ستين وظهر بنتيجة التجربة التي اكدت طيلة هذه المدة ان قانون المؤسسة وانظمتها المعمول بها يحتاج الى تعديل وتحوير بنية جعلها متمشية مع ما وصلت اليه البلاد ، وبخاصة القطاع الزراعي ، من تطور وتقدم ومتفقه مع الاقتراحات التي تقدمت بها الهيئات الدولية ذات الصلة بالمؤسسة كالبانك الدولي ووكالة الانماء الدولية الاميركية . وقد تألفت لجنة لدراسة قانون المؤسسة وانظمتها ، دراسة دقيقة ووضعتها في صيغة يتوفر فيها للمؤسسة الاستقلال الاداري والمالي وتمكن من تصريف الامور وفقاً للاسس المتبعة في المؤسسات المماثلة ، وقد تضمن مشروع القانون الذي وضع نتيجة هذه الدراسة المبادي التالية :-

١ - الاستعاضة عن منصب رئيس المؤسسة بمنصب المدير العام وعن منصب المدير العام الحالي بمنصب نائب المدير العام واعتبار المدير العام هو الرئيس التنفيذي للمؤسسة كما استندت اليه رئاسة مجلس الادارة .

٢ - وقد اعيد النظر في قوام مجلس الادارة بحيث جعلت اكثرية اعضائه ممثلة للقطاعين الزراعي والمصرفي .

٣ - لقد كان القانون السابق مقتصر على اسس عامة موجزة ، ولم يتضمن القواعد والاسس التي تعتبر السند القانوني لعمليات الاقراض بل وردت تلك القواعد والاسس في النظام ولوضع الامور في نصابها روي ان تدرج كافة هذه النصوص في صلب القانون بالذات .

٤ - وتحقيقاً لمبدأ الاستقلال ، تضمن القانون نصوصاً تجيز اصدار المنظمة تهدف تنفيذ احكامه وتنظيم عمليات الاقراض والحسابات والالزام وتعيين الموظفين والمستخدمين وتنظيم شؤونهم وحقوقهم التقاعدية .

٥ - اما فيما يتعلق بمواد القانون الاخرى فقد اخذت من النظام المعمول به الان اذ وجد ان من الصواب ان يتضمنها القانون لا النظام .

السيد الفائز نائب بدي الوسط : هذا قانون مهم جداً ، بدلا من ان يحال الى اللجنة ومادام ان القضية شكلية اعتقد ان نوافق عليه بصيغة مستعجلة

الرئيس : هل يوافق المجلس على التعديلات المقترحة .

الجميع : موافقون

الرئيس : اذن القانون بمجموعه في الرأي فهل يوافق المجلس عليه .

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون بصيغته النهائية التي اقرها المجلس بعد ادخال التعديلات المقترحة من قبل مجلس الاعيان »

قانون رقم () لسنة ١٩٦٢

قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو اي من وزاراتها أو دوائرها أو السلطات أو المؤسسات التابعة لها .

ج - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

د - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلفة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة للاقراض الزراعي تسمى (مؤسسة الاقراض الزراعي) يكون لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ، ويجوز ان تقاضي ببلده الصفة ، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها ، أو لاية غاية اخرى ، النائب العام أو اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون أو في أية أنظمة أو تعليمات تصدر بمقتضاه .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً ومكاتب لها في اي مكان في المملكة كلما رأت ذلك مناسباً .

المادة ٥ - ١ - تقدم المؤسسة القروض للملايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها دون سواها .

٢ - يحق للمؤسسة اقتناء وامتلاك وبيع الممتلكات لاستعمالها الخاص ، أو لحماية ديونها واسترداد أموالها المسلفة للمقرضين .

٣ - يحق للمؤسسة قبول الودائع واستدانة الاموال والقيام بابة اعمال اخرى تمارسها عادة مؤسسات الاقراض أو المصارف كما يحق لها ، بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر سندات دين أو اي نوع آخر من سندات الاقتراض .

المادة ٦ - ١ - يكون رأسمال المؤسسة المصرح به سبعة ملايين دينار اردني ويؤلف رأس المال المدفوع من المصادر التالية .

أ - ما رحل أو يرحل من اموال وموجودات مؤسسات الاقراض التالية .

١ - المصرف الزراعي .

هكذا منه الأصل

٢ - رصيد وبقايا القروض والموجودات الأخرى المقيدة في حسابات صندوق الاقتراض الزراعي لمجلس الاعمار أو الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لدائرة الانشاء التعاوني أو الساف الزراعية المطاة من وكالة الولايات المتحدة للامناء السدولي .

٣ - اية اموال تخص وزارة الزراعة أو وزارة المالية أو اية دائرة أو مؤسسة حكومية أخرى سبق تخصيصها لمؤسسات أو مشاريع الاقتراض الزراعية المختلفة ، أو حصلت بواسطتها .

٤ - اية اموال حصلتها المؤسسة من الانقاسط أو الفوائد العائدة لأي من مؤسسات الاقتراض المشار إليها في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ب - ما دفعته أو تدفعه الحكومة للمؤسسة .

ج - اية مبالغ أخرى تحصل عليها المؤسسة من أي مصدر كان ويقرر المجلس اعتبارها من رأس مال المؤسسة .

٢ - يجوز للمؤسسة بقرار من المجلس ان تزيد أو تنقص رأس مالها المصرح به الى الحد الذي تراه ضرورياً .

المادة ٧ - تتكون المؤسسة من :

أ - مجلس إدارة

ب - مدير عام

ج - نائب مدير عام

د - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - ١ - يؤلف مجلس الإدارة من اربعة اعضاء حكوميين وخمسة اعضاء غير حكوميين على الوجه التالي .

أ - الاعضاء الحكوميون

١ - المدير العام

٢ - ممثل عن وزارة الزراعة

٣ - ممثل عن وزارة المالية

٤ - ممثل عن مجلس الاعمار

رئيساً

عضوا

عضوا

عضوا

يجري تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزارة أو الدائرة المختصة ويكون الاعضاء الحكوميون عادة من رتبة وكيل

وزارة ، وفي حالة غياب أي عضو من الاعضاء الحكوميين عن حضور جلسات المجلس لأي سبب يحق للوزير المختص انتداب شخص آخر لينوب عنه في حضور الجلسات خلال مدة تنفيه .

ب - الاعضاء غير الحكوميين .

يختار الاعضاء غير الحكوميين من ذوي الكفاءة والخبرة في الشؤون الزراعية أو المصرفية ويعينون على اساس دوري وللمدة التالية .

عند تأليف المجلس للمرة الأولى .

يعين عضوان لمدة سنتين

ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات

ويعين عضو لمدة سنة واحدة

وبعد ذلك يعين الاعضاء لمدة ثلاث سنوات . ولا يجوز إعادة تعيين أي عضو الا اذا كان قد مضى على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الأقل .

٢ - يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المدير العام . وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه للمدة الباقية من عضويته من قائمة مرشحين يقدمها المدير العام .

٣ - لا يحق لعضو مجلس الإدارة ان يكون عضواً في مجلس الأداة أو في اية مؤسسة رسمية أو شركة تجارية قد تشقيد من عمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - يراعى عند تعيين اعضاء مجلس الإدارة غير الحكوميين ان يمثلوا مختلف المناطق في المملكة بقدر المستطاع .

المادة ٩ - يتمتع المجلس بالصلاحيات ويقوم بالاعمال التالية

١ - وضع القواعد الاساسية للمؤسسة .

٢ - اقرار هيكل المؤسسة التنظيمي .

٣ - الموافقة على تأسيس والغاء الفروع والمكاتب .

٤ - الموافقة على استئانة الاموال من الحكومة أو من اية هيئة أو مؤسسة أخرى وتحديد شروط المبالغ المستقرضة وغاياتها .

٥ - اصدار سندات دين وأي نوع آخر من سندات الاقتراض بموافقة مجلس الوزراء .

٦ - اقرار ائنة تسوية تحمل المؤسسة اية خسائر .

هكذا من الأصل

- ٧ - التوصية بإجراء أي تعديل في احكام قانون المؤسسة وقرار اية تعديلات للانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٨ - درس ميزانية المؤسسة السنوية وقرارها .
- ٩ - الموافقة على نقل المخصصات المدرجة في الموازنة من مادة الى اخرى .
- ١٠ - اقرار الميزان السنوي العام والحساب الختامي السنوي ونقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة .
- ١١ - تحديد نسبة الفائدة التي تستوفى عن القروض .
- ١٢ - تعيين الاموال المنقولة وغير المنقولة والمحصولات والسندات والاسهم المختصة بالشركات التجارية الزراعية والاشياء التي تقبل تأميناً لديون المؤسسة ووضع الاسس التي تتبع في ذلك .
- ١٣ - تعيين البنوك بالتشاور مع البنك المركزي الاردني التي تودع لديها اموال المؤسسة ووضع شروط توزيع هذه الاموال بين تلك البنوك .
- ١٤ - تعيين الاسس التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقتراض وتحصيل المطالبات ووضع الشروط التي تؤمن اتفاق القروض التي تقررها المؤسسة للاغراض الزراعية المنتجة ، والتأكد من استثمارها في عمليات زراعية سليمة ، بواسطة موظفي المؤسسة الذين يناط بهم المراقبة والتنفيذ .
- ١٥ - النظر في اية امور اخرى قد يطرحها المدير العام للمدولة من قبل المجلس .
- المادة ١٠ - ١ - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام ، ويكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور سبعة من اعضائه وتتخذ القرارات بالاكثريّة المطلقة للاعضاء الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون للمدير العام صوت مرجح . وفي حالة غياب المدير العام يصبح نائب المدير العام عضواً في المجلس ويرأس جلسات مجلس الادارة .
- ٢ - يجري تحديد كافة ما يتعلق باجراءات المجلس وقراراته واعماله الاخرى بموجب نظام تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .
- ٣ - يكون نائب المدير العام أمين سر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، اما اذا ترأس جلسات المجلس في غياب المدير العام فيكون له صوت مرجح .
- المادة ١١ - ١ - يعين المدير العام ونائبه بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية سامية ويحدد راتبها ومكافآتها بقرار من مجلس الوزراء .
- ٢ - يعتبر المدير العام الرئيس الاعلى للمؤسسة وجهازها التنفيذي ويكون المسؤول عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس وعن ادارة المؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون واية انظمة تصدر بمقتضاه ، وبوجه عام يعتبر

- المسؤول عن جميع الاموال المتعلقة بالمؤسسة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة ، والمدير العام ان يفوض ايأ من صلاحياته لنائبه أو لأي من موظفي المؤسسة الاخرين .
- ٣ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال المؤسسة ويمارس الصلاحيات الضرورية لتسيير اعمال الادارة والفروع على الوجه الاكمل تحت اشراف المدير العام وله ان يفوض ايأ من صلاحياته لأي موظف من موظفي المؤسسة الاخرين .
- ٤ - لا يحق للمدير العام ونائبه ان يكونا عضوين في مجلس ادارة اية مؤسسة ذات طابع تجاري او زراعي أو خيرين لما باستثناء المؤسسات الخاضعة لادارة المؤسسة أو التي تساهم فيها أو الخاضعة لادارة الحكومة أو مراقبتها .
- المادة ١٢ - ١ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يجوز للمؤسسة ان تضع لموظفيها (بما فيهم المدير العام ونائبه) أو مستخدميها الذين يعينون أو يستخدمون بعد نفاذ هذا القانون نظاماً خاصاً بالادخار يقره مجلس الوزراء ويقترن بموافقة جلالة الملك ، كما يجوز لها ان تقرر اعتبارهم أو أي منهم خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- اما الموظفون والمستخدمون الذين يكونون على رأس عملهم عند نفاذ هذا القانون فيحق لهم ان يختاروا اما الاحتفاظ بكامل حقوقهم التقاعدية و / أو المكافآت المكتسبة عن خدماتهم السابقة المنصوص عنها في قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو ان تطبق عليهم احكام نظام الادخار الخاص الموضوع بموجب احكام هذا القانون ، وعلى المؤسسة في حالات التقاعد ان تقوم بحسم عائدات التقاعد من رواتب هؤلاء وارسالها الى صندوق الخزينة ومن ثم تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد والمكافآت الى مستحقيها منهم وفقاً للقانون والانظمة والتعليمات التي تطبق على موظفي الحكومة .
- المادة ١٣ - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها والمؤسسة حق الامتياز في كافة ديونها ومطالباتها ، على اموال المدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة لديها أو غير مرهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقها وتكون ديون المؤسسة المقرضة منها أو المرحلة اليها من المؤسسات السابقة بمنازلة وفي الدرجة الاولى والمؤسسة ان تطلب تحصيلها

بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية أو بموجب اي نظام خاص تضعه المؤسسة ، هذا بالإضافة الى حقها في بيع اموال المدينين وكفلائهم غير المنقولة بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ١٤- كل من كفّل مدينا للمؤسسة بأي نوع من انواع القروض التي تقدمها يكون متضامناً ومتكافلاً مع المدين الاصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك .

المادة ١٥- ١ - لا يجوز للمؤسسة ان تمتلك من الاراضي والابنية سوى ما تحتاج اليه لاعمالها الادارية على انه يجوز لها ان تمتلك العقارات والعرضات والاموال غير المنقولة التي تكون محجوزة لصالحها وذلك بدخولها في المزايدة العلنية فاذا احيلت ملكية الاراضي أو العقارات أو المنازل أو العرضات المرهونة أو المحجوزة الى المؤسسة نتيجة لاشراكها بالمزايدة ولم يبادر المدين لاستردادها بعد دفع ديونه والفوائد والمصاريف الناشئة عنها خلال سنة واحدة من تاريخ تبليغه الاحالة القطعية يجوز للمؤسسة ان تبيعها لحسابها بالمزايدة العلنية اذا وجدت ذلك محققاً لمصلحتها .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تقسط استيفاء بدل البيع على صغار المزارعين لمدة لا تتجاوز العشرين سنة .

٣ - يجوز للمؤسسة ان تتخلى عن هذه العقارات والاموال غير المنقولة الى المدين أو الكفيل اذا دفع الدين وما يترتب عليه من فوائد ونفقات دون حاجة الى طرح المقار للبيع بالمراد العلني كما انه يحق للمؤسسة ان وجدت ذلك محققاً لمصلحتها ان تعامل المدين والكفيل كصغار المزارعين المشار اليهم اعلاه عند بيع الارض بالمزايدة العلنية .

المادة ١٦- تعفى المؤسسة من الطوابيع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية ، المباشرة وغير المباشرة ، العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والقرى التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت بما في ذلك رسوم الجمارك والمكسوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة أو اموالها الاحتياطية أو دخلها أو العقارات التي تملكها أو اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها وكفالاتها كما تعفى معاملات الاقتراض وما يتفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفى في اية دائرة أو مؤسسة ، بما في ذلك الطوابيع .

المادة ١٧- ١ - يكون موظفو المؤسسة المقوضون حسب الاصول مسؤولين قانوناً عن تنظيم اسناد التأمين أو الرهن والشروط الخصوصية الملحقة بها وسباع اقرار المدين أو الكفيل اذا اقتضى الامر وجود كفيل ، وتكون الصكوك والاسناد المنظمة من قبلهم واجبة التنفيذ في دوائر التسجيل وغيرها دون حاجة الى اي اجراء آخر .

٢ - تعتبر اسناد الدين في حكم الاعلام الواجب التنفيذ بعد الانذار .

٣ - تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز على قيد الاموال غير المنقولة الخاصة بالمدين أو كفيله (ان وجد) بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ، أو مدير القرع ، دون حضور المدين أو الكفيل وترفع هذه الاشارة بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ويكون لمعاملات المؤسسة حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ويعتبر وضع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز مانعاً لنقل الملكية وعلى المدير العام أو من يفوضه ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز عن اموال المدين وكفلائه فور تسديد الدين .

المادة ١٨- جميع دعاوى المؤسسة أو المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها لها صفة الاولوية والاستعجال فتدقق ويبت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر والجان والمجالس الادارية وغيرها .

المادة ١٩- ١ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة لجميع التزامات المؤسسة .

٢ - تعفى المؤسسة من اية متطلبات أو واجبات مترتبة أو ستترتب في المستقبل على البنوك .

٣ - تؤمن الحكومة حراسة جميع ابنية المؤسسة في جميع المراكز والقرى وتستعمل جميع الوسائل لحراستها وتتولى تقديم الحراسة اللازمة لحياة المؤسسة اثناء قيامهم باداء واجباتهم الرسمية .

المادة ٢٠- ان جميع ما يتلف من الاموال المنقولة وغير المنقولة المؤمنة بطريق الرهن أو التأمين الرضائي أو الاجباري أو المحجوزة بطريق التنفيذ الجبري والتي هي في حوزة المدين انما تلفت من ماله .

المادة ٢١- ١ - يحق للمؤسسة ان تضع ، عند الضرورة ، حراساً على حاصلات المدينين الذين تشك في استعدادهم لوفاء ما استحق عليهم من اموال في مواعيد استحقاقها مرهونة كانت أو غير مرهونة تأميناً لاستيفاء الاموال المستحقة عليهم .

٢ - اذا وضعت الحراسة بعد مدة الاستحقاق تستوفي اللزمة المستحقة وتكون النفقات التي تكبدتها المؤسسة على المدين .

٣ - اذا وضعت الحراسة قبل الاستحقاق تتحمل المؤسسة النفقات حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة عدم الدفع يتحمل المدين النفقات .

المادة ٢٢- كل اعتراض يقدم أو دعوى تقام من قبل المدين أو كفيله أو ورثتهما أو من الغير ، لا يؤخر بيع الاموال المؤمنة أو غير المؤمنة منقولة كانت أو غير منقولة إلجاري من قبل المؤسسة أو بناء على طلبها الا اذا قدم المعارض كفالة بنكية بالمبلغ المطلوب الاداء قبل الاحالة القطعية ففي هذه الحالة يتوقف البيع وتلغى المزايدة .

هكذا من الأصل

المادة ٢٣ - ١ - لا تحول وفاة المدين أو كفيله ، ولا التبديل في اهليتها ، دون متابعة تحصيل مطالب المؤسسة ووضع اشارة الحجز والتأمين الاجباري لصيانة تلك المطالب ومتابعة معاملات التنفيذ واتخاذ جميع التدابير تنفيذاً لاحكام قانون المؤسسة وانظمتها دون حاجة الى اجراء معاملات الانتقال القانونية أو الشرعية ، ودون حاجة لتكرار ما كان قد تم من اجراءات .

٢ - اذا توفي المدين أو كفيله دون ان يكون لها وارث ذو حق لا يجوز لأحد ولو آلت التركة الى الخزينة أو ادارة الاوقاف أو متوليها ان يطالب باموالها المقدمة للمؤسسة في مقام الرهن أو التأمين أو المحجوزة من قبلها أو ان يضع يده عليها قبل ان تستوفي المؤسسة كامل مطالبيها .

٣ - يكون تعيين الورثة ، من اجل اخطارهم أو أية غاية اخرى بمقتضى حجة حصر ارث صادرة من المحاكم الشرعية أو الكنسية .

٤ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المدين أو كفيله ضماناً للقرض ونقصت قيمتها ، لاي سبب من الاسباب ، فعلى المدين وكفيله ان يقدموا تأمينات جديدة يقبل بها المدير العام خلال المدة التي يحددها على ان لا تتجاوز الثلاثين يوماً ولا يمنع ذلك المؤسسة من وضع اشارة التأمين الجبري دون افعال على اموال المدين أو الكفيل غير المنقولة لقاء نقص التأمين وذلك بكتاب خطي من المدير العام ، دون حضورهما ، أو حضور اي منهما ، وتكون لهذه الاشارة قوة الرهن الاساسية ويجوز للمؤسسة حجز اموال المدين وكفيله المنقولة تأميناً لتسديد اقساط الدين .

المادة ٢٤ - تتعاطى المؤسسة افعالها على اسس تجارية ، وتسدد نفقاتها من مواردها الخاصة وتستوفي فائدة على القروض التي تصدرها بمعدل يكفي لتغطية نفقاتها وتحقيق لها ربحاً معقولاً .

المادة ٢٥ - في نهاية كل سنة مالية وبعد حسم جميع النفقات الادارية واحتياطي الديون المألفة والمشكوك فيها واستهلاك الموجودات واية مصروفات اخرى متوقعة مما تتحمله عادة البنوك أو مؤسسات الاقراض يقوم المجلس بنقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة

المادة ٢٦ - يحق للمؤسسة ان تطلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعمالها من موظفي وخبراء الحكومة كما يحق لها ان تستعين بمن تشاء من الخبراء وعلى كافة الوزارات والدوائر والسلطات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة العامة التي تخضع لاشراف الحكومة ان تزود المؤسسة بما تطلبه منها وان تتعاون معها الى اشد حدود التعاون .

المادة ٢٧ - تتخذ المؤسسة لنفسها انظمة حسابات وسجلات طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية الحديثة المعمول بها وتكون هذه السجلات خاضعة لتدقيق سنوي من قبل هيئة محاسبة اهلية معترف بها ويوافق عليها وزير المالية وبالإضافة الى ذلك يجوز لمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات المؤسسة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها .

المادة ٢٨ - لا يسري اي حظر يفرض على بيع الاراضي الزراعية من نوع الميرى المؤمن عليها على جميع قروض المؤسسة التي دفعت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون أو التي ستدفع بعده .

المادة ٢٩ - لمجلس الادارة ان يوضح الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون وتنتشر هذه الانظمة في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٠ - يلغى قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ على ان تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى الحد الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك حتى صدور انظمة خاصة بموجب هذا القانون .

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس
في موضوع مهم جداً بالنسبة للنظام الداخلي ،
كثير من الاخوان يتقدمون باسئلة ، قصة الاسئلة
منصوص عليها بمدة معينة ، مع الاسف الشديد فان
اجابات هذه الاسئلة تتأخر لدى الحكومة شهراً وشهرين
لثلاثة أو لا تجيب عليها بالمرّة ، مثلاً في سؤال
قدمته منذ شهرين لحد الآن لم يجيب عليه .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : ارجو ان
تأمروا السكرتارية ان تكون دقيقة بالنسبة للاسئلة
والاجوبة .

الرئيس : سنعمل اللازم .

٤ - مناقشة بيان معالي وزير الاقتصاد
الوطني حول للسياسة الاقتصادية

الرئيس : الآن نتابع البحث في جدول الاعمال
فنريد الاشراف في مناقشة بيان معالي وزير الاقتصاد
الوطني ارجو ان يسجل اسمه .

وهنا ابدى السادة التالية اسمائهم رغبتهم في
الكلام وسجلوا على النحو الآتي :

١ - السيد راشد النمر

٢ - الشيخ مشهور الضامن

٣ - السيد موسى ابو الواغب

٤ - السيد الطيف العنتاوي

٥ - محمد كامل الحاج حسن

٦ - شكيب الجيزي

٧ - ابراهيم كريشان

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس
في موضوع مهم جداً بالنسبة للنظام الداخلي ،
كثير من الاخوان يتقدمون باسئلة ، قصة الاسئلة
منصوص عليها بمدة معينة ، مع الاسف الشديد فان
اجابات هذه الاسئلة تتأخر لدى الحكومة شهراً وشهرين
لثلاثة أو لا تجيب عليها بالمرّة ، مثلاً في سؤال
قدمته منذ شهرين لحد الآن لم يجيب عليه .

الدكتور الحسيني نائب القدس : اشارك
الزميل فيما يقول .

رئيس الوزراء : يا سيدي نحن نعد ان نجيب
باسرع ما نستطيع وسكرتيرية المجلس هي التي تذكر
الحكومة بهذا الصدد باستمرار وعلى ما اعتقد معظم
الاجوبة وردت .

وزير المواصلات : ما هو السؤال .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : سؤال وجه
بالنسبة لسفر معالي وزير المواصلات .

وزير المواصلات : الجواب موجود ، وعندما
رجعت من جنيف أجبت عليه .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : الموضوع
يتعلق بكثير من النفقات اما ان الجواب يأتي ويبقى
لدى السكرتير فهذا موضوع آخر .

- ٨ - « سامي حداد
٩ - « احمد اللوزي
١٠ - « اسماعيل حجازي
١١ - الدكتور حاتم ابو غزالة
١٢ - السيد كامل عني الدين
١٣ - « يوسف العظم
١٤ - « يوسف عبده
١٥ - « ريجي مصطفى
١٦ - « انطون البينا
١٧ - « اسحق الدزدار
١٨ - « حزبون جورج حزبون
١٩ - الدكتور داود الحسيني
٢٠ - السيد خالد ابو دليوح
٢١ - الدكتور احمد خريس
٢٢ - السيد ادريس التل
٢٣ - « يوسف التكروري
الرئيس : الكلمة الان لمعالي السيد راشد النمر

- ١ -

السيد النمر نائب نابلس : معالي الرئيس ،
حضرات النواب

لا شك في ان البيان الاقتصادي الذي القاه
معالي وزير الاقتصاد يعطي صورة مشوقة لما سيكون
عليه الاقتصاد الاردني عام ١٩٧٠ وفي الوقت الذي
يغلب فيه كل منا هذه الصورة البراقة فاني ارجو ان
يفر لي المجلس الكريم شعوري الذي يرى ان ماورد
في البيان من ارقام لا تيسر الانطلاق مع هذا التفاؤل
الى اقصى حدوده .

واني لارجو ان يفضل معالي وزير الاقتصاد
ويزودنا بالارقام التي تثبت ان الاراضي الزراعية
المروية ستبلغ مساحتها عام ١٩٦٣ الى ستاية الف دونم .
ثانياً لفت نظري ماورد في البيان من ان الاردن قد

زادت المساحة المزروعة تحت الري الدائم بما لا يقل
عن مائة وعشرة الآلاف دونم نتيجة تنفيذ مشروع
قناة الغور الشرقية واعتقد ان هذه مخالطة واضحة
اذ ان هذه المساحة بالذات كانت تحت الري قبل
قيام مشروع قناة الغور الشرقية ولدى الرجوع الى
سجلات الاراضي المسجلة سقياً في دائرة الاراضي
او في وزارة الزراعة فيظهر ذلك جلياً وسيظهر ايضاً
ان الزيادة الفعلية في الطاقة الانتاجية لهذه المساحة قد
يكون ازداد بمعدل ينقص بما لا يقل عن ٥٠٪ من
بيان معالي الوزير .

ولقد ورد في البيان ان نسبة الانتاج الزراعي
من الانتاج القومي الاجمالي سنة ١٩٥٤ ٤٠٪ فنقلصت
الى ٢٠٪ سنة ١٩٦١ فاذا اخذنا الرقم الوارد في نفس
الصفحة رقم ٢ عن الانتاج الزراعي لسنة ١٩٦١
وهو ٢٣ مليون دينار فهل افهم من ذلك ان الدخل
القومي سنة ١٩٦١ بلغ ١١٥ مليون دينار ارجو ان
يفضل معالي الوزير بارقام تثبت ذلك .

وورد في الصفحة ٤ من البيان تحت عنوان
السياحة والسفر ان دخل الاردن عام ١٩٦١ من
السياحة بلغ ٤٣٤٠٠٠٠ دينار وقدر ان الزيادة
التي تحققت في هذا الدخل مقدرة الى ٨٪ من الدخل
القومي لعام ١٩٦٠ . ان هذه الارقام تعني ان الدخل
القومي قدر عام ١٩٦١ ب ٥٤٢٥٠٠٠٠ دينار
وهذا يناقض الرقم المشار اليه في الدخل الزراعي
حيث يبلغ الدخل القومي ١١٥ مليون عام ١٩٦١ .
اكفى بهذه الملحوظات لا بين ان هذا البيان لا يتطو
على ما تظمن اليه النفس من صحة مما فيه من
معلومات وارقام والسلام عليكم .

- ٢ -

الرئيس : الكلمة : الآن للشيخ الاستاذ مشهور
الضامن .

الشيخ مشهور الضامن نائب نابلس : معالي
الرئيس :

في مستهل البيان الذي ادى به معالي وزير الاقتصاد
السرطي عن السياسة الاقتصادية في الاردن
تطمين لبعض المواطنين الذين يظنون ان تأخير الامطار
والانخفاض معلها يؤثر تأثيراً كبيراً على الحياة
الاقتصادية في الاردن .

والواقع ان هذا التأخير وهذا الانخفاض لم
تأثير الى حد كبير على القطاع الزراعي وبالتالي على
الحياة الاقتصادية في الاردن وخاصة على الثروة
الحويانية .

ففي مناطق البعل الخالية من الامطار والآبار
بعدم الناجح . وفي مناطق السقي كمنطقة الاغوار
بنخفاض منسوب الماء أو بعدم كما وقع فعلاً في مياه
العوجا ، حيث جفت مدة لا تقل عن ثماني سنوات
وفي هذا العام الحالي خف للدرجة كبيرة حتى
اصبحت حصة المزارع لا تكفي لسقي عشر الارض .

والمعروف ان الآبار الجوفية التي فيها نسبة
الاملاح عالية وخاصة في منطقة الاغوار لا تصلح
لري اذا لم تحتلط بمياه الينابيع العذبة كما ورد في تقارير
مصادر المياه حيث اعتبرت نسبتها (٨٠ ، ٤٠)
أي ان نسبة الاملاح فيها تتراوح بين (١٢٠٠ ،
١٣٠٠ ، ١٤٠٠ ، ١٧٠٠) جزء من مليون وهكذا .

وفي بعض الجهات من الاغوار اغلقت الآبار
لعدم صلاحيتها والانتفاع بها لكثرة نسبة الاملاح فيها .

ولمعالجة هذا الوضع السوء في مناطق البعل
ومناطق السقي في الاغوار لابد من تقوية مصادر
المياه بايجاد مصادر جديدة قوية ونجف آبار
ارتوازية في المناطق التي يقل فيها الماء العذب بنزجة

(C1 S1 OR C 2S1)

وان الاردن يعتمد بصورة رئيسية في انتاجه
الزراعي على سقوط الامطار - اذن - النهوض
الزراعي مفتاح للنهوض الاقتصادي والسياسي في
البلاد .

ولا بد لهذا النهوض من وجود المشاريع
الزراعية لتشغيل الالبي العاملة وتشجيعها وزيادة
مراقبة المتفعين من القروض الزراعية التي تمنحها
المؤسسات الزراعية كي لا تصرف في غير الغاية
الموجبة اليها .

ثم لابد من تخفيض اسعار المحروقات التي
تستعمل للمشاريع الزراعية اذ ان نسبة الاسعار في
المحروقات للوجودة حالياً أعلى بكثير من اي بلد
عربي مجاور . وان في قوله تعالى : (ولقد كتبنا في
الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي
الصالحون) ارشاد عظيم للاصلاح العام الذي يتناول
سائر القطاعات والمراافق العامة كي تكون اداة صالحة
لوراثة الارض بكرة وكرامة .

الصناعات

ولما كان هدف السياسة الاقتصادية هو رفع
مستوى المعيشة لسائر المواطنين والتوصل بها الى
الاكتفاء الذاتي نتيجة لزيادة الدخل القومي .

فلا بد ان يكون هذا الدخل موزعاً توزيعاً
عادلاً لا ان ينحصر في فئة معينة من الناس او منطقة
معينة .

ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار :

١- ايجاد سوق عربي مشترك على غرار السوق الافريقي
ثم الاستثمار الاجتماعي الجماعي المعروف بالتعليم المهني
(Social Investment) واعني به التعليم المهني
المعروف بالتكنولوجيا (Technology) وأهمية
هذا النوع من الاستثمار بتلخيص بتخفيض تكاليف

الاتاج الصناعي الى حد كبير بالإضافة الى انه يؤدي الى إيجاد بيئة صناعية . ويلاحظ التوفيق بين رأس المال الثابت (من آلات ومكينات وغيرها)

وبين اليد العاملة كي تقل نسبة البطالة ونسبة سفر العمال الى خارج المملكة على ان يكون العمال مهنيين بالمعرفة والخبرة التسامة في ادارة المصانع . . .

ولفائدة المواطنين جميعا لابد من توزيع الصناعات في كل المناطق توزيعا عادلا وعدم حصرها في منطقة واحدة . وان حصر الصناعات في منطقة واحدة يؤدي هجرة عمالية من كافة المناطق الى المنطقة الصناعية الامر الذي يسيء الى القطاع الزراعي والعمالي في المنطقة المهجورة ويجعل مناطق المملكة مختلفة في مستواها المعاشي والاجتماعي . ولما كان نجاح المصانع يعتمد على الحماية والتشجيع لحماية انتاجها من منافسة الانتاج الاجنبي لما كسا ورد في بيان معالي وزير الاقتصاد فانه يوجد بعض المصانع التي لا تشملها هذه الحماية ففي قضاء نابلس مصانع الصابون والكبريت ، وقد سمح للاصناف الاجنبية من الصابون والكبريت ان تستورد من الخارج .

وهناك اشياء اخرى اجنبية تدخل البلاد وتعفى من الرسوم الجمركية كالتقارير والمرتبات الزجاجية مع وجود المصانع الزجاجية المحلية في نابلس وعمان والخليل ولا ادري ماهي الاسباب في هذا الاعفاء واتخاذ مثل هذا الاجراء .

السياحة والسفر

يلاحظ ان الدخل السياحي محصور في بعض المناطق بسبب تقصير في الدعاية وعدم إيجاد خدمات سياحية مناسبة في المناطق الاخرى من المملكة ، ففي لواء نابلس يمر السائحون عن نابلس الى بعض

مدن وقرى اللواء لزيارة الآثار زيارة عابرة ثم يعودون دون ان يستفيد المواطنون اية فائدة من بقائهم او تجوالهم ، وانه بالامكان ان تنمي لهم الظروف السياحية لبقاء مدة في كثير من المناطق رغبة في تعميم الدخل القومي عن هذا الطريق .

وبهذه المناسبة يحسن تأسيس فروع حكومية في المطارات والحدود لتبديل العملة الصعبة من السياح والاحتفاظ بها لخزينة الدولة لزيادة دعم النقد الاردني .

التجارة الخارجية

يلاحظ ان المعجز في الميزان التجاري في ازدياد ففي الاسواق كاليات لا تتناسب مع مستوى الدخل في الاردن .

وان الحد من البضائع المستوردة يشجع على التوفير والاستثمار في الصناعات المحلية ويخفف من الضيق الذي يعانيه ذو الدخل المحدود .

- ٣ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد موسى ابو الراغب السيد ابو الراغب نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام . كان يودي ان اناقش بيان معالي وزير الاقتصاد مطولا ومن خلال كل فقرة من فقراته لولا اني وجدت انه من الافضل الاختصار في هذا الموضوع ومناقشة بعض الامور الاقتصادية التي جاءت في البيان بصورة عامة .

ان الزراعة هي احد عوامل ثروة الاردن وهي مجال انتاج ومصدر عيش للكثرة من السكان ، وهي بالواقع من اهم مواردنا وبها يستند النشاط الاقتصادي التي لها التأثير الكبير على الصناعة والتجارة

المحلية لدوى احتكار المحاصيل الزراعية وبيعها بالاسعار الفاحشة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

يركز الهدف الاقتصادي لكل شعب متطور الى السعي لتحقيق حد ادنى لمستوى من المعيشة يكفل لافراد الشعب حياة كريمة كخطوة اساسية لنظام تسوده العدالة الاجتماعية ، ويتاح فيه لجميع افراد الشعب الفرص المتكافئة مع بعضهم البعض لتنمية مواهبهم وتحسين وضعهم ومستواهم المادي والمعنوي ، والطريق الوحيد الى ذلك هو زيادة الطاقة الانتاجية للبلاد وتحسين استغلالها استغلالا كاملا ، والسعي المتواصل على تنمية الانتاج منها لتستطيع الوصول الى إيجاد العمل والعيش الكريم لجميع طبقات الشعب .

وعلى ضوء هذا الواقع يجب علينا ان نتبع سياسة خاصة للتنمية تقوم على استغلال الثروات الطبيعية والبشرية في هذا البلد في خطة شاملة تستند على دراسات صحيحة لمصادر البلاد بحيث تكون واضحة المعالم والاهداف ووسائل الوصول اليها ، وعلينا ان نبتعد عن الارتجال ونسعى الى تركيز الجهود وتوفير المال اللازم مستنودة بالاشراف من جانب الحكومة .

ولمواجهة العوامل التي تتحكم في اقتصادنا علينا ان نجد نقطة الضعف في هذا المضمار . فمن هذه العوامل .

- ١ - زيادة اليد العاملة والبطالة .
 - ٢ - ضعف معدل زيادة الطاقة الانتاجية .
 - ٣ - عدم استغلال الطاقة الموجودة .
 - ٤ - الاستهلاك المحلي والصناعي المحدود .
- ومن هذا نرى ان الاستثمارات التي تنجم الى قطاع الخدمات اكثر بكثير مما يدخل منها في القطاع الصناعي . وهذا دليل على ميل المستثمر الى توجيه

والواقع ان الوضع الزراعي يحتاج للعناية الدقيقة بالنسبة لحاجة السكان من ذلك الانتاج لمواجهة الارتفاع بالاسعار والكوارث التي تؤثر على الزراعة في هذا البلد .

وعلى الحكومة ان تسعى لرفع الكفاية الانتاجية عن طرق حديثة كتحسين التربة ومعالجة الآفات الزراعية ومقاومتها وتنظيم وسائل الري وعندالة توزيعها مع دراسة امكانية جلب آلات حديثة زراعية وتوزيعها على المزارعين في مناطق متعددة من المناطق الزراعية باقساط طويلة الاجل ليتسنى للمزارعين حيابة الآلات الحديثة لزيادة طاقة انتاجهم بالوسائل الحديثة ، مع تعليم وتوجيه الفلاح على اتباع الوسائل الفعالة لمكافحة ما يعترضه من عقبات .

وان اهم اسباب تأخر المزارع الاردني هو التحكم باسعاره من قبل محتكري الشراء الذين يشترون عاصيله باسعار بخسة للدرجة ان المزارع لا يستطيع سد نفقات انتاجه ومن ثم نجد ان اسعار الخضار بالنسبة للمستهلك عالية الثمن علما ان اسعار انتاجنا من الخضار يباع باسعار رخيصة بالاسواق الخارجية التي تستورد كثيرا من انتاجنا .

وان مكتب التسويق الزراعي لا زال يفتقر في سيات عميق بالرغم من وجوده من زمن ليس بالقليل ولم يتخذ حتى الان الاجراءات الضرورية الفعالة لحفظ حق المزارع والمستهلك معا ، وعلى ذكر المثال لا الحصر نجد ان المزارع يبيع الكيلو من البندورة بقيمة ٢٢ فلسا بينما يباع للمستهلك بسعر لا يقل عن ثمانين فلسا وكذلك الكثير من انواع الخضار الاخرى .

وعلى مكتب التسويق الزراعي ان يقوم بعمل الخطوات الفعالة ودراسة احوال المزارعين والاسواق

أمواله إلى قطاع خدمات التجارة والنقل وغير ذلك وتفضيلها على الصناعة . ولما كان المستثمر يتبع فائدته الشخصية من حيث العائد على رأس ماله ودرجة المخاطرة من حيث سهولة استرداده لأمواله فإن هذا التفضيل لا يقوم بمفرده دليلا على أن نسبة النخل إلى رأس المال المستثمر من قطاع الخدمات أعلى منها في قطاع الصناعة ، ومن المعروف به أن هناك قوة انتاجية كبيرة معطلة في كثير من الصناعات القائمة لا تعمل باستمرار وتنتج أقل من طاقتها الانتاجية وعلى الأخص في مصانع الغزل والنسيج والدباغة وغيرها .

ولا شك ان وجود القوة الانتاجية المعلقة جنباً الى جنب مع ضعف مستوى الاستهلاك ووجود مصانع متشابهة تضطر الى تخفيض اسعارها على حساب الجودة اضت الى ذلك غلاء اسعار الطاقة الضرورية لتلك الصناعات كالكهرباء والمخروقات والماء مع تفضيل الاصناف المستوردة لحرية استيرادها وعدم حيازة الانتاج المحلي .

لذلك نرى ان القطاع الصناعي يحتاج الى دراسة كاملة شاملة من جميع نواحيه ليجاد نقاط الضعف فيه لاعادة تنظيمه الذي يكفل لهذا القطاع الاستمرار بالتقدم والتوسع لزيادة طاقاته حتى نستطيع الوصول الى تشجيع الصناعات الاخرى.

ان شركة مصفاة البترول وهي اكبر الشركات الصناعية حاليا لم تقم على اساس اقتصادي سليم ودراستات صحيحة مما ادى الى قيامها على حساب المستهلك الاردني علما اننا نستطيع استيراد جميع انواع المحروقات بأسعار اقل من الاسعار الحالية خاصة وان مصفاة البترول عاجزة حاليا عن سد حاجة المستهلك من مادة السولار التي تعتبر المادة الاساسية للصناعة والزراعة نصف الى ذلك ان

كمية استيراد السولار يقلص بستين الف طن سنوياً
يبيع بأسعار عالية تقدر بحوالي ثلاثة دنانير زيادة
على سعر كلفته علماً ما ترجحه المصفاة من انتاج المادة
ذاتها بخلافه بذلك المادة السادسة من عقد الامتياز
الذي ينص على انه لا يحق لشركة مصفاة البترول
بيع انتاجها اعلى من سعر الانتاج المستورد ويقدر
سعر مصفاة البترول من مادة السولار المستورد بـ ١٠
التي اعطى الامتياز حق استيراده الى الشركة بما
يقدر بمئة وخمسون الف دينار وانه في هذه الحالة
ايضاً نجد ان مادة البزيرن ايضاً ترجح الكثير متجاوزة
السعر العالمي بدنانيرن للطن الواحد .

ومن الضروري في هذه الحالة ان تقوم الحكومة بتطبيق عقد الائتياز مع شركة مصفاة البترول نصا وروحا حتى يستطيع المواطن شراء ما يحتاجه من محروقات خاصة الشركات الكبيرة التي تعاني الشيء الكثير من جراء ارتفاع سعر مادة السولار بالذات كذلك الكثير من المزارعين .

ان النهوض بالصناعة وتنميتها هو احد الامور التي تحقق التوازن بين مجالات النشاط الاقتصادي المتعددة وتوجد التكافؤ بينها بما يؤدي الى تدعيم الاقتصاد القومي وزيادة الدخل منه ، وان ذلك يحتاج الى وجود خطة للتنمية الصناعية يمكن بها تنمية الموارد وتحقيق التوسع الصناعي .

وإن أهم الأمور التي يجب أن تتبع هي إيجاد خطة لاستغلال واستخفاف موارد البلاد المهيطة ووضع البرامج الاصلاحية لتحليل مجالات الامعار والتنمية وتكون مدعومة بمخططات مدروسة دراسة عملية صحيحة ويجب ان تعتمد تنفيذها على الكفاءة والقنرة والمعرفة علما ان احد الاتجاهات الرئيسية التي نضرم تحقيق التوازن بين مجالات الاقتصاد المختلفة

التي تؤدي الى دعم الاقتصاد الاردني من شأنه زيادة الدخل وذلك يتطلب توفر الخطط التي تهدف الى تحقيق التوسع الصناعي بمختلف مجالاته معتمدة على اساليب الانتاج الحديثة متمشية وحاجات المستهلك المحلي مع الامكانيات في التوسع في انشاء وتشجيع الصناعات بالكشف عن موارد صناعية جديدة وبدعم الصناعات القائمة ، واهم هذه الصناعات هي التي لا بد من وجودها ، وان الرسيلة الى تحقيق تلك الصناعات هي دعم الحكومة مالياً وعلمياً تلك المشاريع عن طريق توفير القروض وسن التشريعات الوقائية بعد دراسة جدوى تلك المشاريع من الناحية الاقتصادية ، علماً ان اقتصاداً حاليًا محصوراً على بعض الصناعات مصحوباً في بطنه في تنمية الدخل نتيجة هزات اقتصادية وسياسة تميز الكيان الاقتصادي والاجتماعي معاً .

كانا صناعتنا محصورة وقاصرة على بعض
صناعات الاستهلاكية حيث انها قصيرة الاجل
هيفئة النطاق بواسطة عدم توفر المواد الاولى حاليا
متمثلين على استيرادها من الخارج مسببة ارتفاع
اسعار الكلفة لتلك الانتاج مما يحد المستهلك الاردني
نتائج. وعلى ضوء هذا الواقع علينا ان نتجه ميساة
خاصة بالتنمية الاقتصادية ، تقوم على استغلال
جميع امكانيات الثروة الطبيعية والبشرية مع وضع
خطة شاملة لدراسة موارد البلاد بحيث توضع معاملها
واهدافها ووسائل تحقيقها ، مبتعدة عن كل الرغبات
وتضمن تركيز الجهود مع توفير المال اللازم .

وعلى هذه المبادئ والحاجة القصوى للتقدم الصناعي، وجب علينا في هذا البلد إنشاء جهاز خاص لتنمية الصناعة يقوم على دراسة جميع المشاريع الصناعية دراسة شاملة من جميع الوجوه لتحقيق النتائج المطلوبة لرفع مستوى هذا البلد

وتحسين وضعه . واهم عمل هذا الجهاز وإبناؤه هي المشاريع الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج من النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والبحث عن المعادن وتشجيع الصناعات القائمة ودراسة المشاريع الأكثر إنتاجاً واليسر تنفيذاً . وعلى هذا الجهاز ان يحرص اعماله على زيادة الدخل من مصادره المختلفة ومعالجة نواحي الضعف في الوضع الاقتصادي مع رفع مستوى الصناعة في البلاد ووضع برامج خاصة بذلك . ويقوم هذا الجهاز على اعداد المشاريع والبرامج الاقتصادية التي يعدها سواء يرى بذلك ان تقوم الحكومة بتنفيذها او الى هيئة تقوم بتمويلها مع اشرافه على تنفيذ المشاريع والبرامج الاقتصادية مع التوصيات اللازمة الى كل من اراد ذلك من اصحاب الصناعات بواسطة فنيين وخبراء كما تقوم باعداد وتحضير التقارير واعداد البحوث والبيانات اللازمة . وعلى هذا المجلس ان يحصل على الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الصناعية عن طريق اعتمادات تمنحها الحكومة او بالحصول على القروض من المصارف او الهيئات الدولية والمحلية مع اعادة النظر في الوضع الصناعي الحالية ودراسة عقود امتيازها وتطبيقها .

السيد الفايز نائب بلد الوسط : معالي الرئيس
إذا سمحتم ، لي تعليق على نقطة واحدة تتعلق
بموضوع المصفاة .

كان في السابق نأخذ صفحيحة البزير بالثين
مين قرشاً ، الآن نأخذها بسبعين قرشاً مع
ق ، لكن هناك مادة مهمة لها علاقة ب ٩٩٪
المواطنين وهي مادة السولار ، السولار معروف
بدي بأنه يكلف الطن وأصل العبوة تسعة ذناير
كذلك نقله من العبوة إلى عران أربعة ذناير المجموع
عشرة ديناراً ، وحينه الشركة تسعة عشر ديناراً

دایره

ونصف ، فاعتقد ان هذا المبلغ بالنسبة الى المزارع كثير . المزارعون يستعملون السولار الآن بكثرة فاذا امكن هذه الناحية بالذات ارجو ان تدرسها وزارة الاقتصاد .

— ٤ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد اللطيف العنيتاوي

السيد العنيتاوي نائب نابلس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين لقد شرحت البيان الذي لقاها معالي وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة السياسة الاقتصادية الماددة البناءة شرحا مستفيضا شاملا ، كما تناول بحث من تكلم من الزملاء الكرام التواحي المتعددة للاسس الاقتصادية هادفين من اعادة النظر في هذه الاسس توجيهها لمصلحة جواهر الشعب وليس لمصلحة طبقة معينة وفي هذا الهدف التقى رأي التشريع مع التنفيذ ، وليس لي ما أضيفه على ما ذكر الا ان اوضح امامكم النقاط التالية : —

١ — اذا نزل على اختيار الأولويات حين وضع الاسس الاقتصادية السليمة لتحقيق الدعم الحكومي للامتاء الاقتصادي بسبب محدودية الموارد وهذه الناحية المهمة لم يفلها بيان معالي الوزير ولا برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية وما دنا نذكر الدعم الحكومي فاني اعتقد ان اهم واجبات هذا الدعم الحماية الجمركية تشجيعا للانتاج ولتفسيح المجال لتشغيل العمال وزيادة ايام العمل حتى لا يصبح العمال عالة على الحكومة او على المجتمع . سبق ان طالبت في دورة سابقة هذا المجلس الكريم بوضع هذه الحماية ، لقد وضعت الحكومة الموقرة حماية لبعض الصناعات غير ان مصنع الكبريت في نابلس مثلا والذي يضم مائة عامل يعملون لقا مزاحم بالكبريت

المستورد ، وبأماكن الحكومة المساهمة في هذا المصنع ووضعه تحت رقابتها بغية تحسين انتاجه .

٢ — كأساس اقتصادي يتطلع المواطن الى تخفيض اسعار المنتجات المحلية التي كان الهدف من تشجيع صناعاتها والاسهام في شركاتها .

أ — التخفيف عن كاهل المستهلك .

ب — الابقاء على الثروة داخل البلاد

ج — سلاح لمقاومة حالة المستهلك النفسية .

اذ ما هي الفائدة التي يجنيها المواطن ما دام سعر الناتج المحلي معادلا لسعر المستورد وبذات الوقت نطالبه بالاغفاء عن الجودة كما هو في شركة الدباغة وغيرها من الشركات ان لم نشجعه بفرق واضح في السعر .

هناك مثل اخر ربما كان فرعاً لا أساساً ، تأخذ شركة الغاز أي المصفاة استهلاكاً نصف دينار عن كل برميل غاز كل عام وبذات الوقت لا يتقاضى الموزعون رسوماً من المستهلك مقابل نصف الدينار هذا ، فتصبح المبالغ التي تتقاضاها الشركة مشاركة منها للعمولة التي تعود على المزارعين الذين يلدون استعدادهم لشراؤها على حسابهم .

٣ — يقطع من ارباح الشركات العامة المساهمة ٢٥٪ من الأرباح تأميناً لما سيطلب لضريبة الدخل كما تقطاع نفس النسبة المئوية من الشركات الخاصة المساهمة وتدفق الى المالية على أن يسترد المساهم ما تبقى له من المالية بعد خصم الضريبة ، وفي هذا روتين مزعج للآلية والمساهم وفيه ضياع لوقت كليهما ، اطلب علاج ذلك .

٤ — السيد خليل فتال من بيروت يملك وكالات لإصناف متعددة من العلاج وكان يتمتع بعض هذه الوكالات الى وكلاءه في الاردن لقياس عمولة من الشركات المصدرة ولم يكتف بهذا بل اخذ يفرق

السوق الاردني مع انه لا يجوز لأردني أن يستورد علاجات وهو في بيروت ليسبعها هناك أو يفتح صيدلية والمعامل بالمثل تقتضي علاج هذا الامر .

٥ — تستوفي بلدية نابلس ٣٪ رسوم عن اللجنة المحلية التي ترد الى البلد ، كانت هذه الرسوم تستوفي في عمان والقدس ثم الفيت ، تقدم القومسندية بطلب الى معالي وزير الداخلية لانها حارمة بالمستهلك الفقير لان هذه المادة هي غذاء العامل وصاحب الدخل المحدود .

٦ — لقد جاء في السطر العاشر من الصفحة الاولى في البيان الذي استمعنا اليه ، ان زيادة متوسط دخل الفرد السنوي في الاردن من ٥٠ دينار عام (٥٨) الى ٦٥ دينار عام (٦١) وبهذا اعلى معدل دخل فردي في الشرق الاقصى ما عدا لبنان ، وهنا تساؤل حول هذه الاحصائية الرقيقة بالنسبة لنا في الأردن المختلث النوعية من حيث السكان ، وهل صحيح انهم السادة ومنكم العشائري البدوي والفلاح القروي ان عائلة بدوية أو قروية أو لاجئة ذات عشرة اشخاص دخلها السنوي (٦٥٠) ديناراً ، يا السعادة اذا كانت هذه الارقام تمثل واقعنا ، ان ما ينطبق من الاحصائيات على بلد لا يجوز أن يكون دستوراً عاماً لبلد آخر من حيث الطريقة والذي اخشاه أن تؤثر علينا ضخامة هذه الارقام فينبى اقتصادنا على أساسها واذا كانت هذه الارقام الاحصائية صحيحة فسان عدالة التوزيع تصبح بأمر الحاجة الى علاج يوفر على الحكومة مشتقات الحملات الاغاثية للبلد وسكان القرى والاغوار وانا هنا مستفسر لا ناقد .

٧ — اطالب دولة رئيس الحكومة بالتنفيذ وعده الذي سبق واعطاه منا في هذا المجلس الموقر من أن الحكومة ستلتجأ نهائياً لشراء آلات التققيب من النفط واستخدام الخبراء الامناء ما دام الأردن جزء من البحيرة البترولية العربية .

٨ — بنصوص تحويلات المغتربين الى ذويهم والذي سيساعد في خفض العجز في ميزان المدفوعات التجاري الاردني عن طريق توفير الاموال الصعبة ولتشجيع اولئك المغتربين نطلب من الحكومة حيايتهم باعتبارهم يمثون مرجعهم حكومتهم شأن البعثات من الدول العربية وهنا نشكر للحكومة سعيها لرفع رواتب المعلمين في السعودية .
والخلاصة نطالب بما يلي —
أ — عدم اتباع أي صنف من الخارج بتشجيع محليا .

ب — تشجيع تصدير الناتجات الصناعية الى الخارج لضخ القدرة الاستهلاكية في السوق الداخلي وذلك بمنح مكافآت خاصة للانتاج الجيد لتشجيعه على غرار ما اتبعته الحكومة اليابانية وغيرها من الحكومات الصناعية في الثورة الصناعية في اوائل هذا القرن .

ج — اعفاء مستوردات الصناعة الاردنية من المواد الخام من الرسوم أو تخفيفها .
حقن الله لنا الاكتفاء في هذا البلد المتطور في ظل الراشد الباني الحسين المعظم والسلام .

— ٥ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحاج حسن نائب جنين :

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين بالرغم من انني لست اقتصادياً الا انني بعد ان استمعت لبيان الحكومة الاقتصادي وبعد ان درسته لا يسعني الا ان اثنى على ما ورد فيه من صورة نهيمية يتوق ان يصلها كل مواطن الا وهي الاكتفاء الذاتي . وارى من واجبي كمواطن ان تتعاون في سبيل الوصول الى هذا الهدف الجميل .

لقد لاحظت في الصفحة الخامسة من البيان ان القطاع الحكومي تبني فكرة انشاء مشروع اليرموك الكبير ، ويكاد يرسمي العطاء على بعض الشركات العالمية للقيام بعمل الدراسات الهندسية لهذا المشروع . وهنا أود ان أسأل عن مصير القرض الكويتي البالغ سبعة ملايين دينار الذي رصد القسم الأكبر منه لهذا المشروع وما تم به وهل تسلمته الحكومة ام لا وما الذي اتفق منه وهل هو مرصود في البنوك ؟

وفي التسويق الزراعي ، نلاحظ ان المنتج والمستهلك يذهبان الى جيب الوسيط ، لذلك فاننا نطالب بانشاء وتشجيع الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي وانخراج الوسيط رحمة بالمنتج والمستهلك وان تساعد الحكومة هذه الجمعيات في إيجاد الاسواق الخارجية لتسويق انتاجنا .

اما في الاعفاءات الجمركية والضريبة الواردة في قانون تشجيع الصناعة الوطنية وحيثياتها من منافسة الانتاج الاجنبي نقول : -

ان الاعفاء الجمركي مقصود منه زيادة التصنيع والانتاج مما يرفع دخل المواطن الاردني وبالتالي دخل الدولة عبر ضريبة الدخل . فهل لوزاري الاقتصاد والمالية ان تعلما اذا كان الدخل من ضريبة الدخل يوازي ما تقدمه الحكومة من اعفاءات ؟ والا فما هو المبرر لهذه الاعفاءات التي ان نالتنا شركات مساهمة فأرباح هذه الشركات في أكثر الحالات يحصر بفالبيتة في اشخاص قلائل .

وفي حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية نقول : يجب ان لا يتم ذلك على حساب المستهلك لان العامل عندنا في هذه الشركات لا يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها العامل بالشركات الاجنبية ولا يتقاضى اجوره ولا تغني صناعته من الاعفاءات الجمركية والضريبة ، بل وتدفع تلك الشركات نصيبا من

ارباحها للعمال بالإضافة الى تقاعدتهم الامر الذي نلفت اليه نظر الحكومة وتلك الشركات بوجود توفير ذلك لعمالها بان ما تدفعه الشركات الاجنبية كضريبة دخل لحكومتها يفوق اضعاف ما تدفعه شركاتنا .

ومع ذلك فاننا نلاحظ ان اسعار الانتاج المحلي يوازي سعر ما تنتجه الشركات الاجنبية وبعد زيادة اجور النقل والتخليص والجمارك .

وهناك شركات تستغل هذه الحماية لتعمل مداورة لحساب شركات اجنبية تحتكر سوقنا باسم الانتاج المحلي فلا يصلنا من ارباحها الا القليل وعلى حساب المستهلك

ضريبة الدخل

اما في استيفاء ضريبة الدخل فاننا نود أن نسأل وزارة المالية أن تعلمنا ما هي قيمة الضريبة المستوفاة من العمال والموظفين بالقياس الى قيمة الضريبة المستوفاة من التجار مع مراعاة فارق مستوى المعيشة بين هذين القطاعين . ونشدد على ان تقوم الحكومة بتنظيم استيفاء هذه الضريبة حسب الطرق الحديثة التي تعتمد وتفرض على المؤسسات التجارية الصغيرة منها والكبيرة وجوب تنظيم حسابات رسمية مسجلة في وزارة المالية أو العدلية .

واخيرا نعوذ الى تكرير نحرقتنا الى الوصول بهلما البلد لمرحلة الاكتفاء الذاتي عبر مشروع السنوات الخمس للمعدل الى سبع سنوات . نسأل الحكومة ان تعلمنا عن المنجزات التي تمت في السنة الاولى بالقياس الى ما ورد في المشروع . وهل راعت الحكومة تطور حياتنا في زيادة النفقات ، مع العلم بأن جميع واردات المنتظرة ادرجت .

والسلام عليكم

- ٦ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد شكيب الجبوسي

السيد الجبوسي نائب طوككرم :

معالي الرئيس : حضرات النواب

من الحقائق المقررة انه لا معنى للاستقلال السياسي لامة من الامم اذا لم يدعمه استقلال اقتصادي سليم .

وكنتنا يعلم ان الاردن بلد محدود الدخل وهو في الوقت نفسه مطالب بمجؤوليات وواجبات فرضها عليه واقعه الجغرافي ونكية فلسطين ، فنشأ عن ذلك هذا الوضع الذي تعاني منه خزانة الدولة عجزا ماليا مستمرا مما اضطر الحكومات المتعاقبة لقبول المساعدات الخارجية التي لا يصح الاعتماد عليها والثقة بها لانها تتأثر باعتبارات واهداف سياسية لا تخفى على احد .

لذلك بات لزاما على هذه الحكومة وكل حكومة قادمة ان تسعى سعيا الحثيث للدفع بالبلاد الى حالة تضمن لها الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي للاعتماد على دخل مؤكد دائم ينبع من انتاجها وزداد سنة بعد سنة طبقا لبرنامج مقرر .

ان الاقتراحات التي جاءت في برنامج الخمس سنوات عظيمة الفائدة اذا تحققت ، كما ان الصورة التي رسمها السيد وزير الاقتصاد بالوكالة في بيانه صورة تبعث التفاؤل والامل في نفوس المواطنين .

لقد قامت في البلاد صناعات خلال العشر سنوات الاخيرة كالصناعة والاصنعة والديباغة والزيوت وغيرها ، ونظرا لثقة المواطنين في القائمين عليها كان الاقبال شديدا على تغطية اسهمها ، والاهم من هذا كله ان اخواننا في الاقطار العربية ساهموا في هذه الشركات ومن صالحنا استمرار جلب

رؤوس الاموال الى الاردن ولتحقيق ذلك يجب ان يبق اقتصادنا حرا كما هو عليه الان ، ولكي نضمن نجاح شركتنا فاني اطلب من الحكومة ان تضع جميع الشركات المساهمة تحت رقابتها وتوجيهها ، وان لا تحمي اية شركة او تدعها الا اذا توفرت فيها عناصر ثلاثة هي :

أ - جودة الانتاج

ب - تحقيق الاكتفاء المحلي

ج - عدم الاستغلال

معالي الرئيس : حضرات النواب

بما لا شك فيه ان تطورنا الاقتصادي يتوقف في الدرجة الاولى على ما نقوم به في الاردن ويتأثر في الدرجة الثانية الى حد كبير بما تقوم به الدول العربية بجمعة لحماية اقتصادها وتطورها .

في المجال الداخلي اطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات التالية التي اراها ضرورية ومفيدة على ضوء دراستي لبرنامج الخمس سنوات وما المسه بنفسني من حاجات المواطنين :

١ - تشكيل مجلس اقتصادي اعلى يتألف من رؤساء الغرف التجارية ومدراء البنوك العربية وممثلين عن وزارات الاقتصاد والزراعة والمالية ، ويكون من صلاحياته الاشراف التام على الاستيراد والتصدير ومنح الرخص للشركات الجديدة ، وكل ما له علاقة بالشؤون التجارية والصناعية والزراعية .

٢ - ان تحمي الحكومة الصناعات المحلية والانتاج الزراعي من المنافسة الخارجية وان تلغى رسوم الاستيراد على الامثلة التي فرضتها قبل شهر اذ ان هذه الرسوم يتحملها المزارع وتضاعف من تكاليف الانتاج .

٣ - انشاء شركة مساهمة تساهم الحكومة بتصف رأسمالها لانتاج الامثلة الكيماوية لاسيما وان

يتوفر في البلاد عنصران رئيسيان من عناصر الامم المتحدة المطلوبة وهما : الفوسفات والبوتاس ولا يتقصنا الا عنصر الازوت فقط ، وستكون مثل هذه الصناعة عظمية الارباح وفي الوقت نفسه توفر على الفلاح كثيرا من اثمان الامم المتحدة الباهظة .

٤ - التفتيب عن البترول والمعادن الاخرى من قبل شركات عالمية بعيدة عن نفوذ الاستثمار والصهيونية ، لان الشركات التي قامت بالتفتيب سابقا لم تكن مخلصه في عملها بل كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري ، ولا يصدق عربي ان الاردن خلو من البترول بينما هو متوفر في جميع الاقطار المجاورة وطبيعة البلاد واحدة .

٥ - يجب ان تصرف امكانيات الحكومة الى الاهتمام الشديد بالتفتيب عن الغاز الطبيعي وهو موجود فعلا في بلادنا وقد اكتشفه اليهود في موقع « الزورة » او ما يسمونه موقع وزوز زوهر .

٦ - مواصلة التفتيب عن النحاس الذي قطع مرحلة كبيرة تبعث الامل ورجو ان يعود اكتشافه على الوطن بالخير الوفير .

٧ - يجب على الحكومة ان تتولى تحسين الناحية الفنية في شركة مصايد الاسماك وان تستدعي خبراء من اليابان وايطاليا لهذه الغاية لخبرتهم الممتازة في هذا المضمار .

٨ - اقترح على الحكومة ان تباع اسهمها في شركة الاممنت وتستثمر المال المتوفر في مشاريع جديدة لان شركة الاممنت اصبحت قوية جدا ولا تحتاج الى دعم حكومي .

٩ - يتفق ابناءنا في الخارج في سبيل طلب العلم ما يزيد عن نصف مليون دينار سنويا وهذا المبلغ باذنياد مستمر ولذلك اطلب من الحكومة ان

تبادر باثشاء كلية صيدلية وكلية هندسة وان ترفع مستوى كلية الحسين الزراعية لتصبح كلية تامة تمنح خريجها شهادة البكالوريا ، ولا ينقص هذه الكلية لتحقيق هذا الهدف الا عدد قليل من الاساتذة فقط . فاذا حققنا ذلك اصبحت لدينا اربع كليات كاملة فنوفر اموالنا ونسهل في الوقت نفسه سبل العلم لابنائنا .

اما على الصعيد العربي فانني اطلب من هذه الحكومة ان تبذل جهدها وتسيب سعيها المتواصل لتحقيق المطالب التالية بالتعاون مع دول الجامعة العربية .

١/ - اقامة السوق العربية المشتركة لما فيها من منافع عظيمة لجميع الاقطار العربية ، ولكي تلغ عنا اخطار السوق الاوروبية المشتركة وموافقاتها الاستعمارية على الاقتصاد العربي خدمة لاهدافها وحماية لريبتها اسرائيل .

٢/ - ايجاد بنك عربي مركزي يتولى اصدار نقد عربي موحد لجميع الدول العربية وبذلك يتحرر النقد العربي من تحكم كتلة الاسترليني او غيرها من الكتل النقدية .

٣ - انشاء صندوق ائماء عربي يمول من ارباح الشركات المستقلة بنسبة ١٠٪ من ارباحها ومثل هذه النسبة من الدول العربية المنتجة للبترول ، اذ لا يجوز في منطق الانسانية او شرائع السماء ان يتحكم افراد معدودون بملايين البنائير والدولارات يفوقونها في اغراضهم واهوائهم الخاصة كل يسوم وكل سنة . بينما لا نجد الملايين من ابناء الامة العربية لقمة العيش وكسوة البدن . ان بترول العرب يجب ان يكون للعرب كل العرب ، هذه هي ارادة الشعوب العربية .

٤ - انشاء اسطول تجاري عربي يتولى نقل الصادرات والواردات العربية .

٥ - انشاء الطريق العربي لربط البلاد العربية وتسهيل النقل التجاري على نطاق واسع .

معالي الرئيس : حضرات النواب

من البديهي جدا ان اقتصادنا ككل اقتصاد يتأثر بعلاقاتنا السياسية ولذلك فن مصلحة الاردن ان يحفظ ابدا بعلاقات ودية مع شقيقاته وان يتبع سياسة عدم الانحياز في المجال الدولي . والله الموفق .

- ٧ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد ابراهيم كريشان السيد كريشان نائب معان :

معالي الرئيس حضرات النواب

البيان الاقتصادي السياسي الذي اقامه معالي وزير الاقتصاد الوطني عن السياسة الاقتصادية واجراءاتها البنائة الحادثة لتنمية الاقتصاد بشكل يكفل الاكتفاء الذاتي والذي اشتمل على شيء كثير من الافاضة - تناول فيه شتى المجالات الاقتصادية يبعث التفاؤل والامل بنفوس المواطنين وانا بالرغم من تقاولي بالمستقبل الزاهر الذي ينتظر الاقتصاد الاردني والصناعة الاردنية اقول من باب الصراحة ان هذا الاقتصاد وتلك الصناعة يحتاجان للتشجيع والدعم والتأييد : ولعل من اولى متطلبات التشجيع حماية صناعتنا من المنافسة الاجنبية . ومحاولة ايجاد اسواق رابحة لما في البلاد التي تربطنا بها صلات صداقية وتعاون وتبادل تجاري . واني لا انكر ان الحكومة بمهما حامية الصناعة المحلية وبمهما ان تجد لها محالا في الاسواق الداخلية والخارجية غير ان الحكومة تترك كما يدرك افراد الشعب ان صناعتنا المحلية ليست من

الجودة ما تضاهي المصنوعات الاجنبية لانها حديثة التأسيس وبالاضافة لذلك فهي تباع باسعار اعلی من البضاعة التي تستورد من الخارج وتباع محليا . فهذه ولا شك مشكلة كبيرة تقف في وجه الصناعة المحلية وللتغلب على مثل هذه المشاكل فانه يتوجب على الحكومة ان تعفي مستوردات الصناعة الاردنية من المواد الخام من الرسوم الجمركية وان تدعم هذه الصناعة بتشجيع التصدير للخارج ومنع مكافأة خاصة للانتاج الجديد منع استيراد اي صنف من الخارج يتبع محليا . واذا ما رغبت الحكومة حماية الصناعة وتنميتها فمن الخير والمصلحة تشكيل لجنة خاصة تعمل لجانب وزارة الاقتصاد يديرها ذور اختصاص من خبراء الاقتصاد والاستعانة بها لتركيز وتنظيم الحالة الاقتصادية والاشراف على تحسين انتاجها وصنعتها وتطور نموها ومضاعفة الدخل للبلاد وبناء صرح الاردن الاقتصادي .

اني اتناول موضوعين هامين لما صلة بحياة المواطن المعاشية والحصص بما يلي :

ان عدم كفاية اللحوم وارتفاع اسعارها في الآونة الاخيرة في الاسواق زاد في اقبال المواطنين لاسن الثقات العاملة والفقيرة ومتوسطي الحال منهم على ابتياع الملعبات كالحوم على اختلاف انواعها والسردين والطورن والجمبة والحليب تلك المواد التي تعتبر غذاء رئيسي لهذه الفئات ولكي يصبح في مقدورهم الحصول عليها باسعار مخفضة ورخيصة يتناسب مع حالتهم المادية . فاني اطلب الحكومة باعفاء هذه المواد الغذائية من الرسوم الجمركية كما هو الحال المتبع في بعض الدول الشقيقة المجاورة . وتعويض ما قد يلحق بالخزينة من ضرر بسبب مثل هذا الاعفاء بزيادة دفع الرسوم الجمركية على الاشياء الككالية التي تستورد من الخارج للحد منها وبلبك

تكون الحكومة قد وفرت للمواطنين سبل الرخاء والعيش الرغيد.

٢ - هناك ناحية هامة تستوجب الاهتمام والمعالجة الفورية من قبل الحكومة وبصورة خاصة وزارة الاقتصاد والتموين الا وهي: الاستغلال الفاحش الذي يقوم به اصحاب الافران من وراء بيع الخبز بأسعار باهظة للمواطنين تنقل كاهل الفئات الفقيرة من أبناء الشعب بحيث بلغ الرخ الفاحش حداً لا يطاق وإبرهن على ذلك بالمثال التالي :

أ - يباع طن الطحين الواحد ب (٣٢) دينار يضاف اليه من طن ١ الى ٢ مائة للتصنيع . يضاف الى رأسماله تصنيع ويد عامله واجرة نفقات اخرى (١٨) دينار يصبح الطن يساوي ١/٢ طن بعد التصنيع . وبعد الخبز والتجفيف يبقى صافيسا (٢) طن - فالرأسمال مع التصنيع يساوي (٥٠) دينارا للطن الواحد .

ب - تباع كيلو الخبز (٤٥) فلس فاو ضرينا ال (٤٥) فلس ب ٢٠٠٠ كيلو غرام التي تكون حصيلة طن الطحين بعد التصنيع فيصبح المجموع (٩٠) دينارا ولو طرحنا الرأسمال ال (٥٠) دينار بعد النفقات يبقى الحاصل (٤٠) دينار ربح في الطن الواحد فعلى هذا الاساس نجد ان الربح تجاوز الحد المعقول وبما ان الذي يقع تحت طائلة هذا الاستغلال البشع هم الفئات الفقيرة بالدرجة الاولى وبقية فئات المواطنين لذا بات لزاما على اطلب الحكومة ووزارة الاقتصاد ان تتدخل في الامر وتضع حدا لتحكم وتسلب هذه الفئة من اصحاب الافران على استغلال قوت الشعب وتضع تسعيرة معقولة وعدم تجاوزها وفرض عقوبة صارمة على المستغلين وبهذا يفسح المجال امام المواطنين للحصول على الخبز وابتاعه بأسعار معتدلة .

الكهرباء :

على اثر اجراء التعديل بأسعار الكهرباء في العاصمة (عمان) سرى موجة من التذمر والامتناء بين المواطنين وبصورة خاصة الفئات العاملة والفقيرة منها وقد بلغ هذا التذمر ذروته بشكل يسرعى الانتباه ونجيبا اوقوع المواطنين تحت رحمة الاحتكار (احتكار شركة الكهرباء الاردنية) اطلب الحكومة بالتدخل واعادة النظر بأسعار الكهرباء والتي ارتفعت مؤخرا وبادناه تفصيلات للتفاوت الذي اجرته الشركة على النحو التالي :-

١ - كانت شركة الكهرباء تباع قبل تعديل اسعارها كيلو الكهرباء من ١ - ٣٠ كيلو بثلاثين فلساً ومن (٣٠) فلساً فوق بـ (١٧) فلساً وبعد التعديل صارت تأخذ (٢٨) فلساً من ١ حتى (٥٠) كيلو وبعملية بسيطة حسابية نجد ان الشركة قد قامت بعملية طريفة جداً اذ زادت اسعارها عن ذي قبل بالبحسوس الكلي (١٦٠) فلساً يحدث هذا في الوقت الذي كانت تعتقد فيه وزارة الاقتصاد انها قد استطاعت تخفيض اسعار الكهرباء في حين انه كان من الواجب على وزارة الاقتصاد مراعاة الدقة والاهتمام لكشف هذه العملية الطريفة التي قامت بها الشركة علماً بان الذين يستهلكون الكهرباء من ١ الى (٥٠) كيلو هم من الطبقة العاملة الفقيرة ومتوسطي الحال وهؤلاء هم الذين سيتعرضون للاستغلال. لذا فاني اطلب الحكومة بتخفيض اسعار الكهرباء وابتعاد حل مناسب لتصديرها وعلى الحكومة ان تولي اهتماما بتصرّفات وتحمك شركة الكهرباء منها لتهاذي الاحتكار ومن اجل ان يكون هنالك تكافؤ بين الاستهلاك والسعر في نفس الوقت وتركيب عدادين بدلا من واحد احدهما لاستهلاك الاضواء (النور) والاخر لاستهلاك الادوات الكهربائية

والاهميه . لان سياسة الحكومة المثبتة حاليا هي التوسع في النشاط السياحي وتفسير الخدمات السياحية لمضاعفة الدخل : لذا فاني اطلب الحكومة بالاهتمام العاجل والمباشرة برفع الانقراض المتراكمة على الطريق وتحسين منظر هذا الدخل تجنبا للانقراض وتحشياً مع سياسة البناء التي تنتهجها حكومتنا الفتية.

البترول

وعدت الحكومة في بيانها الوزاري في طريق التعاقد مع احدى شركات الدول التي لا تتأثر بأى نفوذ سيمامي للتقيب عن البترول في اراضي المملكة بأسرع ما يمكن واذا تعذر ذلك سوف تقوم باستئجار حفارة للتقيب عن البترول يشرف على ادارتها وتشغيلها خبراء جيولوجيين : في حين ان بيان معالي وزير الاقتصاد لم يتطرق لهذه الناحية واكتفى بالإشارة الى تشجيع الشركات على التقدم بطلباتها للحصول على الامتيازات ومثل هذا الاجراء سمعناه منذ زمن طويل دون التوصل الى عمل ايجابي حاسم لاسيما بعد اكتشاف البترول واستخراجه من المناطق المجاورة للاردن . ونحن نعيش على الامس والتمنيات لذا اطلب الحكومة لتوجيه الاهتمام الزائد والاتصال بالشركات التي لا تتأثر بنفوذ سيمامي او الحصول على حفارة وجلب الخبراء والاسراع بعملية التقيب للعثور على البترول في ارضنا البكر الغالية . والله نسأل ان يحقق لنا الاكتفاء اللاتي في ظل رائد النهضة الاردنية المباركة جلالة الحسين العظيم .

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد سامي حداد .

السيد حداد نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ، تجاوباً مع كلمة الرئيس وخوفاً من التكرار فاني اجمل الكلمة التالية :

لقد كان البيان الاقتصادي الذي تفضل به معالي

المنزلة كالثلاجة والغسالة والمكوى والمدفأة الخ . وتحديد سعر الاستهلاك من الكهرباء لهذه الادوات وبأسعار مخفضة عن النور .

السياحة

لما ان السياحة تعتبر مصدر رئيسي من مصادر الدخل في الاردن وبما ان الطبيعة قد حبت بلادنا بجزء كبير من الاماكن الدينية والتاريخية والاثريه . يأتي في مقدمة الاماكن الاثريه منها مدينة البتراء التي تستوي السياح وتجذبهم لمشاهدة مناظرها الاثريه الارجوانية والوردية بشكلها الخلاب واذا ما اردنا ان نعطي السياح والزوار البها انطباعا حسنا عن الاهتمام بالاثار في بلادنا كان على المسؤولين ان يسعوا لتحسين وتجديد الممرات والطرق المؤدية للآثار .

لقد اتاحت لي فرصة الذهاب لبلدة وادي موسى منذ شهر فساءني منظر مدخل المدينة بوضعه الحالي المشوه ذلك الممر المؤدي الى مدينة البتراء الأريسة اذ ان الجدران من الجانبين قد هدمت واصبحت ركاما وحتى هذا التاريخ لم ترفع الانقراض وحيث ان حالة اهالي هذه القرية المادية لا تساعدهم على ازالة هذه الانقراض وبناء جدران على امتداد المدخل من الجانبين بشكل متناسب ومدخل هذه البلدة التي يرتادها السياح والشخصيات البارزة باستمرار . وكون هذا المدخل يعتبر ممرا سياحيا ثريا بات من الواجب على الجهات المختصة ان تسعى لاشادته وتحسينه ولو عن تخصصات الطرق السياحية والاستماتة بالايادي العاملة من أبناء القرية . مع وضع علامات ولوحات في مدخل المدينة (ترحب بالزائرين وتشير الى اتجاه الطريق المؤدية للآثار وتنوه عن مدينة البتراء الاثريه واهميتها . تحرر باللغتين العربية والاجنبية . ولمحة موجزة عن كل موقع أثري

هكذا منه الأصل

ان يلبس
الزينة اللحية وعلى بساط
الارض تطورا سائرنا
لجلب ، وكنيا يشك
لان الفرح هذا القادر

وزير الاقتصاد الوطني والذي بقي على مسامع اعضاء هذا المجلس الكريم اثره الطيب لما احتواه البيان المذكور على سياسة اقتصادية مرسومة في مختلف الميادين الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والسياحية وكانت سياسة الحكومة في بناء هذا الكيان مبنية على الدراسات والمخططات العلمية والعملية مدعومة بالارقام والاحصائيات التي تشير بمجموعها العام في مختلف الميادين والمرافق الحيوية الى مدى التقدم الملموس في المجالات السالفة الذكر. وقد اشترك في تنفيذ هذه البرامج وهذه السياسة الاقتصادية جهود الحكومات المتعاقبة بالإضافة الى جهود هذه الحكومة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي الى الامام حتى يتمكن هذا البلد الناشيء الذي يسير بخطى سريعة ومركزة نحو الاكتفاء الذاتي المنشود الذي ستأتي الجهود واياه في عام ١٩٧٠.

وانه لدى مطالعتي لبيان معالي وزير الاقتصاد مطالعة المأروي والدارس لاحظت من خلال الارقام المبنية على دراسات اقتصادية حديثة مدى التفورات في مختلف الميادين وابواب الرزق والكسب التي احرزها بلدنا في العشر سنوات الاخيرة وما سينحرزه في السنوات القادمة وفق مشروع السنوات السبع للتنمية الاقتصادية الذي اعدته مجلس الاعمار. وان دلت الدراسات على شيء فأنما تدل وتبشر بمستقبل طيب لانباء هذا البلد وابناء الوطن العربي الذي يشهد الوحدة الاقتصادية بشكل كرم مدروس:

الذي كان يعتمد على الزراعة
من قد تطور مع قصر
فيه ولستاه نحن ابناء هذا
الم الاقتصاد وبشكل مرئي
كبنائها وعشنا معها ولها ، فهي

بمجموعها العام وبشقي مراقبتها ومختلف نشاطاتها تشكل تقدماً يبتأ لا يخفى على كل ذي عين مبصرة بناءة ، ان كان هذا في القطاع الصناعي او الزراعي او الصناعي او التجاري ، او في تحول التعدين والاملاح . اما بالنسبة للسياحة والسفر فان بلدنا وكما نعلم بشكل بلدنا سياحياً لما له من الاهمية التاريخية والدينية والأثرية وارانى مضطراً القول في هذا السبيل ان عناية الحكومة رغم ما تبذله من جهود لاظهار بلدنا من الناحية السياحية بالمظهر اللائق بها وارى في هذا المجال ان ترصد المخصصات اللازمة في الميزانية القادمة لبناء فنادق سياحية تمولها الحكومة او تشكل شركات مساهمة مخططة لزيادة الدخل وجعله يتناسب والمكانة الدينية التي خصصنا الله بها . وارى ان ينفذ هذا في ساحة البتراء الأثرية وكذلك في حراج عجلون بالقرب من قلعة الربيض .

وان نسة التقدير للدخل من السياحة والمغربين ومن المعادن والصادرات الزراعية بشكل ٣٣ مليون وهذا فعلاً يؤدي الى خفض المعجز في الميزان التجاري ويقلل الاعتماد على المعونات الاجنبية . وكلنا لا نضمن ايراد الدخل الغير المنظور عن طريق المغربين ومقداره عشرة ملايين . وذلك بالنسبة للظروف السياسية في بعض الاحيان . واني في معرض السياسة الاقتصادية وبخصوص المياه الجوفية الواردة على الصفحة الثالثة في بيان الحكومة الاقتصادي وهي من الاهمية بمكان بالنسبة لما يعانيه هذا البلد من نقص في مياه الشرب ، مع العلم ان معظم الجهود التي بذلت وعلى سبيل المثال في لواء عجلون لم تكن ايجابية بالمعنى الصحيح فعمليات الحفر للآبار الارتوازية في بعض القرى التي اجريت فيها التجارب لم تتجاوز والجهود المبذولة .

واني في هذا المجال ارى ان تركز الحكومة وان تسعى لتنظيف البرك الرومانية في المملكة وعلى سبيل المثال يوجد في لواء عجلون عديد من هذه البرك موجودة في ٣٩ قرية وهذه تتسع لـ ٢٥ مليون متر مكعب واذا ملأت هذه البرك في سني المطر والتغير تكفي لمدة ٦ سنوات فيها لو انجست الامطار وفي هذا حل لمشكلة المياه المستحكمة انني ورغم ما المسه من تخطيط للمستقبل فيه اطمئنان لبناء هذا الكيان الاقتصادي على اصول ومقويات ارى ان تركز الحكومة على مشاريع الازرق والبرموك والاسكان واقامة السدود وحفر الآبار الارتوازية وان ترعى مشروع الازرق وقوليه العناية الكبيرة وان تضاعف الجهود لان العمل المبلول فيه الآن قد لا يخرج هذا المشروع في اواخر هذا الصيف وهو الموعد الذي حددته الحكومة لانجازه .

وبالختام نرجو الله ان يوفق هذه الحكومة والحكومات اللاحقة في تنفيذ هذا المخطط الاقتصادي الجليل الوصول بمكانتنا الفنية الى الاكتفاء الذاتي.

- ٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد احمد اللوزي.

السيد اللوزي نائب عمان :

معالي الرئيس ، ايها المجلس الكريم

ان بحث امور بلدنا الاقتصادية ومناقشتها من المواضيع التي يجب ان تجري في جو من الثقة بالنفسا وبامكاناتنا وبروح بناءة متبادلة من شأنها ان تجلو الحقيقة وتدعم نهضتنا في سائر مجالات الخير والبناء والانتاج ، اذ لا ينكر احد ان الاردن قد تدرج في نهضة اقتصادية غير معتمدة على ثراء عريض من برول ، او وفد موضوع من صناعة او مدد فائض من انتاج .

واني وقد استمعت وقرأت بكل دقة بيان الحكومة الذي شرح سياسة الدولة الاقتصادية لآبد لي من الاعتراف بانه قد حوى خطوطاً رئيسية هادئة تلزم الحكومة بالتقيد بها في الفروع والتفاصيل وتادية الحساب امام هذا المجلس بين الحين والحين ليكون الجميع على بصيرة فيما يتصل باهم جوانب الحياة في بلدنا العزيز . . واني اذ اعالج هذا الموضوع اعتقد ان من اهم اسس البحث فيه الموضوعية والابتعاد عن العاطفة ، لهذا فاني اود ان ادعو ليس للمجلس الكريم فحسب بل سائر من يعنىهم امر السياسة الاقتصادية للدولة من رجال المال والاعمال والتجارة والصناعة ومن عمال ومستهلكين وفلاحين ومزارعين بان يطمئنوا الى ان مثل هذه المناقشة وما يجري فيها من آراء مختلفة ومواقف متعددة من شأنها ان تزيدهم ثقة ويقيناً بان هذا هو السبيل الاقرب لرسم خير الطرق وللوصول الى احسن النتائج واعم التواء على ان نقيد من تجارب غيرنا وما يرافق النضبات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية من قضايا ومشاكل العدالة الاجتماعية والحركة العالية ومستوى المعيشة ومصلحة المنتج والمستهلك والحاجات المتطورة المختلفة . كما لا بد هنا من التأكيد على ضرورة التزام الحكومة بتنفيذ المبدأ الذي سارت عليه وهو : « ان سياسة هذا البلد الاقتصادية ترتكز على حرية النشاط الاقتصادي ضمن اطار عام من الترجيح الحكومي لضمان استغلال الموارد الموجودة والكامنة على احسن وجه ولصليحة المواطنين جميعاً » وكذلك ارى ان تكون هذه القاعدة من المرونة والاستقامة والوضوح والتطور حتى تستوعب كل الاحتمالات والطاقت الكامنة فيها من حيث نتائجها وآثارها على سائر الفقاء والاستدامة تطوير التجربة الاقتصادية على اسس ثابتة من القوة والاستقرار والثراء والعطاء .

هكذا حده الأصل

معالي الرئيس ،

انطلاقاً من هذه الاسس العامة فانه لا بد لي من ان اؤكدنا كيداً خاصاً على القضايا التالية التي ينبغي للحكومة ان تعالجها مع استمرار الاهتمام بها وهي : قضية الاكتفاء الذاتي : واود بكل بساطة ان اذكر الحكومة بان هذه القضية مطلب وطني عام وهدف لا يوازيه هدف اذ انه يتصل بالسيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي لهذا البلد ، ولهذا كله لما اجمل استمرار العمل الصامت لبلوغ هذا الهدف دون ضجيج واعادة تصاريح او تكرار اقوال ، اذ ليس هناك شيء ادعى الى الصمت الواعي والعمل الدائب اكثر من هذه القضية التي يجب ان يكون كل منا ازاءها الانصراف الى تنفيذ هذا البرنامج اعني برنامج السنوات السبع الذي يرمي الى تحقيق مثل تلك الغاية الخطيرة وفق المراحل المقررة له ، ودوام التأكد من انجاز كل مرحلة في حينها والتثبت من احراز النتيجة المرسومة لها .

٢ - الصناعة الوطنية وحمايتها : ان ما يفهمه المواطن من تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها وتمهدها هو الا تسمع الحكومة بقيام اي صناعة الا بعد الايمان بمبدأ حاجتنا اليها وضرورة استغنائنا التدريجي عما يمثلها مما هو اجنبي الصنع ، ولهذا فان رد الفعل الطبيعي لكل باذرة او محاولة تعرق سير الصناعة القائمة او تقف في طريق ازدهارها وتطورها ان تقابل بالشك المرير وعدم الثقة بسياساتنا الاقتصادية وبمقدرتنا وجدوى مستقبل بلدنا الصناعي . ومن هنا فان الحكومة مطالبة بالاخلد والتقيد بسياسة حماية الصناعة الوطنية الناشئة والحيلولة دون منافسة الصناعة الاجنبية الكبيرة لها ، وانا واثق كل الثقة من ان وعي شعبنا واعتزازه بصناعة الوطن الناشئة ستجعله يتقبل حدا من التضحية المعقولة والى لفترة تتمكن فيها

صناعتنا من القدرة على الصمود في وجه تحدي الصناعة الاجنبية ، ولا اظن اننا في هذه الحماية التي يفرضها الواجب الوطني نخرج على المألوف الذي سار عليه من سبقنا ويسير عليه اليوم كثير من الامم والشعوب في سبيل التمكن لتنهضتها الصناعية . كما لا يخفى ما للصناعة من أثر كبير على مدى استثمار رأس المال الاهلي وتشجيع اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي الى بلدنا للاسهام في النهضة الشاملة ، علاوة على ما للنهضة الصناعية من أثر محمود باتاحة فرص العمل للعديد من العمال والصناع وزيادة الدخل القومي بشكل عام .

٣ - مشكلة الغلاء وضرورة مكافحة الاحتكار والاستغلال : تكاد الشكوى تكون مستمرة من وطأة الغلاء وموجات ارتفاع اسعار كثير من المواد الغذائية وان الحاجة تدعو الى ضرورة معالجة هذا الموضوع بتخفيض وتحديد اسعار المواد الضرورية كالتحيز وبعض المواد الغذائية المحلية والمستوردة ومادة المحروقات والاهميت ، والثور وغيرها من منتجات الصناعات المحلية والاجنبية . وان الدعوة القائمة الى مكافحة الغلاء وما يتصل به من استغلال وتحديد الاسعار لا تريد لها ان تبقى مجرد مصدر قلق للمشغلين بهذه الصناعة او تلك او للتاجرين بتلك المادة او هذه السلمة ، بل انها مطلب حق لا ضير علينا من ان نستعين على معالجته بخبرة غيرنا من واجهوا نفس المشكلة او عانوا مثل تجاربنا حتى نصل الى الحل العادل المبني على الرقم والاحصاء والتقدير الدقيق المنبثق من المبادئ الاقتصادية السليمة ، مع الحرص الشديد على خلق اسباب التعاون والثقة بين السلطة المشرفة وبين المنتج والمستهلك والبائع والمشتري .

٤ - اقامة المعارض الصناعية الزراعية : ما كنت اتصور ان تقدم الحكومة على الغاء اقامة المعارض

الذي نتج عن تسرع الحكومة في سن قانون الشركات الموقت في حين كانت دعوة مجلس الامة الى الانعقاد على الابواب قد ادى القانسون الموقت الى بعض القنور في حماس المواطنين في مجال الاقبال على تأسيس شركات جديدة وفي الهبوط الملموس في قيمة اسهم الشركات القائمة ، وسرعان ما اتضح عند وضع ذلك القانون موضع التنفيذ ضرورة اجراء تعديلات رأت الحكومة نفسها ان لا بد من ادخالها عليه عند بحثه ، وهذا وحده يقوم دليلاً على ان معالجة الشؤون الاقتصادية يجب ان يتوفر لها الوقت الكافي والدرس والتحصيل وتبادل الآراء بين المختصين وذوي الخبرة والعلاقة .

٨ - وجوب اتباع الدولة خطة زراعية دائمة في اراضي البعل مدعومة بالمال والعلم والخبرة موازية لخطة الدولة في تنفيذها مشاريع الري الكبرى في اراضي الاغوار ، كأن تعتمد مثلاً زراعة شجرة الزيتون والكرمة وغيرها من الاشجار والمزروعات التي ثبت للدوائر الفنية المختصة نجاحها على مرور الزمن وجدواها في استغلال المساحات الواسعة الممتدة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ومن غرب البلاد حتى تخوم البادية ذلك لان الزراعة مهما تطورت هذا البلد صناعياً واقتصادياً ستظل عماد حياة الكثرة الكاثرة من شعبنا العزيز . .

معالي الرئيس ،

واخيراً فاني اطالب الحكومة كل حكومة تتولى المسئولية في هذا البلد ان تكون واضحة صريحة ودقيقة في سياساتها الاقتصادية غير مسرلة ولا مبهلة في الاتفاقيات وان تضع كل فلس في مجاله المنتج ومكانه الصحيح ، وان يظل هدفها سلامة الكيان الاقتصادي لهذا البلد الذي تتأثر به حياة كل مواطن . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الصناعي الذي اقيم قبل سنتين وكان مقرر اقامته سنة بعد سنة حتى يتحول الى معرض دولي بل كان المؤمل على العكس ان تطور الحكومة وتعدد اقامة المعارض للتعريف على مختلف جوانب الصناعة والاثار والحياة الاردنية لما يترتب على تلك المعارض من نتائج واهداف لها اكبر الدور في التعريف بصناعة بلدنا وتشجيع الحركة الصناعية والزراعية ودفع رأس المال المحلي والاهلي ليسير جنباً الى جنب مع الجهد العام في مجال تطوير مختلف الامكانيات في بلدنا الناهض القوي .

٥ - العمال والصناع والزراع : ان العمال سواء كانوا صناعاً او مستخدمين ومزارعين يشكلون القاعدة الكبرى للنتاج والاستهلاك وعليه كان من اولى واجبات الدولة مكافحة البطالة بان تتيح لهذه القنات فرص العمل وتنوع مجالاتها مع المعى الدائم لرفع مستوى العامل وزيادة اجره ووضع حد ادنى لكسبه اليومي متناسب مع تكاليف المعيشة الباهظة ، ولتوفير اسباب العيش الكريم له ، وبالتالي فان من الاهمية بمكان ان تكون العلاقة بين العامل وصاحب العمل على احسن حال من الثقة والرضا بما يقتضيان من خير مشترك والثقة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات متبادلة نحو بعضها بعضاً ونحو الوطن الذي يمتزجان بالانتماء اليه والعمل في سبيل قوته ورفعه .

٦ - وجوب الاسراع بقيام البنك المركزي لان كل يوم يمضي دون اخراج هذه المؤسسة الحيوية الى حيز الوجود خسارة على اموال الدولة .

٧ - اتباع سياسة مدروسة عادة مستقرة في فرض الضرائب وخاصة ضريبة الدخل ومراقبة الشركات والمؤسسات والاشراف عليها وتحديد ارباحها في حدود المعقول مع مراعاة ان رأس المال جبان ، ولا بد هنا من الاشارة الى رد الفعل العكسي

هكذا منه الأصل

- ١٠ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد اسماعيل حجازي
السيد حجازي نائب الخليل :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

نما الاقتصاد في الاردن خلال السنوات العشر الماضية نمواً سريعاً ملموساً وخصوصاً من الناحيتين الزراعية والصناعية مما أدى الى زيادة الانتاج . اذ قام خلال هذه المدة افراد وجاعات بمشاريع اقتصادية وطنية صرفه واخذت تلك المصانع والمؤسسات تطرح في الاسواق منتجاتها بشكل مرض في معظم الحالات .

والذي سبب نجاح سائر المؤسسات والمصانع هو حيازة الحكومة لها ، وينبغي ان تستمر الحكومة في رعايتها وحمايتها لجميع الصناعات ليزدهر اقتصادنا الفني ويرتفع مستواه الى الدرجة المرجوة . وعلى الاخص صناعة النسيج على اختلاف انواعها ، وآمل من الحكومة ان تعيد النظر في الرسوم التي فرضت مؤخراً وقدرها على المستوردات من الخارج على الآلات والمواد الأولية . واني على اكثر من اليقين من ان الحكومة اذا جدت في تنفيذ مخططاتها الاقتصادية مع الاصغاء لمقترحات العاملين في هذا المضمار فسيأتي اليوم الذي يتعدل فيه الميزان التجاري وفي الامكان اذا تعاونت سائر القطاعات ان تصبح الصادرات اكثر من الواردات في قابل الايام .

وقد سرني نجاح دولة رئيس هذه الحكومة مع رئيس غرفة صناعة عمان حول المذكرة التي ضمتها رئيس الغرفة العوامل الأساسية اللازمة لتشجيع المنتجات الصناعية وتوسيع الاستثمار المالي في المجال الصناعي ، حيث قرر دولته تأليف لجنة خاصة لدراسة المقترحات القيمة التي وردت في المذكرة تمهيداً لاقرارها .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

٢ - لقد زرت مصانع الاممنت والنسيج والبلاستيك والمطبات وغيرها في سائر انحاء المملكة وهي صناعات فنية وجيدة في نفس الوقت . وبما ان الحكومة تسعى لبناء اقتصاد اردني متين فمن واجبا والحالة هذه ان تضاعف اهتمامها بها وتسهل على مصانعها وتوالي دراسة متطلباتها .

اني لا اطالب الحكومة بانشاء صندوق دعم مالي او ما يعرف بصندوق التنشيط في الوقت الحاضر الا انني اطالبها باعطاء حق الاولوية في العطاءات لمنتجات الصناعات الوطنية ولو كانت زيادة اسعارها طفيفة وذلك حرصاً على تقوية للمصانع وضمان استمرار العمال في اعمالهم .

وبالدرجة التي نحب فيها تشجيع الصناعات الوطنية نحب ايضاً ان تكفل لنا الحكومة جودة الانتاج واعتدال الاسعار ، فشركة الدباغة مثلاً رغم دخلها من رسوم الصوف فلتانها لازالت تباع الجلود باسعار اعلى من الضعف عما كان يستورد من الخارج قبل قيام الشركة المذكورة . وطريقة بيعها لربانها طريقة لا مثيل لها في الدنيا ، اذ انها تجبر الذي يريد ان يشتري جلد اسود ان يشتري معه كمية اخرى من الجلد الملون الذي هو ليس في حاجة اليه ، وهكذا فسيأتي لم اسمع في حياتي ان المشتري يجبر لشراء ما لا يستفيد منه او يتفعله .

وكذلك شركة الزيوت النباتية فهي تبيع السمن النباتي الاقل جودة من الذي كان يستورد من الخارج باسعار اعلى ؟ اذ ان المواطنين يطالبون باشراف الخبراء على هذه الصناعة الهامة وتخفيض اسعارها كالتي كانت تستورد من الخارج ان لم يكن اقل .

وعلى كل حال فاني ارجو ان تضاعف الحكومة مراقبتها على جميع مصانع المملكة لتقديم التصح الفني من وقت لآخر حرصاً على جودة الانتاج وتنظيم الاسعار ، وعلى ضوء ذلك اقترح ان يكون في مكاتب الزراعة فني او اكثر في الاقتصاد في كل لواء من لواء المملكة .

وان تراقب الحكومة عدادات البترول التي اعدت بشكل من الاشكال تقديم ١٨ لراً بدل ٢٠ لتر اذ ان التمر من هذه الناحية كثير ولكنه غير مكشفت مع الاسف الشديد .

وقد آن الأوان لاصحاب مضخات البترول المحلية في هذا البلد ان يشتروا المحروقات مباشرة دون اللجوء لشركة الاستيداع التي انتهت عقد اعطائها حق التوزيع .

وآمل ان ترسل الحكومة بعثات للدراسة الامور التي تتعلق بمصفاة البترول الأردنية للاستغناء عن الخبراء الاجانب الذين يكلفون الشركة مبالغ طائلة جداً .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ، الذي اعلمه ان الحكومة الأردنية قررت المباشرة في تنفيذ مشروع البوتاس وانها رصبت ثلاثة ملايين وربع المليون من الدنانير لهذه الغاية وهي عازمة على تغطية المبلغ المطلوب من أي فرض تستطيع الحصول عليه . فاذا صح ذلك فسيحقق لنا نصراً عظيماً ورئيساً في دخل البلاد القومي .

اما التعدين والتنقيب عن البترول فلتأري اهتماماً يستحق الذكر ، مع ان هذه الكنوز موجودة بوفرة في خبايا الأرض في وطننا الحبيب .

وعلى ضوء اهتمام الحكومة بمشروع قناة الغرد الشرقية وتنظيم الري فاني اقول ان هذه

الأراضي الخصبة صالحة لزراعة القطن وقد جرب مواطن اردني (خليل) زراعته فنتج نجاحاً باهراً واعطى نتائجاً لا مثيل له في العالم الا انه في السنة الثانية وقف مكتوف الايدي حيناً لم يجد من يساعده في مكافحة آفة القطن الفتاكة التي هاجمت شجيرات وما دامت الحكومة تشجع الصناعات وفي مقدمتها صناعة النسيج فعلياً ان تشجع المزارعين أيضاً لزراعة مساحات واسعة من القطن لتأمين المواد الخام لهذه الصناعة الهامة وأنذاك يصبح للمواطن الانسان سعيداً في الوطن النموذج .

- ١١ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور ابو غزالة
فليتفضل .

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب

اشكر معالي وزير الاقتصاد بالوكالة على بيانه الجامع المانع الذي القاه بيوم الثلاثاء الواقع في ١٢/٣/١٩٦٣ والذي ازال من نفوسنا ومن نفوس المواطنين كل شك حول ضعف اقتصادياتنا وكياننا الاقتصادي . كما وبين لنا بأن كل مواطن في الاردن يعيش في رخاء عيم اذ يتبين بأن متوسط دخل الفرد (٦٥) ديناراً اي ما يعادل (٢٠٠) دولار ، مع العلم ان متوسط دخل الفرد في البلاد التي تتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي وبحسب احصائيات الامم المتحدة يساوي (٣٠٠) دولار ، وهذه نسبة بخيل لسانها . انا والحمد لله في عيشة الاكتفاء الذاتي والزخاء الععم . موزعاً بشكل عادل حتى اننا خلطنا بان لا طبقات بل مجتمعات متكاملة تال من العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الدخل القومي القسم الاول .

هكذا من الأصل

والآن دعوني اوجه سؤالاً للمالي وزير الاقتصاد بالوكالة ، هل اصبح الاردن وحدة انتاجية ؟ او هل هنالك امل بان يصبح الاردن وحدة انتاجية ولو بعد مشروع السنوات السبع ؟ فاقول مع احترامي الزائد لمعاليه كلا فلا يمكننا ان نحسد المستهلك الاردني على موقفه العصيب من الوجهة الاقتصادية اذ ما حاولنا ان نحسب المداخل الفردية للطبقة المتوسطة والطبقة العالية والذين تؤلفسان ٩٥٪ من مجموع السكان ، او ليس طاقات الفرد الشرائية مرتبطة ارتباطاً كلياً بمستويات مدخوله ؟ وهل يمكن لمعاليه ان يؤكد وجود عدالة التوزيع في الدخل القومي ؟

معالي الرئيس ، اخواني النواب ،

قد اكون قد نجيت على المفاهيم اذا ما قلت بان هذه العدالة وان هذا الرخاء الاقتصادي اللذين بشر بهما معاليه ليسا موجودين الا في قواميس تماييره فقط ، ولو انها موجودة في قواميس الحقيقة والواقع . حقيقة وواقع مجتمعنا الاردني لأطلق عليها (العدالة والرخاء الاقتصادي الطبقيين) العدالة والرخاء الاقتصادي اللذان ما خلفا الا لتنعيم بها طبقة واحدة ألا وهي طبقة التاجر وصاحب المصنع او صاحب رأس المال الصناعي .

وما زاد الطين بله ان داء الطبقة هذا قد استشرى بحيث اصبح يميز بين الموظف والذي يحق له ان يأخذ السكر بالترفة المخفضة والمزارع والعمال اللذين اصبحا في وضع من الرخاء الاقتصادي يضاهيان به صاحب رأس المال نفسه ، وهكذا تقل معاليه مفهوم الطبقة من مفهوم محدود الى مفهوم واسع يشمل معه طبقة غايتها ارضاء الموظف على حساب العامل والمزارع .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

ان القاعدة المعروفة في التنمية الاقتصادية هي الخطة التي تهدف للدراسة الشاملة والتي تهدف الى زيادة انتاجية موارد البلاد سواء باستغلال ما كان معطلا منها او باستغلال الامثل لما هو مستغل فعلاً وتناسب مع ما يتوافر لديها من موارد انتاجية.

ولما كانت الخطة في التنمية تتعلق برأس المال وموارد البلاد والقوة الانتاجية التي تمثل الطبقة العاملة ، ولما كنت مقتنع بان الرخاء الاقتصادي الذي احصته وزارتك رخاء اقتصادي يختص بطبقة واحدة ألا وهي طبقة الصناعيين والتجار فقط لاني لحد الان لم لاحظ الاهتمام الزائد او النسبي من حكومتكم بالقطاع المنتج الا وهو القطاع العالي والذي لم يحظ على الاقل بتنفيذ البنود الخاصة به والواردة في قانون العمل والعمال المعمول به حالياً في الأردن ، كالاجازات اليومية والسنوية وتحديد حد ادنى للاجور وانشاء مكاتب العمل علاوة على البنود التي لم يتطرق اليها القانون المذكور والتي اعترفت فيها دساتير العالم الانسانية والتشريعية كالاجازات المرضية وعلم قانونية الفصل التعسفي والعلاوات العائلية وغيرها من العوامل التي ترفع من الدخل الفردي بين الطبقة العاملة كحق العامل في نسبة مئوية من ارباح الشركات والضمان الصحي للعمال وعائلاتهم ، ومع الاسف هذه النسبة المئوية قد اعطيت لاجراء مجلس ادارة الشركات فنجد ان هنالك بعض التجار في العاصمة اعضاء في سبعة او خمسة او الله اعلم بكم شركة من كل شركة يأخذ ٧٥٠ دينار اجمعهم يطلع رأس المال اما العامل على الله شركة المصفاة قدمت لكل عضو الف دينار لوجه الله تعالى .

ومن هنا واذا كان معترف بان الطبقة العاملة المنتجة تؤلف ٩٠ - ٩٥٪ من السكان وان الحكومة الحاضرة لم تعمل شيئاً بالنسبة لهذه الطبقة سوى التصريحات على الصحف أو البيانات الرسمية فكيف يمكنني ان اقبل بان الرخاء الاقتصادي ما هو الا رخاء عام وليس رخاء طبقي كما هو الواقع عندنا .

معالي الرئيس ، اخواني النواب

ان دراسة علاقة توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية تعتبر التعديلات في الجهاز الاقتصادي الرامية الى تحقيق عدالة كبرى في توزيع الدخل من الاهداف الاجتماعية المرغوبة في السياسات الامامية ان محاولة زيادة الدخل القومي لا تكفي أن تقوم دراستها على وسائل زيادة دخل القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي بل يجب ان تدخل مصالح الطبقة العاملة في الحسبان لانه ليس المقصود أن يرتفع الدخل القومي لتنعيم به طبقة دون طبقة وبذلك تصبح خطة التنمية الاقتصادية مجرد خطة غايتها زيادة جامدة تسجل بضعة ملايين لحساب الدخل القومي تدخل في جيوب طبقة واحدة .

وهناك أسباب رئيسية تجعل التحسن في توزيع الدخل كاملاً هام في الانماء الاقتصادي سواء مباشرة او غير مباشرة وهي :

١ - كلما تحسن الدخل كلما ساعد ذلك على زيادة القوة الانتاجية وتمثل هذه الزيادة في أن الطبقة العاملة التي ارتفع مستوى دخلها ستبذل مجهوداً جسيماً أكثر بدافع دخلها المرتفع .

٢ - ان التحسين في توزيع الدخل يمكن أن يؤدي الى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات في الاقطار المتخلفة اقتصادياً كما هو الحال في الاردن .

اذ ان سوء توزيع الدخل يترتب عليه استيراد الكياليات أو سلع ليست ذات قيمة انتاجية الامر الذي يستنزف موارد تلك الاقطار من العملات الاجنبية وتقع المسؤولية عادة في هذه الحالات على اصحاب الدخل العالي الذين يحبون التظاهر وتقيد المستوى العالي في البلاد الراقية ولكن توزيعاً احسن للدخل يؤدي الى تناقص هذه الواردات الكيالية وبذلك يخف الضغط على ميزان المدفوعات ، مع العلم ان السلع الاساسية التي يستهلكها اصحاب الدخل الضئيلة يمكن انتاجها محلياً بعكس السلع الكيالية التي تستورد دائماً .

ولهذا فاني اعتقد أن أية خطة لتنمية مدروسة مهما كان غلطها وتبتعد عن الاخلاص بين النظر والمخالص الطبقة العاملة التي تعتبر القوة المنتجة لا يمكن اعتبارها خطة واقعية تنطبق وواقع هذا البلد . شكراً .

(١٢)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين

السيد محي الدين نائب رام الله :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

في هذا اليوم الذي يجتمع فيه نواب الأمة لمناقشة السياسة الاقتصادية لهذا البلد بعد الاستماع الى البيان الحكومي المطول عن الاقتصاد الاردني والمدمع بالوقائع والارقام لا يسعني الا ان اشكر المسؤولين في وزارة الاقتصاد الوطني على الجهود المبذولة من اجل صياغة ذلك البيان التفصيلي ، راجياً المولى عز وجل أن يوفق المسؤولين في هذا البلد الكريم للسير قدماً ازاء مخططاتهم الاقتصادية بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي التي نطمح لها جميعاً في خلال السنوات المحددة بالذات .

هكذا منه ليد

معالي الرئيس ،

كلنا يعلم بديهي أن الاقتصاد والسياسة في أي بلد كان هما صنوان لا يفرقان فأبنا وجدت التحرر الاقتصادي لا بد وأن يلازمه تحررا سياسيا يدعو الى الاعتزاز والفخر والاعتاد على النفس . والتحرر الاقتصادي معناه تأمين دخل قومي ثابت يضمن تصريف جميع مرافق الدولة في جميع قطاعاتها والتزاماتها التي منها تنبع سياسة ذلك البلد القومية الإيجابية الخلاقة والمتفاعلة مع جميع جاراتها من الدول على أسس من الاحترام المتبادل والامتناع التام . ولهذا تكون سياستها نابعة من استقلالها الاقتصادي للتحرر بعيدة كسل البعد عن المؤثرات الخارجية التي قد تفرض على بلد لم يبلغ اكتفاء ذاتيا حفظا على المستوى المعيشي في ذلك البلد بالذات . وفي هذا المجال أرجو أن ترتفع في مستوى تفسيرنا لهذا التعبير بمقدار تفسيرنا وموتفكيرنا لمستوى الثورة الاقتصادية الشاملة التي تحتاج الوطن العربي عامة والأردن خاصة بالانتقال من طور الزراعة البدائي الى طور التصنيع والازدهار .

ففي مجال الصناعة والتصنيع لا بد لي من القول الصريح بأننا لا زلنا نرحف زحفا بطيئا ، إذ من غير المعقول أن يكون موقعنا الجغرافي وسط الدول المنتجة للبترول ، وأن تكون هذه البقعة خلوا من هذا الكثر الثمين مع العلم أنه لم يبدل حق الآن أي مجهود عملي فعلي لاحالة أي عطاء على الشركات الخلفة للتنقيب عن البترول في الأردن .

أما من ناحية الإحجاف على المواطنين فهناك قصور واضح من الحكومة بعدم تخفيض تلك النسبة العالية من الأرباح للشركات القومية في البلاد مثل شركة الأسمنت والكهرباء ، إذ تريد نسبة الأرباح

في بعض الشركات على الخمسة وعشرون بالمائة ، مع العلم أن عشرة بالمائة كاف للأرباح والباقي ينجف من أسعار السلع المعروضة للاستهلاك في الأسواق حتى تخفف من كاهل المواطنين ، أضف الى ذلك أن شركة كهرباء القدس بالذات قد اخذت الأمتياز لانارة بعض القرى والمدن ولكنها تستعمل سياسة الإثراء الفاحش إذ تجبر الاهلين على الاشتراك في دفع نسبة مئوية معلومة في مخطوط الشبكة الكهربائية لتلك القرى مما يحرم على اكثريه المواطنين من انارة بيوتهم لعدم مقدرتهم المادية ، وما ذلك الا لعدم مراقبة الشركات من قبل وزارة الاقتصاد التي تمنح لهم الامتيازات الخاصة .

أما في المجال الزراعي فأرى أن هنالك ضرورة ملحة لاجتاد قانون خاص بحمي المزارعين اوقسات المواسم ، خوفا من كساد انتاجهم ويحسمه بأجنس الأثمان ، هذه السياسة قد تقتل فيهم طموحهم لتعهد مزارعهم في السنين المقبلة وعدم العمل على مضاعفة انتاجهم . لهذا أرى من الضرورة بمكان ان ترضى وزارتي الاقتصاد والزراعة أسعار المتوجات الزراعية وأن تضع تسعيرة خاصة بكل نوع حتى يستطيع المزارع من الاستفادة ، ولأسوق اليكم مثلا عن زيت الزيتون والذي يكون جزء عظيما من الدخل القومي ، إذ نجد الحكومة تقف مكتوفة الايدي ازاء موسم الزيت مما يطيح بأصحاب الزيتون وبالدخل القومي في نهاية الشوط .

أما السياسة التجارية فقد اجاز البيان تخصيص الاستيراد من دول معلومة ، وهذا في اجتهادي قتل للمنافسة الشريفة التي تعود على المواطنين بأعظم الفوائد ، ولذا فاني ارى خيرا للوطن والمواطنين ان يترك باب الاستيراد مفتوحا على مصراحيه لمن جميع

الدول دونما تحيز او مفاضلة ، وبهذا يتسنى لنا جلب اطيب السلع بأرخص الأثمان .

أما عن سياسة الحكومة ازاء المصنوعات الوطنية في الأردن فقد اوافقهم على بعض شروطهم وهي عدم الاحتكار والاستغلال ولكنني اذكر المسؤولين الى ناحية هامة ايضا وهي ان هذه الشركات القومية تعمل بها ايدي اردنية عربية وعليها حماية العمال وعدم تشجيع البطالة بينهم وعلى الحكومة أن تجمع بين جودة الانتاج ومساوى البطالة في البلد وعليها ان تشجع مصانعنا الوطنية حتى لا تقضي عليها في مهدها ونقتل روح الطموح في اصحابها حتى لو كان هنالك فرقا بسيطا في الثمن فيجب ان لا يكون حافظاً على ترك مصنوعاتنا الوطنية مسع مراعاتنا لجودة الانتاج .

أما عن السوق العربية فقد كان البيان مسهبا ، لذا فان الواجب القومي وتجاوبا مع الايمان العميق للحسين البطسل بان الأردن جزء من الوطن العربي الكبير ونحن جزء من الامة العربية الواحدة - لذا فان الواجب اعطاء حق الاولوية في الاستيراد والتصدير من وإلى الدول العربية الشقيقة حتى يكون ذلك منطلقا لتكسبون السوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية التي تختلف عنا في تكوين شعوبها في الدين والعرق والجنس واللغات .

أما عن التصنيع الآلي أي mechanization فهذه باخرة يجب أن تحظى باهتمام المسؤولين لأنها حلت مكان العمال مما ادى الى ازدياد البطالة في أمريكا وأوروبا وعليها ان نستفيد من أخطائهم حتى نتخطى جميع السدود والحواجز من اجل إيجاد وطن نموذج في ربيع الأردن العزيز يوم ان يتسنى إنسا اكتفاء ذاتيا بعون الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٣ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف العظم

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

حين استمع المجلس الكريم للبيان الذي القاه السيد وزير الاقتصاد بالوكالة كنت المبح بعض مظاهر الاستغراب بادية على وجوه الآخرين .

والواقع كنت من الذين يتاب وجوههم مزيج من مظاهر التفاؤل والاستغراب معا تبعا لما يقال او يدلى به من حديث وحسي من التعليق على بيان الحكومة الاقتصادي ان اورد النقاط التالية : -

١ - الحكومة محقة حين تتحدث عن السياحة كمصدر عام من مصادر ثروة هذا البلد واحسب ان مزيدا من العناية بالدعاية في العالم الخارجي عن الأردن بلد المقتضات والحضارات والتاريخ والشعب الدمث الانسان متضاعف من دخلنا السياسي اضعاها مضاعفة غير انني ارى هنا ان لا تسرف الحكومة في مظاهر الارضاء والتدليل للسياح على حساب قيمنا وخلقتنا وعقيدتنا ومعلوم ان السائح الاجنبي لا يبحث في ارضنا عن (الهون) بمقدار ما يبحث عن غريب الاثار ومقدس الديار لذا اراي مضطرا لمطالبة الحكومة بالحد من النشاطات المنجرفة التي يرتكبها اصحاب دور اللهو لرضية السياح ان وجدت والكف عن التفكير في « تأميم اللهو » في كل مكان ليكون لبلدنا طابعه الروحي الحضاري الخير البناء كما نرجو ان يتاح مجال اكبر للمواطن العادي ان يتنفع من السياحة لا تحصر في عدد من اصحاب دور اللهو والفنادق والبارات ؟

٢ - كان البيان اكبر من موضوع الشاقي رقيق وانما كان حديثا رقيقا مدروسا فيه من الجهد

هكذا عند الأصل

المبلول مع ما فيه من اخطاء ما يشير الى الجنود الجمهوريين المشكورين الذين يعملون في اجهزة الحكومة كافة يقدمون الرقم والحادثة والدراسة والتقارير لينطلق البلد من خلالها نحو الاكتفاء الذاتي المنشود . وانحص بالذكر دائرة الاحصاء وفرع التعدين بوزارة الاقتصاد ومكتب التسويق الزراعي ولو انها تخطط الخطوات البدائية الاولى في مجالاتها المختلفة .

اشارت الحكومة الى موضوع الاتصال بسفاراتنا للبحث عن شركات البترول المقبلة ، فيها من المראה ما آلم الكثيرين اذ كان الجمهور يطمع في ان تعلن الحكومة عن وصول بعثات شتى للبحث عن البترول او الاتصال بعدد من الدول المختلفة لايفاد مثل تلك البعثات لا ان تعلن ان معسكرا معينا وانجهاها واحدا ورأيا سياسيا مخصصا هو الذي سيقدر مصيرنا في وجود البترول ام عدمه . اننا ما زلنا نذكر وعد السيد رئيس الوزراء باستئجار او شراء حفارة او اكثر للبحث عمليا عن البترول كما حدث في كل من دمشق والقاهرة .

واعتمادنا على ما تبث بهم سفاراتنا من خبراء البترول ستكون نتائجنا ان لا يتروك في الاردن . .

٤ - وردت كلمة (الحرية) كثيرا في بيان الحكومة الاقتصادي حول حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وحرية النقل والتملك والارث وحرية استعمال كلمة الحرية بهذه الكثرة وعلى هذه الصورة امر طيب جميل لولا الفهم السيء الذي استقر في اذهان البعض فاياحوا لانفسهم (حرية الاستقلال) و (حرية الجشع) و (حرية جلد الشعب بسيطا - الغلاء والتحكم) واذا ما فرقت الحكومة بين هذين المفهومين الحرية آمن الشعب انها ساهرة على مصلحته عاملة على خدمته ومن

هنا نلمس ان (الاقتصاد حر) حينما (مقيد) حينما آخر ولذا نلمس احيانا ان الحكومة تستعمل امر الدفاع في بعض المواقف كتصدير زيت الزيتون لتعود فنستورده من ايطاليا اعلنا مع ان واجب الحكومة رغم ما ذكر من حرية ان تحدد الاسعار بصورة جدية مثمرة في الجوانب التي تلمس فيها امكانية استغلال المستغلين .. وحديثنا الذي سيرد عن بعض الشركات يعطي صورة صادقة للمفهوم المسوخ (للحرية) التي تعشقها اذهان المستغلين .

٥ - كان من بين الارقام التي لم ترد في بيان الحكومة لكي تكون منصفة في اعطاء الصورة الدقيقة عن الوضع الاقتصادي في البلد معدل اجور العمل للعامل يوميا وتبلغ (٢٠٠) فلس ونسبة العاطلين عن العمل بين العمال المتراوحة بين ٣٠ - ٦٠ ٪ في بعض المناطق مما يحتم علينا ان نتعاون جميعا لمضاعفة نسبة الاجور والتقليل من نسبة العاطلين عن العمل في الوطن النموذج المنشود .

٦ - تحدثت الحكومة في بيانها عن اثره العامل النفسي في عدم تشجيع الصناعة المحلية وهي عمقه الى حد ما ولكنها مؤآخذة ايضا في هذا الباب ذلك انها مدعوة لنشر الثقافة الوطنية المتعلقة بالاقيال على الصناعة في دور السينما وفي المدارس والصحف والاذاعة حتى يقبل الناس على ما تصنعه ايدي ابناء وطنهم ، بل نحن مدعوون كافراد ان نكون القدوة الحسنة في التغلب على هذا الوهم النفسي القاتل اذ نلمس مواطنين عاديين من الاثرياء يستوردون اثاث مكاتبهم ورخام دورهم ومواد منازلهم الخشبية من ايطاليا وغيرها بينما في بلادنا مصانع راقية للاثاث والموبيليا والرخام .

٧ - بالفت الحكومة في الاعتماد على ما يزدها من ابنائها في الاقطار الشقيقة من ثروة اقتصادية غير

منظورة ... ولئن جاز لها ذلك اليوم فانه لا يجوز غدا اذ لا نعرف مصير مئات الالوف الذين يعيشون في الجزيرة العربية والخليج العربي واذا كنا فخورين ان عددا من ذوي الكفاءات من ابنائنا سيكونون موضع الرعاية والعناية في الاقطار الشقيقة فما مصير الالاف من العمال العاديين والموظفين الذين يمكن مع الزمن ان يستغنى عنهم اكتفاء باخواننا من ابناء تلك البلاد وعليه فبرود مثل هذا الرقم في مشروع الاكتفاء الذاتي القليل كان نقطة ضعف كما ارى لا يمكن الاعتماد عليها خلال عشر سنوات .

٨ - الحديث عن دعم الصناعة الوطنية امر يحتمه علينا الواجب لا نخضع بذلك جهة معينة او شركة مخصصة وما حديثنا في جلسة سابقة عن شكوى شركة الانماء الصناعي الا نموذجاً عما يلحق ببعض الصناعات المحلية من اذى ولان الشركة المذكورة هي الشركة الوحيدة التي تقدمت بشكوى في هذا المجال مع زميلات لها من نفس الصناعة كما اننا تعرضنا في حديث سابق وسؤال حول صناعة الاحذية عمليا لدعمها وحمايتها واستجابت الحكومة لمشكورة لذلك .

ولقد ذكرت الحكومة في بيانها ان شروط حماية الصناعة المحلية تشملها ثلاث نقاط : -

١ - ان تكون منتجاتها مضاهية ما امكن في جودتها للسلع الاجنبية المستوردة .

٢ - ان يكون انتاجها كافيا باستمرار لسد حاجات السوق المحلية .

وهذان الشرطان ينوفران في عدد من الشركات والمصانع المحلية كصانع التريكو والجوارب والصابون والشوكلات والاحذية والشماعات والبلاستيك والبطاريات والكبريت والرخام والتمصان والموبيليا والملابس وغيرها .

٣ - والشرط الثالث الذي ورد في البيان لحماية الصناعة المحلية هو الا يكون هناك فارق سعر كبير بين الانتاج المحلي ومنافسه الاجنبي .

وهذا امر يمكن للحكومة ان تكيفه وان تتفاهم مع المصنع والشركة المنتجة على نسب معينة من الارباح لتحول دون هدم الصناعة الوطنية من جانب واستغلال اصحابها للمواطنين من جانب آخر .

٩ - واذا كانت هذه النقاط واضحة المعالم فيما يخص بيان الحكومة الذي استمعنا اليه فان المواطن العادي والمستهلك من ابناء الشعب يسأل المجلس والحكومة والصناعات المحلية ان تعينه على العيش وان تساعد على ان يحيا حياة لا ضنك فيها ولا اختناق .. لذا فهو يسأل عن موقف الحكومة من الشركات التي منحت امتيازات خاصة ومع ذلك ما زالت تستغل المواطن وتتفنن في استغلاله وتستغل الحكومة كذلك في مواقف نشير لها بفضيل سريع فيما يلي : -

اردنية

١ - تدفع شركة اردنية - الخطوط الجوية الاردنية - لشركة طيران الشرق الاوسط (٦) دناتير اجرة ساعة طيران لكل طيار يستعار من قبل شركة طيران الشرق الاوسط ويبلغ مجموع ما تدفعه اردنية للشرق الاوسط شهريا (٢٤٠٠) دناتير استرليني اجرة طيارين مستعارين .

٢ - يبعثر عدد من شبابنا الطيارين الاردنيين ايامهم بمرارة ولم دون عمل مع اختصاص وكفاءة ولما يلي اسماء هؤلاء :

١ - الطيار ادوارد راشد خرنج احدي الجامعات الاميركية وهو عاطل عن العمل منذ احد عشر شهرا .

هكذا من لا يدرك

٢ - الطيار علي غالب الفباطي خريج كلية الطيران بجامعةMiami وهو عاطل عن العمل منذ ٦ شهور .

٣ - الطيار غالب العدوان خريج إحدى الجامعات الأميركية للطيران وهو عاطل عن العمل منذ أربع شهور .

٤ - الطيار ريمجي الحسيني خريج كلية الطيران المدني بالقاهرة وهو عاطل عن العمل منذ ٣ شهور .

وقد تقدم جميع هؤلاء الطيارين الجدد بطلبات للعمل بشركة (اردنية) ولكن الشركة رفضت تشغيلهم بحجة عدم وجود مكان لهم لدى الشركة مع العلم بوجود الكثير من الطيارين الاستراليين واللبنانيين يعملون لدى الشركة .

٣ - واذا زعمت الشركة انها تهتم بالكفاءة وتعامل الطيارين على اساس الخبرة والكفاءة فاننا نسألها عن السبب الذي يدفعها لحاسبة الطيار الاردني على اساس (المقطوع) بينما تحاسب الآخرين من الاجانب على اساس الساعات، ولتوضيح ذلك نذكر ان :-

أ - الكابتن الطيار حكيم استيتية مثلاً يتقاضى ٢٠٠ دينار بينما يتقاضى الاجنبي الذي يستوى معه كفاءة ومدة خدمة وساعات طيران في حدود ٥٠٠ دينار وعلى ذكر ذلك فان الطيار المذكور امضى خيرة خمسة سنوات في حقل الطيران .

ب - الطيار غالب حمودي اردني يتقاضى ١٢٠ دينار بينما يتقاضى من هو بكفاءته - وقد امضى ثلاث سنوات في حقل الطيران - ٣٠٠ دينار .

ج - الطيار حنا آري اردني يتقاضى ١٠٠ دينار - امضى ثلاث سنوات في حقل الطيران ومن هو في مستواه يتقاضى ضعف مرتبه على الاقل .

د - الطيار فؤاد سليم اردني يتقاضى ٦٠ دينار فقط بينما يصرف للاجانب رواتب خيالية كما بينا .

وبالمناسبة فان هذه الرواتب التي يتقاضاها هؤلاء الطيارون صارت كذلك بعد ان خفضت بنسبة ٣٠ ٪ عما كانت عليه سابقاً في شركة الطيران الاردني السابقة .

٤ - كل طيار جديدي يعطى راتباً شهرياً مقداره ٤٧ ديناراً ان كان اردنياً ولمدة ستة اشهر بينما كانت شركة الطيران الاردني تدفع من ١٠٠ - ١٢٠ دينار عن بداية العمل كطيار .

وحسابات الشركة تبين ذلك لا كما زعمت الشركة في الجواب الذي اورده يوماً لمعالي وزير المواصلات اجابة على سؤال سابق .

٥ - الرواتب الشهرية لتغير الاردنيين التي تدفعها شركة اردنية تبلغ ٦٠٠ دينار وكلهم موظفون في عمان .

٦ - حين تدفع شركة اردنية ٦٠ دينار لشركة طيران الشرق الاوسط عن كل ساعة صيانة فانما تدفعها عن كل ساعة طيران لان المبلغ يحصل سواء حدث للطائرة شيء ام لم يحدث والخسارة التي تدعيها شركة اردنية انما تدفعها الشركة طيران الشرق الاوسط .

٧ - معدل طيران طائرتي الفايكواوت ٥٠٠ ساعة شهرياً ٦٠ x ٥٠٠ = ٣٠٠٠٠ ر. ١٢ x ٣٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠ ديناراً تدفعها اردنية للشرق الاوسط باسم صيانة وعلى هذا فهي تجسر .

٨ - الاتفاقية تقضي ان يلحق الطيار الاردني بعمل او ان يدرب ليحل محل الاجنبي ولم يتفاد شيء من ذلك .

شركة الكهرباء

من الشركات التي تؤدي خدمات جلى للجمهور وتثير في نفسه كثيراً من التفرز نتيجة لجوانب من الاستغلال لا يرتاح له المواطن .

١ - منطق تسعيرة الكهرباء معكوس اذ تخفض سعر (الكيلوات) عندما تزيد كمية الصرف على (٥٠) كيلوات ولا يمكن للاغلبية الساحقة من ابناء الشعب في بيوتهم المتواضعة ان تصرف اكثر من ذلك او ان تصل لهذا الحد .

٢ - تكاليف الكيلوات تبلغ (٦٠) فلسات وهذا يشير الى ان السعر المستوفي على الكيلوات حالياً هو (٢٨) فلساً انما هو في حدود خمسة اضعاف التكاليف مما يؤكد تغفل روح الطمع في اجهزة الشركة المالية ، ولذا اقترح ان يكون سعر الكيلوات الواحد من (١ - ٥٠) ١٨ فلساً فقط مثلاً على اكثر تقدير .

٣ - التأمينات المستوفاة من (١٨) الف مشترك تبلغ (٧٥) الف دينار . لماذا لا يستفاد من هذا المبلغ في مشروع صناعي انمائي بناء لصالح البلد ومعلوم ان مبالغ التأمينات ثابتة دائماً اذ لا يتوقع من احد اشترك في التيار الكهربائي ان يطالب بقطعه الا نادراً ؟

٤ - من شروط الامتياز للشركة ان تكون اسعار الكيلوات للاضاءة غير اسعار الكيلوات للقوى الكهربائية الاخرى مما يستهلك في غير الاضاءة وهذا قائم في اغلب بلدان العالم . لماذا لا نفكر نحن في مثل ذلك ؟

٥ - لا تكفي شركة الكهرباء كما هو معلوم لدى كل مواطن بحجر ثلاثة دنانير او خمسة من

المشارك تأميناً على العداد بل تلاحقه لاقطاع خمسين فلساً عن كل شهر اجرة للعداد وكثيرون اصبحوا العدادات ملكاً لهم نتيجة ما دفعوا من اجور وما تتقاضاه الشركة بعد ذلك سحت حرام ونوع جشع من انواع الاستغلال وتبدو بشاعة الموقف حين يعرف ان ثمن العداد مبلغ زهيد يمكن للمواطن ان يدفعه دفعة واحدة او بالتقسيط .

٦ - وبالرغم من مبالغ التأمين على العداد والاجرة المقتطعة شهرياً فان الشركة تصر على تقاضي مبلغ (٢٥٠) فلساً كلياً تأخر المواطن عن الدفع وقطع عنه التيار مع ان اكبر عقوبة في عصرنا الان للبيت المعاصر ان يحرم من نعمة الكهرباء والمبالغ المجموعة تأمينات والمسدوفة اجورا لا قيمة لها في حساب الشركة التي تبتكر مختلف الوسائل لابتزاز اموال الناس

٧ - عندما كانت شركة كهرباء الزرقاء مستقلة قبل دمجها مع شركة الكهرباء الاردنية بعان كانت تعطي شركة المصفاة قوة كهرباء بسعر (٢٠) فلساً للكيلوات الواحدة وقد اتبع لاحد اعضاء مجلس ادارة الشركة الانجير ان يكون على صالة ادارية بشركة المصفاة فطلب تسعيرة جديدة هي ١١ فلساً للكيلوات الواحد من شركة كهرباء الزرقاء والا فان المصفاة عازمة على اقسامة ماتورات خاصة لشركة المصفاة وحدث ان ادمجت الشركتان وكفى الله الخلفين الحصام .

شركة المصفاة :

من المعروف ان شركة المصفاة من الشركات ذات الامتيازات الخاصة التي منحت لها من قبل

هكذا حتم الامر

الحكومة ، ومع ذلك نجد في الشركة من الاخطاء والامحافات ما يشكل جشعا واضحا وعيوباً بينة يمكن ان نشير لبعضها فيما يلي :-

١ - لماذا يباع البزير والكاز بسعر المستورد مع ان سعر الخام المبتقى من انبوية (التابلان) اقل من السعر العالمي ؟ والمواطن يتسألون ما الفائدة التي يجنيها المواطن العادي غير المساهم من وجود شركة عملة اذا كانت منتوجاتها لا تقل سعراً عن المستوردات الاجنبية ذات الرسوم الجمركية وتكاليف النقل وما اليها ؟

٢ - مادة السولار وقد تطرق لها زميل كريم ٣ - بالرغم من ان مادة (البوتوغاز) اصبحت ضرورية لكثير من العائلات تستعمل في افرانها الا ان الاغلبية الساحقة تستعمل (الكاز) في القرى والريف والاحياء الفقيرة . . مما سبب تخفيض اسعار (الغاز) وابقاء سعر الكاز البزير والسولار كما هو وكانما ليس في البلد مصفاة عملة وطنية قائمة .

٤ - حصرت الحكومة استيراد الغاز بشركة المصفاة وما كان من المصفاة الا ان استغلت الموقف وكافأت الشعب على ذلك الحصر :

أ - بأن جعلت اجرة البرميل في العام نصف دينار ، هذا عدا التأمين ، مما يتيح للشركة ان تحصل على ثمن البرميل في فترة وجيزة ثم يظل يحكم الموفر من ناحية المؤمن عليه من ناحية اخرى ، وهذا ايشع نوع من الاستغلال ان تكون السلعة الواحدة مؤجرة ، مؤمن عليها ، مقبوض تمها .

ب - لدى شركة المصفاة عدد كبير من الاسطوانات غير صالحة للاستعمال وهي مؤجرة لعدد من التجار تقاضى منهم الشركة اجورا عنها مع انها غير مستعملة لدى اولئك التجار وغير صالحة للعمل

ومسجلة باسمهم والشركة تماطل في اصلاحها لتتقاضى اجور اوف . .

ج - كان التجار يتسلمون الكميات التي يحتاجون اليها من (الغاز) في الوقت الذي يحتاجون الى تلك الكميات فلبات شركة المصفاة لاسلوب جديد هو ان تسلم كمية معينة ، كل اسبوع لكل تاجر مما يعود على التاجر بالخسارة وعلى المواطنين بالارتباك حيث لا يستطيع التاجر تأمين الغاز لزبائنه الا اذا جاء الموعد المحدد لاستلام كمية الغاز وكانت موجودة لديه وهو على اي حال يدفع اجرة الانبوية ملأى فارغة ويضيق التاجر بين تأفف الزبون واستبداد الشركة.

شركة الزيوت النيباتية

١ - فرح الناس واطمان المواطنون الى ان شركة وطنية ستقام في بلادهم تغنيهم عن استيراد سلعة اجنبية معينة تلك هي (السمن النيباتي) واعطيت الشركة من الامتياز ما اعطيت ثم بدأت انتاجها وارفع الانتاج المولندي الاجنبي لتقوم الشركة باستيراد كميات كبيرة من (السمن النيباتي الاجنبي) بواسطة صهاريج كبيرة عملاً حيناً بالبزير وحيناً بالسولار وحيناً ثالثاً بالسمن النيباتي الاجنبي الذي نسميه انتاجاً عملياً اردنياً وطنياً ، وكل العملية التي تقوم بها الشركة هي عملية تكرير وتعليب يرتفع سعر المادة بعدها بزيادة الطعم واللون المستورد كذلك.

لذا كان على الحكومة ان تتدخل :

أ - في اسعار هذه الشركة ذات الامتياز لتجعل هذه المادة ضرورية في متناول الجميع باسعار معقولة يتفق عليها بين الحكومة والمنتج .

ب - ان تشرف على عملية نقل المادة من الوجهة الصحيحة والمعاشية .

ج - ان تسأل عن انتاج الشركة أين هو.

شركة ابو زيد ونزال : (اسمها هكذا ولا اريد ان اتعرض لاشخاص) .

١ - ارباح هذه الشركة طائلة تخص نفرين اثنين باسم الشركات الخاصة .

٢ - رقابة الحكومة عليها معدومة مما يجعل افراداً مخصوصين يعيشون فوق السحاب وآلاف المواطنين من العمال تحت التراب ويحرم الحكومة من الارقام الحقيقية عن الدخل والحصول على مبالغ أكثر .

٣ - طريقة تشغيل العمال اياماً من كل شهر ليتاح للشركة ان تحرم العامل من مكافأته وتؤمضه حين تنبذه عن العمل او يصاب باضرار تضع بين الحاكم وصاحب العمل شهوراً لا يملك خلالها رسوم القضية واجر المحامي وثمان لقمة العائلة .

لذا ارى ان تعمل الحكومة خاصة بعد الانتهاء من قانون الشركات - وسيكون قريباً بين يدي المجلس كما اعتقد - على وضع رقابة عامة على كل شركة وان تتيح للشركات الحرية في العمل لا الحرية في الاستغلال لتحويل بين المواطن والحقد والحسد وللماهب المستورة والفكر المهدام .

واذا كان لا بد من تجسيد امر فهو ما لم تغفله الحكومة في بيانها ، فهو (التكامل الاقتصادي العربي) في الوطن الكبير وذلك بالاشارة الى ان المصنوعات التي لا نجد لها نظيراً في (الاردن) فان في المصانع العربية المختلفة كثيراً منها واحسب ان اليد العاملة لو جمعت بين فوسفات الاردن وبوتاسه مثلاً وبتروول

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
لناز الراعي

الجزيرة والخليج والعراق وارز مصر وقطنها وثروة السودان الحيوانية وما الى ذلك في (السوق) الكبيرة للوطن الكبير لقام في ديارنا اقتصاد عربي متكامل يقف على قدمه وسط المجالات الاقتصادية الكبرى في العالم .

واخيراً ارى ان اقترح على مجلسكم الموقر ان يطالب بتأليف لجنة (برلمانية وزارية) تقوم بدراسة اوضاع الشركات لاجد من استغلالها من ناحية ولتشجيع صناعاتها من جانب آخر لتحقيق مسا يمكن تحقيقه لصالح (المواطنين) الكرام .

وختاماً ارجو ان يعلم المجلس الكريم والحكومة الموقرة والمواطنون اجمع ان الصحافة والاذاعة للجميع وانه لا يجوز بحال ان تنشر الصحافة بيسان الحكومة الاقتصادي مفصلاً دون الاشارة لمناشئة البيان في هذا اليوم والاشارة للاخطاء والحسنات معاً على اسس مدروسة معقولة وبشكل منصف مشرف مقبول .

وشكراً

الرئيس : نكتفي بهذا القدر من الكلمات والبقية نوجهها الى جلسة اخرى . فهل يوافق المجلس على ذلك ؟ الجميع : موافقون :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . الرئيس : اذن الجلسة القادمة يوم الاحد الموافق ١٩٦٣/٣/٢٤ الساعة الحادية عشرة صباحاً لاستكمال مناقشة السياسة الاقتصادية : (وارفضت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

هكذا من اجل

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/٣/٢١ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الأمة بالوكالة الاستاذ نزار الراجحي .

وتغيب معتلراً السادة : الدكتور عواد عواد ، سعود القاضي ، شاكر الطيمية ، عبد الحميد الشريدة وتغيب بدون معلة السادة : الدكتور احمد خريس ، خالد ابو دبلوح ، اسحق السليدار ، اسماعيل حجازي ، راشد النمر ، نجيب الاحمد ، حافظ الحمد لله ، وشكيب الجبومي .

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب المعالي السادة : عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيبة وزير الخارجية عز الدين المفتي وزير المالية والمبارك محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المحالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة الدكتور قاسم الريماوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : تفتتح هذه الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضرة الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفى السكرتير من تلاوته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاوراق الواردة .

- ١ -

السكرتير العام بالوكالة : وردت الملحق الآتية من السيد سعود القاضي

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة اليوم
واقبلوا فائق احترامي .

نائب بدو الشغال

سعود القاضي

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد شاكر الطيمية .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة يوم الخميس ١٩٦٣/٣/٢١ ولكم ولاعضاء المجلس
الاكرم التحية والاحترام .
نائب منطقة السلف
شاكر الطيمية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد عبد الحميد الشريدة .

معالي رئيس المجلس الثاني - عمان
ما زلت حتى الآن متأثرا بحادث الصدم ،
أرجو المعذرة لتخطي عن حضور الجلسة .
النائب عبد الحميد الشريدة

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون

٣ - مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الحادي عشر

الرئيس : والآن نأتي الى مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الحادي عشر فنرغب بمناقشته من حضرات الاعضاء يسجل اسماءهم .

وهنا ابدي السادة التالية اسمائهم رغبتهم في الكلام .

- ١ - السيد عبد الرحيم جرار
- ٢ - السيد يوسف العظم
- ٣ - السيد عبد اللطيف العنتاوي
- ٤ - الشيخ مشهور الضامن
- ٥ - السيد محمد كامل الحاج حسن
- ٦ - السيد ياسر عمرو
- ٧ - السيد انطون فرنسيس البينا
- ٨ - السيد يوسف الشكروزي
- ٩ - السيد كامل محي الدين
- ١٠ - السيد محمد الخشاش
- ١١ - الدكتور حاتم ابن غزالة

(١)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم جرار
السيد جرار نائب جنين :

معالي الرئيس ، اخواني النواب
جاء في الامثال الدارجة (من صرف ولم يحسب
انقصر ولم يدن) قول مألوف ينطوي على اهم الاسس
التي لها علاقة في نجاح الفرد وتقدمه . فاذا طرأ فساد
على الاوضاع المادية لاي شخص ساءت احواله من
جميع الوجوه . والدولة ذات الجھساز المالي السليم
المتين والحريص على المصالح العامة ، والعامل على
تطبيق القوانين والانظمة المالية بدقة وبامانة واخلاص
لها اكبر امل في الخير والنجاح . ويعتبر ديوان المحاسبة
من اجهزة الدولة الحساسة ، والتقرير الذي بين ايدينا
الكاشف لكثير من الاخطاء والانحرافات التي هي
وليدة مختلف المهور يعطينا صورة واضحة عن كثير
من المسائل التي اصلحها ديوان المحاسبة وعن الحفاظ
على كثير من المبالغ التي كادت تخسر خزينة الدولة
فاحسنت للخزينة بجهود موظفي الديوان . ولا يسعنا
بهذه المناسبة الا ان نقترح على هذا المجلس الكريم
ليرفع شكره الاجاعي للقائمين على ديوان المحاسبة
مقدرين الجهود المباركة المثمرة التي بلبلت وان نشيد
بالجهود الطيبة التي صرفت في اعداد هذا التقرير
الشامل مع ملحقاته .

ان من يقارن التقرير الحادي عشر لسديوان
المحاسبة بالتقارير التي سبقته ليجد الفرق ظاهرا من
جهة تحسين اعمال الديوان وفعاليته في تصحيح الكثير
من الاوضاع ولكننا نرى الاسف الشديد نرى انه لا
يزال هناك بعض النواحي التي لم تحل من قبل بعض المسؤولين
في بعض الوزارات والدوائر ، فالتجاوز في الصرف
مثلا يعتبر انتهاكا لجرمة الموازنة العامة التي يقرأها

هكذا منه لا حول

المجلس كأى قانون آخر فى كل عام ، فمنا لفتها تعتبر مخالفة دستورية واضحة .

لقد ابدى الديوان فى تقريره ملاحظات قيمة وتواصي عديدة جاءت ملخصة فى تقرير مرفق من قبل لجنة خاصة ببناء على ما جاء فى تقرير الخبير (شير من) نطلب من هذه الحكومة أن تعمل بصدق على تحقيق جميع التواصي التي طالب بها الديوان ، فعادة الحصانة لرئيس الديوان التي ألغيت سنة ١٩٥٩ واستقلال موظفيه وتاليف مجلس تأديبي خاص به وتعيين مدعي عام خاص به الغيت ، كل هذه أمور أصبح من الضروري وضعها موضع التنفيذ بأسرع وقت ممكن ليستكمل الديوان قوته وتزداد فعاليتيه وزيد انتاجه لما فيه الخير والشفع للصالح العام ، والله المسوق .

(٢)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف العظم

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - اخواني النواب ،

(تقرير عن التقرير المقدم عن اعمال ديوان المحاسبة من ١١/١١/٦١ - ٣٠/٩/١٩٦٢)

اذ جاز لي ان اسمي ملاحظاتي حول تقرير ديوان المحاسبة عن اعماله بين ١١/١١/٦١ الى ٣٠/٩/١٩٦٢ دراسة فانها لم تكن دراسة للتقرير ذاته بل كانت دراسات شتى للضائر والافراد والواقع والتقرير .. ولقد اجريت اتصالات عدة مع عدد من المعنيين على اختلاف الكارهم وتبين آرائهم بين مؤيدين لاعمال الديوان ومعارضين .

ولم تكن دراساتي تلك مستوحاة الا من تفكير ببناء بنشد رضوان الله وعمران البلد وخير الناس بحيث جاءت اربع شعب :

اولا - الديوان الفكرة :

لا يختلف اثناء ببيان الخير لهذا البلد حول ضرورة وجود ديوان للمحاسبة ، والمطلع على نظام الحكم الجديد في بلدان المعمورة يلمس الأثر الفعال الذي يتركه وجود ديوان المحاسبة في تقويم السلوك ولفت النظر وتنمية الشعور بالمسؤولية وبعث اليقظة في الضامر والأيدي والاقلام قبل أن تقرر صرف أو رصد مبلغ ما في جهة معينة .

والذين يزعمون ان وجود الديوان انما يوجي بعدم الثقة وانعدام الطمأنينة لضائر المسؤولين في السلطة التنفيذية والجهاز الاداري يخطئون فيما يذهبون اليه اذ ان لديوان المحاسبة اثر في تصحيح الخطأ وتقوم المعوج وليس شرطاً ان يكون كل معوج خيانة وكل خطأ جريمة اذ ربما يقع الخطأ بحسن نية ويعوج الأمر دون سوء قصد فاذا ما التفت بقطة المصلحين بالنية البانية استقام الأمر وصح الموقف .

ومن هنا احسب ان مجلسكم الكريم يستفيد كل تفكير في ان نمكر صفو الجوهر وجود الديوان كفكرة لان وجوده اشارة الى بداية صالحة ومنطلق خير يحاسب فيه الحسن على احسانه والمسيء على اساءته ، ويقين ان خير شعار للديوان يمكن ان يتخلله بعد دعمه وتقويته وصموده هو قول الرسول الكريم (حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا) وزنوا اعمالكم قبل ان توزن عليكم .. وجعل من ذوى الشأن في الديوان ان يحيلوا الشعار لافتة تصبى كل مكتب من مكاتبهم وكل مرفق من مرافق الدولة بعد ان تعمق في الصميم من حبات القلوب الخيرة البانية .

ثانياً - الديوان الرئيس :

رئيس الديوان جزء هام من وجوده .. واثبات وجود الديوان يقوم أول ما يقوم على شخصية رئيسه التي أرى ان تتسم بطابع متميز تضفيه عليه الصفات التالية :

أ - ان يكون ذا ثقافة عالية لما ارتباط وثيق بالقانون وعقلية تشريعية مبدعة قادرة على الاستنباط والتفسير بصورة بعيدة عن التأثر بالمطافة أو الجمود في افق ضيق محدود .

ب - ان يكون من عرفوا بالزاهة والاخلاص ونظافة الماضي والحاضر والحرص على نصاعة المستقبل

ج - ان يكون ذا شخصية جريئة لا تخشى في قول الحق لومة لائم لتلا تقع تحت تأثير العواطف بين ترغيب وترهيب فيضيق الحق وتتبعثر المسؤولية .. وجعل من الدولة ان تحيط من تصف بمثل تلك الصفات بالحصانة التي اشار لها خير الامم المتحدة المستر ه . شير من كنوفر في تقريره وذلك بالغاء للقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ الذي يسلب رئيس ديوان المحاسبة حقه في الحصانة ويضعه تحت رحمة السلطة التنفيذية التي من أولى واجباته مراقبتها والتدقيق في اعمالها ومن هنا لا يجوز ان تكون السلطة التنفيذية حكماً في ما يشوب اعمالها المالية من مخالفات .

ثالثاً - الديوان الجهاز

بالرغم مما نلمسه من جدوى يقطعها القاعون على امر الديوان الصالح العام وهم يسلطون الجهد ويواصلون السعي الا ان نظرة اعنى تتغلغل في ثنايا اقسامه المنتشرة في دوائر الدولة ومراكز الحكومة لامتفيتان وضع النقاط فوق الحروف في زوايا ربيع : أ - العدد - العدد المحيطة للديوان غير كاف واحسب ان بعض اجهزة الحكومة التي تعمل فيها

بعدد اصابع اليد الواحدة من المدققين بحاجة الى اضعاف هذا العدد .

ب - الثقافة - المنشودة لدى موظفي هذا الديوان يجب ان تتسم بالطابع القانوني والذهنية الرياضية معاً ، وعليه فأرى ان يرفد موظفو الديوان الحاليون في بعثات متعاقبة وان يتدبروا الى دورات متتالية ليزدادوا خبرة على خبرتهم وثقافة الى ثقافتهم على ان يطعم الديوان فيما بعد بكفاءات لها مساس كما قلنا بالعقلية التشريعية والذهنية الرياضية بما يحقق لنا سعة الأفق والمرونة في التفسير الخير البعيد عن الجمود من جانب والمجاهلة من جانب آخر .

ج - الاستقلال - بحيث لا يكون موظف الديوان خاضعاً لنفسيه وزير او نقرة حاكم وبلا نجد موظف الديوان جريئاً لا يهاب مستقبلاً لا يلتوي صادقاً لا يزيغ واني لاؤيد ما جاء في البند الرابع من الصفحة السادسة من مقدمة تقرير ديوان المحاسبة موضوع البحث المطالب بمنع الديوان استقلالاً خاصاً بموظفيه بحيث يكونون خاضعين بموجبه للجنة قائمة بللتها تفصل في امورهم تعييناً وترقية وتقالاً وعقوبة .

د - الموازنة - لابد ان تزداد موازنة الديوان بصورة تتفق مع (الكم) المقترح على عدد موظفيه و (الكيف) المتعلق بكفاءاتهم بحيث تغنيهم رواتبهم وما يتقاضون عن التفكير في خضوع او انحراف او بعدان امانة النقل وضدق التصدير ودقة المحاسبة .

رابعاً - الديوان التقرير

لقد تمت بدراسة احسب انها مقبولة ان لم اقل دقيقة بمهارة للتقرير السنوي الحادي عشر من اعمال ديوان المحاسبة الواقع بين اليوم الاول من الشهر الحادي عشر من عام واحد وستين وتسعين والى ١١/١١/١٩٦١

هكذا من الأصل

واليوم الثلاثين من الشهر التاسع من عام اثنين وستين وتسعة والف ١٩٦٢/٩/٣٠ فخرجت بالملاحظات المتواضعة التالية :

ما لسه :

أ - حرص الديوان على حصانة الرئيس واستقلال الديوان وزيادة مخصصاته اصول تؤيده فيها ونشجعه عليها ونطالب بوضعها موضع التنفيذ .

ب - استرداد مبلغ (١٢٦٦٧٠) دينار و (٨٤) فلساً لصندوق الخزينة بعد ان كادت تضيق امر يفرض على كل منصف ان يزجي عميق التقدير للقائمين على امر الديوان في مختلف اجهزته وشق فروع و اقسامه .

ج - كثرة استيضاحات الديوان عن امور شتى من الدوائر المعنية تؤكد وجود امور هي بأشد الحاجة الى أن ترفعى وان تصان .

د - تدخل الديوان في كثير من الشؤون المالية للدوائر المختلفة يؤكد ان التبعة تتجه لمراقبة شريفة ومعمولة وان التفكير في تصويب الخطأ قائم .

هـ - لفت نظر ادارة سكة الحديد انها اولى من غيرها بدعم نفسها بما اتاح لها ان تقوم بنقل ما ينقصها من الزيوت بواسطة قاطراتها بدل ان تنقله بواسطة وسائل نقل اخرى مما يخفف عنها الاجور ويقلل الخسارة .

و - حرص الديوان على التعرض لامور قد تبدو صغيرة لكن لها دلالة كبرى في العناية بأموال الاممة ، ومثال ذلك لفت النظر الى ضرورة استعمال عربات اليد الصغيرة في تنزيل بعض البضائع في المخازن الجمركية حتى لا يتسبب عدم ذلك في تكسير كثير من محتويات الصناديق من البضاعة القابلة للتلف والتعطيل .

ما عليه

أ - الحديث عن اساءة استعمال السيارات الحكومية كان مقبولا وقد اوردناه فيما للديوان من حسنات . . . لولا ان الامر تعدى الى ان طريقة العرض كانت اقرب للريورتاج الصحفي المثير او القصة البوليسية المسلسلة وكان اولي بالديوان أن يلاحق الكثيرين في هذا الباب ممن يتجاوزون مرتبة المهندس البسيط والموظف الصغير حتى يكون للديوان وجهازه في مرتبة رفيعة من الرقابة الجريئة الواعية ولئن عجز الديوان عن اقتناص امثال هؤلاء فان كل مواطن يجتهد نفسه في خدمته ليرى ويصير في عرض الطريق كم سيارة في خدمة المطبخ وكم سيارة في خدمة بستان او كم سيارة في خدمة فلذات الاكباد يحفظهم الله .

ب - خلو التقرير من اية مخالفة او ماخذ على موظفين كبار او مشاريع هامة ، مما يشير الى ان المثالية والاستقامة قد خففت لها رايات وانتصبت لها اعلام في جو من العدالة المطلقة أو ان الديوان كان غير قادر بسبب ما على الوصول للاخطاء الكبيرة والمخالفات الجسيمة التي وقعوا فيها الكبار من الموظفين . ولما كانت الاولى غير واردة بعد في مجتمعنا الناهض من كبوته فان الثانية اولى ان يصار لها وأن تسجل ما خلا كبيرا على الديوان الموقر .

وهناك مخالفات مالية كثيرة وكبيرة وقعت والديوان غير واع لها وغير ملم بها وان اراد التفصيل والمزيد من ذلك وضعنا النقاط فوق الحروف وكنا باذن الله ممن لا يحشون في الحق لومة لائم .

ج - لم يكن الديوان موقفاً في تهويل امر تجاوز المخصصات أو نقلها من بند الى بند في الدوائر المختلفة بحيث يتفرق الامر بصفحات كثيرة من صفحات

تقرير الديوان ذلك ان الدائرة المعنية عند التطبيق ادرى بما تلعبه من حاجة لمبلغ معين في مادة معينة دون المادة الاخرى . وتجاوز المخصصات او نقلها من مادة الى اخرى مخالفة مالية واردة يمكن الاشارة اليها بايجاز واقتضاب دون تصويرها بالصورة المزرية التي ينال من صاحبها كأنما هي جريمة أو خيانة يستحق عليها اشد العقاب وهو امر لا يكون الا اذا صرفت مخصصات ما في مجالات البعث الذي لا طائل تحته .

د - لقد وردني قانون العقوبات وقانون الجمارك وعدد من أنظمة الدولة ما يشير الى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومع كل ذلك لمسا في عدد من القضايا التي عرضها تقرير الديوان ما يشير الى الاكتفاء بعدد من الاستيضاحات ولفت النظر بوجه للوزير المختص عن موظف معين دون ملاحقة هذا الاستيضاح لدى مجلس الوزراء لمجلس النواب ودون ان يستعمل رئيس الديوان صلاحياته عند اليأس من اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق موظف ما بأن يحيله على السلطات القضائية المختصة مما يؤكد ان الامر يقف في كثير من الاحوال عند لفت النظر والحفظ الذي تطويه اضاير الدوائر المختلفة .

هـ - كان الديوان يغطي في يوم عريق فني يتعلق بمخلفات شركة بترول العراق (I. P. C.) اذ لم تلمس في ثانيا اسطر الديوان ولو اشارة بسيطة لما وقع من اخطاء في هذا الباب . وما قصة تأجير السيارات لعدد من الافراد لسنتين معينة عنيا ببيعة ومن الغرب العجيب ان نجد من يؤجر سيارة بمبلغ زهيد لمدة عشرين عاماً مثلاً تصبح بملها السيارة ثمرة الصندوق والآلات والميكل والصورة .

واخيراً

وهذه فترة واردة في تقرير الديوان بعث معالي وزير الخارجية بكتاب لدولة رئيس الوزراء

تحت رقم ١/٢٢/١/٤/٧ تاريخ ١٩٦٢/٩/٢ جاء فيه : ان السفير الاردني في روما قد استعمل الاموال الاميرية ٢٥٥٩ ديناراً و ٣٠٠ فلس لغايات شخصية ، وبما ان تحصيل المبلغ منه بحسم ثلث راتبه فقط يحتاج الى عدة سنوات ليم سداد كامل هذا المبلغ المطلوب منه وحفظاً لحقوق الخزينة يرجو دولته اعلامه بما يقرره بهذا الشأن . . . فوافق دولته بكتابه رقم ١٣٤٠١/١٠/٢١٠ تاريخ ١٩٦٢/٩/٩ على ان يحسم من راتبه ثمانين ديناراً شهرياً . . . الا ان معالي وزير المالية طلب بكتابه رقم ج/١٤/٤/١١٣٧٠ تاريخ ١٩٦٢/٩/١٢ عدم الأخذ برأي تقسيط المبلغ .

انتهت الى هنا الفقرة الواردة في تقرير ديوان الحاسبة والمسؤولان التاليان موجهان الى الحكومة في هذا المقام :

١ - لماذا اكتفي بحسم مبلغ معين من راتب السفير المذكور مع ان استعمال الاموال الاميرية لغايات شخصية كما ورد في كتاب وزير الخارجية المشار اليه ؟ و فرق كبير بين تجاوز المخصصات في مصالح عامة عامه وبين التصرف بأموال الخزينة لمصلحة خاصة .

٢ - كيف يكافأ مثل هذا السفير على تصرفه ذلك بانتدابه عضواً في وفد اردني رسمي لمقابلة أكبر شخصية مسيحية في الغرب لشرح القضية الفلسطينية بقصد عربي مبین وقلب انساني أمين ؟

ويعد

وخاسبوا انفسكم قبل ان تخاسبوا وزنوا اعمالكم قبل ان تورثوا حليكم .

— ٣ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد حميد الطيف العنتاوي .

هكذا منه الأصل

السيد العنتاوي نائب نابلس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تقدم ديوان المحاسبة الى هذا المجلس الكريم بتقريره الحادي عشر عن الحساب الخاص بالمدة ما بين تاريخي ١١/١١/٦١ لغاية ١٩٦٢/٩/٣٠ .

لقد أصبح هذا الديوان المرجع لختلف الوزارات والمؤسسات العامة التي تخضع لرقابة المالية ولنسنا أثره في توجيه المحاسبين والمسؤولين عن الأمور المالية التوجيه الصحيح حاثا إياهم على تقليل الأخطاء مع تمحيصهم على تنمية الشعور بالمسؤولية ، وتشجيعا لهذا الديوان على السير في هذا الطريق السوي فإنه يجب أن يحول الصلاحيات الماثلة والتي تتمتع بها دواوين المحاسبة في الدول الدستورية التي تسير في نظام حكمها على الاسس البرلمانية الصحيحة ، وتنفيذا لهذه الحقيقة الملموسة تقدم كثرة من أعضاء هذا المجلس باقتراح برغبة سجل في سكرتيريه ولم يسمح الوقت بجلوته على ما يظهر بطلب إلغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ المنشور في العدد ١٥٣٩ من الجريدة الرسمية لخالفته أحكام الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من الدستور ، لقد تعرض ذلك التعديل الذي نطلب الغاؤه للحصانة التي لعطوفة رئيس الديوان والتي ستجعله ان كان جباناً او ضعيفاً عرضة للرهبة من جانب السلطة التنفيذية التي اعتقد انها لا تفر قانوناً او تعديلاً لقانون من شأنه ان يكف يد الامانة او يعزل الكفاءة في العمل ان كلمة حصانة ايها السادة كما جاءت في الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من الدستور جاءت مطلقة وغير مقيدة بزمان ليارس الحصن أعماله في ظل حصانة دائمة يجب ان لا تنسى ايها السادة ان الحصانة هي حماية ممنوحة للوظيفة لاستبعاد التسرع الكيفي وليست امتيازاً شخصياً ، ان تجزئة هذه الحصانة تعكس تماماً اهدف اليه التشريع اذ كيف يجوز المنطق ان يكون

عطوفة رئيس الديوان محصناً اشهرها معينة من السنة وغير محصن في باقيها حيث يتعرض لاحالة او العزل وحق الانتقام مباشراً وغير مباشر ، مع ان أعماله مستمرة في الاشهر التي تكون الحصانة مرفوعة فيها عنه ، وفي هذا مخالفة صريحة لروح الدستور الذي نحرص جميعاً على سيادته ، لقد اعترفت اللجنة الوزارية المؤلفة من اصحاب المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد وعطوفة رئيس ديوان المحاسبة وعطوفة نائب رئيس مجلس الاعمار والمستر شير من خير بنة الولايات المتحدة الذي انتدبه الحكومة للدرس وضع ديوان المحاسبة ومدى فعاليتها اعترفت بالبند التسامح من تقديرها المقدم لهذا المجلس الكريم بأن القانون رقم ٢١ لسنة ٥٩ مخالف لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١١٩ كما ذكرت وطالبت بالغائه .

لقد قدمنا مع اقتراحنا المنزه عنه في صلب هذه الكلمة مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لدراسته واقراره اذا تكونت القناعة بشأنه ، ارجو ان يكون شكرنا لعطوفة رئيس هذا الديوان لما قام به من اعمال وتديق مترجماً باعطائه حقه الطبيعي من الحصانة حفاظاً على اموال الدولة وتشجيعاً على السير ليزداد ثقله وبحكم رقبته .

وهناك نقاط اخرى اود بحثها وهي :

اولاً - ما دام ديوان المحاسبة مطالب بابداء الرأي في تفسير النصوص المتعلقة بالشؤون المالية فاني اقر الديوان على طلبه احداث وظيفة مستشار قانوني في ملاكه .

ثانياً - عند دراستنا للتقرير العاشر المقدم من الديوان في السنة الماضية طالبنا بأنشاء مجلس تاديب خاص لمحاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية وسبق لمجلس النواب المؤقت في جلسته المنعقدة بتسارخ ١٩٥٥/١/٢٥ ان وافق موافقة اجماعية على انشاء

هذا المجلس ومشروع هذا القانون من ذلك التاريخ لاثن في مكان الحفظ لدى رئاسة الوزراء ، مع انني اتفق ان يقوم الديوان في الفصل في القضاء الحسابي فيحدد الذمة المترتبة على الموظف مرتكب المخالفة بل ويفرض العقوبة التأديبية التي يراها مناسبة مع هذه المخالفة فهو في ذلك يمارس هذا الاختصاص نيابة عن السلطة التشريعية .

ثالثاً - اطلب من الحكومة التشديد على مختلف دوائرها في اجراء عمليات التدقيق المسبق قبل الصرف لما في ذلك من فائدة اثبتها التقرير بتوفيره الكثير من البائغ في المعطيات وغيرها مما اطعن عليه ولا لزوم لتكراره .

رابعاً - يعول الديوان كثيراً على وصل النتائج النهائية للحساب الختامي الذي يشكو من بطء السير فيه ومعالي وزير المالية لا شك مقدّر هذا حق قلته وسيؤليه الكثير من عنايته تسهلاً لعميل الديوان لتصويب الأخطاء والمخالفات المالية .

ان الحسابات الختامية العائدة للسنوات المالية ٥٩/٦٠ و ٦١/٦٠ و ٦٢/٦١ لم تقدم للديوان حتى تاريخ اعداد هذا التقرير كما جاء في الفصل الخامس من صفحته ٥٦ واتني اعتقد ان مرد هذا التأخير كما يقول التقرير راجع الى عدم وجود سجلات او كشور على احوال ببقايا معضه لكثير من الحسابات كما ورد في صفحته ٧٢ تبين فيه بوضوح حسابات الخزانة كدائنة ومدينة .

خامساً - هناك تساؤل يشارك هذا المجلس الديوان فيه وهو ؟ - فليس نأيد ان نطلب من مجلس سادات بالخالفين الذين وردت أخطاءهم في التقرير العاشر ان يراجعوا حسابات الخزانة التي اخذت منهم او اكتفي فقط باكتشاف الخطأ دون تفسيره او اقتراح التدابير التي يجب اتخاذها في المستقبل .

اتقدم بشكري لعطوفة رئيس الديوان وكافة موظفيه على كل مجهود قاموا به لمعالجة هذا البلد المحدود الموارد والحفاظ عليها باسترداده . يبلغ ١٩٦٦/٧٠ ديناراً و ٨٤ فلماً لصندوق الخزينة تاركا المجال لغيري من الزملاء دون ان اثقل عليكم والسلام .

- ١٤ -

الرئيس : الكلمة لأن لاشيخ مشهور الضامن

بسم الله الرحمن الرحيم في زمن اجد

معالي الرئيس له نصيب من هذا الخطاب الذي يلقى

ان آية وبالحقيقة منية بطلبه لطلبه المذكر للعلماني

على الكلام وهو في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

والمستعدين من بعده من بينه للعلماني في الكتاب اولئك

بليغهم انهم في كل ليل في كل ليل في كل ليل

ويؤيدوا اولئك وتوب عليهم وانا التواب الرحيم

تأنيدي في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

كانت في كل ليل في كل ليل في كل ليل

قصوى في الدولة ليكون البين الساهرة التي تكشف

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

في كل ليل في كل ليل في كل ليل

هكذا منه الفصل

من خير الامم المتحدة المشر شير من كنوفر يؤيد الغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ الذي سلب رئيس ديوان المحاسبة حقه في الحصانة . ويضعه تحت رحمة السلطة التنفيذية التي هي تحت رقبته .

جهاز الديوان

١ - ولما كان ديوان المحاسبة مشغولا عن اهم مركز حساس في الدولة فاقترح زيادة عدد موظفي الديوان من ذوي الكفاءات والخبرة بالنواحي القانونية الى الحد الذي يتكافأ مع مسئولية الرقابة الكاملة . لان الديوان في الوقت الحاضر قد انخفضت نسبة التدقيق فيه الى حد لا يزيل الخطر عن الاموال العامة حسب ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة .

٢ - يحسن تنظيم دورات متعاقبة لموظفي الديوان ليزدادوا خبرة ومعرفة في اعمال التدقيق والمراقبة .

٣ - كما يحسن تقوية الرقابة في الوزارات والدوائر الاخرى لان الملاحظات التي يبدىها الديوان في تقريره ناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية .

٤ - ويجب اعطاء ديوان المحاسبة صلاحية التدقيق في معاملات السلطة التنفيذية على اعتبار انه يمثل مجلس النواب ويتمتع بحصانة برلمانية . واخطاؤه صلاحية التاثيرات على جميع المعاملات والقرارات التي ترتب التزاما ماليا على الخزنة المالية قبل ان يصار الى تنفيذها اسوة بما هو حق في دواوين المحاسبة في البلاد الاخرى .

٥ - عدم اسدال الستار عن الاعمال المخالفة للقانون والنظام . لان تقارير ديوان المحاسبة ذكرت : ان المسؤولين يكتفون لاسدال الستار على الجرائم التي ترتكب من الموظف باحائه على التقاعد والاستغناء

عن خدمته ، او قبول استقالته . ثم تأتي حكومة اخرى فتعيده الى مكان المسؤولية فكانه لم يكن قد اساء في الماضي .

وعلى ذكر التقاعد اقترح ان يعاد النظر في امر التقاعد على غرار ما هو معمول به في ارق الدول والامم نمشيا مع احداث النظم المالية ،

٦ - ان المطلاع على التقارير السابقة واللاحقة يجد انها تحتوي على مبالغ ماعودة من المبالغ العامة ، ومفرداتها مدرجة في تقارير ديوان المحاسبة من التقرير الاول الى التقرير الحادي عشر . واني اطالب الحكومة الموقرة ببيان ما استرد منها وما لم يسترد منها بالتفصيل . وانه على الرغم من انقضاء سنة كاملة واكثر على تقرير الديوان العاشر والحادي عشر . فان معظم المبالغ التي ثبتت للجنة انها دخلت بلمم الموظفين المذكورين لم يجر استردادها حتى الان . ولم تتخذ اية اجراءات ضد هؤلاء الموظفين لادخالهم تلك الاموال العامة بدمهم ولا ارتكابهم تلك المخالفات ٧ - والذي يدعو الى التساؤل هو انه كيف ان بعض المسؤولين يشدون الطلب على صغار الموظفين اذا ارتكب احدهم ادخال مبلغ صغير ، ولا يتجاوز بضعة دنانير في ذمته ، ويفرض عليه العقاب والطرده من الوظيفة ولا يجر كون اية اجراءات قانونية بحق احدهم هؤلاء السادة الكبار في وظائفهم والمدونين في تقارير الديوان .

ولما لم يكن لدى الديوان سوى لفت النظر وملاحقة الامر مع الجهة التي ارتكبت المخالفة . فان على المجلس الكرم معالجة هذا الموضوع الهام مع السلطة التنفيذية لاعادة الحق الى نصابه وايقاف المخالف عند خذه وازال العقوبة التي يستحقها حسب مخالفته ، ولهذا اطالب الحكومة بتقوية الرقابة في الوزارات والسفارات

والدوائر الاخرى لان الملاحظات التي يبدىها الديوان في تقريره ناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية .

٨ - كما اطالب بعدم التجاوز عن المخصصات لان مشكلة التجاوز تظهر في كل تقرير من تقارير ديوان المحاسبة وكانها اصبحت الطابع الذي يتسم به تنفيذ الموازنة العامة .

واطالب كذلك بعدم التسامح في فرض الغرامات على المتعهدين الذين يخلون بالتزاماتهم ويشتركون بالاختلاس من اموال الدولة بالاشتراك مع الموظف الذي يستعمل سيارات المتعهد لنفسه الخاصة وعلى سبيل المثال لا الحصر اذكر :

ان الموظف المدني لاحد شركات السيارات او المتنع بسيارات الشركة لنفسه واهله قد يوقع هو والمتعهد سند القبض بالمبلغ المطلوب للمتعهد ويكتب كليباً وزورا ان خدمات السيارة لاغراض الدائرة الرسمية . ويحال الى الوزير المختص فيوقع دون معرفة او تدقيق عن حقيقة سفره . وهذا حادث من مشات الحوادث المستمرة في الدوائر التي لا يكلف المسؤول فيها نفسه عن التدقيق والتحقيق وقد يغيب امر ذلك على ديوان المحاسبة نفسه ويقبض المتعهد او الموظف المبلغ من خزانة الدولة .

٩ - اني لاحظ انه لم يخل تقرير من تقارير ديوان المحاسبة عن شكوى استعمال السيارات الحكومية في غير الاغراض الرسمية ، وارجو بهذه المناسبة ان اطلب من الديوان المزيد من الرقابة والتدقيق في امر استعمال السيارات الحكومية . والمتعهدين ، وما يجري من التلاعب المزرى والتحايل في اختلاس المال من الخزينة العامة من قبل كبار الموظفين وصغارهم . واني لاشاهد واعلم انه لا يزال يقبض الموظفين من يعمل سيارات الحكومة في خدمة بيته ومزرعته

وتنقلات اهله واولاده الى المدارس والمعاهد والنزهة الى بحر الميت وغيره لحضور الحفلات وقضاء السهرات والحاجات . فهل علمت الحكومة ، وعلم الديوان . ماهي الطرق الملتوية التي يقوم بها بعض الموظفين لاختلاس اموال الدولة ظلما وعدوانا عن طريق المتعهدين وغيرهم ؟

وهل شعر المسؤول المختص الذي وقع سند القبض انه وقع على امر وهمي لاحقيقة له ؟

وليس الوزراء مقاطعا : يا استاذ

هذا الكلام اذا اخفيت فيه الاسماء تكون انت المسؤول اما اطلاقه على وجه التعميم اعتقد انه غير ملائم في هذا المجلس ، تفضل تكلم عن اسماء واذا لم تتخذ الحكومة اجراء حثك عليها اما انك تشمل حادث او حادثين اعتقد ان جهاز الحكومة اشرف من هذا .

الشيخ الضامن نائب نابلس : يادولة الرئيس اننا على استعداد

رئيس الوزراء : اذن يجب ان تقدم ويجب ان تحقق وبعد التحقيق تعلم من هذا المجلس اما الان وفي هذا الجهاز اكثر من عشرين الف موظف الاكثريه الساحقة الساحقة شريفة ومستقيمة فاذا عندك معلومات عن اسماء يجب ان تذكرها . لان تشمل الجهاز الحكومي من اوله لاخره .

الشيخ الضامن نائب نابلس : حاضر وسأقدم الاسماء

رئيس الوزراء : وعلى اي حال كل ما يقال في هذا المجال يرفع اجتهاده ذرايين واذا ذكرت الاسماء هناك هناك تقرر الدلب من خدمته

هكذا منه الأصل

الشيخ الضامن نائب نابلس : حاضر ومكلا .
١٠- واني اذ اذكر واشكر الجهود التي يبذلها ديوان المحاسبة ارجو ان يعلم المجلس الكريم ان الاموال التي وفرها الديوان على الخزينة المالية منذ عام ١٩٥٢ الى اليوم قد بلغت اكثر من مليون دينار . ومقررات هذا المبلغ مدرجة بتقارير الديوان السنوية في التدقيق المسبق وهذا بالإضافة الى المبالغ التي بقيت في ذمم المختلسين وما زالت من غير تحصيل .

١١- وان عدم اتخاذ الاجراءات في مخالفات المالية الكبيرة منها والصغيرة التي تكفل ردع المختلسين والمسابين بحقوق الدولة والاكتفاء بالاستيضاحات ولقت النظر للمستول المختص ثم انتهاء الامر عند حفظ القضايا في الاضيبارات او تقسيطه على الموظف المختلس . ان كل هذا يعرض ميزانية الدولة الى الانهيار ويشجع الموظف الى الاختلاس والحياة والمثل المعروف (المال السائب يعلم الحرامي السرقة) .

١٢- وارجو ان تسمحوا لي يا معالي الرئيس ويا دولة الرئيس ويا حضرات النواب ان اوجه هذا السؤال : ما قيمة تقسيط مبلغ رهلا حادث بالارقام تقسيط مبلغ ٣١٦٣ دينار و ٦٦٥ فلس على موظف مختلس قد بقي له بيتاً في قطعة رقم ٤٣٥ في الخوض رقم ١١ في وادي السلط بعمان ، حيث قسط عليه ثلاثة دنانير في الشهر . ومعنى هذا ان المبلغ سيحصل منه خلال سبعة وثمانين عاماً ونصف العام وكان الاولى ان تضع الحكومة يدها على البيت الذي بناه من اموال الدولة .

وزير العدلية (مقاطعاً) : اذا كان هذا البيت غير مسجل باسم هذا الشخص ، مسجل باسم شقيقه او خاله وكان واحد فاضل مثل سماحكم

بلدت الموقف هل تفرض عليه ان تضع يدك عليه وتبيعه ، هذه مسائل فيها نقاط قانونية .

الشيخ الضامن : هذا محال من الموظف ، قد يتحالف هذا الموظف (ومكلا) .

تحقيقاً لمبدأ من اين لك هذا كما فعل رسول الاسلام محمد عليه الصلاة والسلام مع جاني الدولة الذي لم يسمح له ان يكسب المدايا عن طريق الجباية واذن ما جمع الى بيت المال .

١٣- وان الذي يقرأ تقرير ديوان المحاسبة ويطلع على امور كل وزارة ويرى ما يجري في دواوين الحكم من مخالفات للأظمة . ومن استنار بحقوق الشعب وانعدام القيم الخلقية يشعر اننا نعيش في بلد لا رقابة للحكم على جهاز الحكم .

وقد تقدم مثل هذا التقرير في السنين الماضية ، وشكلت في المجالس السابقة هيئة تحقيق برلمانية . ولكن هذه الهيئة مع الاسف لم تفعل شيئاً يذكر . الامر الذي اخشى ان يلزمني الى القول بعدم الشعور بالمسئولية من قبل هذه اللجان في المجلس النيابي والهيئة التنفيذية .

الرئيس (مقاطعاً) : اراك لم تترك اخذاً يا استاذ . على كل هذا اشياء ارى شطبها .

السيد العظيم نائب معان : معالي الرئيس

اذا سمحت انه لا يسب الناس ، بل يتكلم كلاماً مهذباً ممتازاً فاذا في اعتراض عليه يبحث ، انا اعترض ، ارجو ان لا يشطب هذا الكلام لانه لم يوجه الى اناس مخصوصين بل ووجه بشكل عام ولم يحدد دولة الرئيس طلب تخديدهم وولعوا الاستاذ بتقديم الاسماء .

الرئيس : بل يشطب .

رئيس الوزراء : قدما لنا ما عندنا مانع

الشيخ الضامن نائب نابلس : (مكلاً)

١٤- ولا ريب ان هذا المجلس الكريم يتحمل القسط الاكبر من المسؤولية اذا لم يعمل على إيجاد حد لهذا الظلم والفساد . بعد ان يعلم ما في التقارير من مخالفات وانتهامات ومسرقات .

فاذا لم يتعاون المجلس الكريم مع الحكومة على تصحيح الاوضاع سيكون هو والحكومة مسئولين عن كل فساد في هذا البلد . واذا كان ليس من الحق ان نعمل هذا المجلس الكريم وهذه الحكومة للوقرة مسئولة الفساد في جهاز الحكم خلال العهد الماضية فان الشعب له الحق في ان يتم الحكومة الحاضرة والمجلس الحالي عن استمرار الفساد وعدم استرداد الاموال التي لا زالت في ذمم المختلسين المترعين على كراسي الحكم .

معالي الرئيس حضرات النواب

١٥- ان هناك نقصاً في التشريع والقانون فاذا اختلف ديوان المحاسبة مع وزير من الوزراء بحال امر الخلاف الى مجلس الوزراء وهذا ليس بحق . لان الوزير المتهم جزء من مجلس الوزراء ولا يصح ان يكون هو الحكم في تحقيق التهم .

فلا بد اذن من تعديل الأنظمة التي تتعلق بديوان المحاسبة تعديلًا عادلاً يعطي صلاحية فصل الخلاف في الرأي الذي يقع بين الديوان واحدى الوزارات الى هيئة خاصة اسوة بالدول الاخرى لان الديوان يتولى بالنسبة عن مجلس النواب كما قلت مسئولة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ذات العلاقة بالامور المالية . لان ترك حق الفصل الى مجلس الوزراء لا يتفق مع استقلال الديوان ومبدأ الرقابة الشعبية .

١٦- وبهذه المناسبة اقترح وضع مشروع قانون لانشاء المجلس التأديبي لمساكمة الموظفين المسئولين عن الامور المالية :

وان حاجتنا الى مجلس للتحقيق والتأديب ماسة كي يحال اليه التهم الواردة في تقرير ديوان المحاسبة اولا باول ولا يجوز ارجاء هذه التهم حتى نهاية السنة . ويستطيع هذا المجلس التأديبي ان يفصل في بعض المخالفات بالعقوبات الادارية كنزول درجة موظف او عزله . اما الجرائم الخاصة لقانون العقوبات يحيلها هذا المجلس التأديبي الى الحاكم النظامية المختصة ليأخذ العدل مجراه ويأخذ الجسائي الجزاء الاولي على ما اقترفت يده .

وقد ذكر الخير (شيرمن . كنوفر) في البند الثالث من التواصي رقم ٨ من تقريره : ان ديوان المحاسبة يصادف أثناء عمليات التدقيق عدة حالات تنطوي على تقصير في الواجب وسوء تصرف من جانب الموظفين . ومع ان هذه المآخذ تكلف الحكومة كثيراً من الناحية المالية وانها تنتقص من حرمة الخدمة العامة فانها تمر دون ايقاع عقوبة على مرتكبيها . وللقضاء على اي تقصير بالواجب او سوء تصرف من جانب اي موظف لا بد من وضع تشريع خاص يحقق البت بأي تقصير او سوء تصرف باقصر مدة ممكنة وحيث ان احالة قضايا التقصير وسوء التصرف على الحاكم النظامية يستغرق البت فيها وقتاً طويلاً بالنسبة لكثرة القضايا لديها فان اللجنة توصي بالانشاء مجلس تأديبي خاص يكون مركزه ديوان المحاسبة . وتقدم في طيه مشروع التشريع المقترح وتوصي بتنفيذه باقصر مدة ممكنة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

(١٧) اعتقد ان الجهاز الاداري لا يزال في حاجة ماسة الى تطهير ولا يزال يتفشى فيه الرشوة

هكذا حذر الفصل

والفساد . ولم يترك لديوان المحاسبة الصلاحيات التي ذكرتها آنفاً وما لم يتعاون المجلس النيابي والحكومة على تصحيح الوضع الداخلي وانقاذ أموال الدولة من التلاعب والضياع فأرجو أن اصارحكم ان الأولى لهذا الديوان أن يقفل توفيراً للمبالغ الطائلة والأولى لهذا المجلس الكريم أن يستقبل توفيراً للأموال والجهود والأوقات . والأولى لهذه الحكومة أن تستقبل إذا لم يعملوا جميعاً على اصلاح الأوضاع ومحاسبة آكلي أموال الدولة بالباطل . وإن يطهروا من جهاز الحكم أو أن يوضعوا في السجن .

معالي الرئيس ، حضرات اصحاب الدولة والساحة والمعالي الوزراء . ايها النواب الكرام

اني اهيب بكم ان لا تنكروا الحق وان تنصروا الحق وان تكونوا عبيداً للحق (فكن للحق عبداً فبعد الحق حر) واذكروا قول الله الكريم (والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) وقوله (وكل انسان لزمناه طائره ينفقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً) وقول الرسول الاعظم صلوات الله وسلامه عليه (حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا وزنوا اعمالكم قبل ان توزن عليكم) .

اني اهيب بكم للعمل والتعاون البناء لاصلاح الاوضاع . الفاسدة واننا سنظل مسؤولين امام الله والتاريخ والشعب فان الاديان السأوية جميعها قامت في عهود مختلفة من التاريخ لتصحح الفساد وتقوم المعوج . فالاسلام والمسيحية جعلتا المقاب في الآخرة اسماً لاصلاح المجتمع قال تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الاباب)

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ارجو ان لا اكون قد اطلت عليكم وان لا يكون هذا الموقف مجالاً للكلام والخطابة فحسب بل مجالاً لاصلاح جذري يضع الامور في نصابها ويؤدي امانة الشعب الذي حملها النواب لتحقيق سيادة الامة وكرامتها . والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لعمل الخير وخير العمل وهو حسنا ونعم الوكيل . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد العظيم نائب معان : اذا في نية لخلف كثير او بعض ما قاله الاستاذ واعتقد ان صاحب الحق في هذا المجال هو مجلس النواب لذا ارجو ان يعرض ما سيخلف ان كان هناك نية على المجلس نفسه ليقرر ذلك ام لا ؟

— ه —

الرئيس : سنبقي كله والكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحاج حسن نائب جنين :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ديوان المحاسبة ليس جملة منقحة او دائرة روتينية ، انه سلطة تستمد قوتها من السلطة التشريعية كأي سلطة اخرى مسئولة امام السلطة التشريعية . وواجب الديوان مراقبة الاوامر المالية وتدقيقها الخزينة الدولة .

وحفاظاً على هذه السلطة عناية لما فلا بد في استقلال ديوان المحاسبة ولا بد من حصانة لرئيس الديوان بحيث لا يتأثر بتغيير وزارة او بتعديل لوزير ولا يقال الا اذا ادين من قبل محكمة خاصة تكون السلطة التشريعية قد احالته اليها ، بعد ان يكون رئيس

الديوان مما يكبد الخزينة مصاريف باهظة لذلك فأننا نلفت نظر عطفه ونطالب بالتدابير المفتش لهذه الغاية توفيراً للخزينة طاملاً ان المفتش يقوم بهذه المهمة والسلام عليكم .

— ٦ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ياسر عمرو .

السيد عمرو نائب الخليل :

معالي الرئيس — ايها السادة

ديوان المحاسبة جهاز دستوري يرتبط مباشرة بمجلس النواب ليقوم رئيس الديوان وعضاؤه باعمال نيابة عن السلطة التشريعية ، وليكونوا مسؤولين امام هذه السلطة يقوم الديوان بمراقبة المعاملات والقيود المتعلقة بالموارد والنفقات العامة .

وعند الحديث عن ديوان المحاسبة وصلاحياته ومفهوم وجوده يعرض علينا المتحدث عن السلطة التشريعية والتنفيذية .

الاصول ان السلطة التشريعية رأس جميع السلطات بصفتها تمثل الوجه الحقيقي للشعب مصدر السلطات لهذه السلطة حق الاشراف والتوجيه للسلطة التنفيذية المسؤولة امامها ولكن في مرحلة من مراحل الاردن لاعتبارات كثيرة استغلت السلطة التنفيذية انذاك الظروف التي اجتاحت الاردن لتسلب السلطة التشريعية صلاحياتها وساعد على عملية السلب والتعدي من قبل السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية اسلوب تكوين السلطة التنفيذية وطبيعة مصالحها وحقيقة افرادها ونوعية السوية البرلمانية انذاك .

وعندت السلطة التشريعية تبني وجهة النظر للسلطة التنفيذية مما كانت تحت شعار مقتضيات الامن وحفظ الكيان .

الديوان قد نال ثقة السلطة التشريعية به . لذلك فأننا نطالب بتطهير الديوان اولاً ويطلب ثقة هذا المجلس برئيسه .

ومن تدقيق تقرير الديوان لاحظت ان هناك مخالفات مالية ارتكبا موظفون ومن كافة الدرجات سببت خسارة للخزينة بسبب اهمال المسؤولين وعدم تقديم الكفالات المالية عند التوظيف لكل موظف وحسب اختصاصه والكمية التقديرية المنتظرة ان تكون تحت تصرفه مما سبب عدم الملاحقة .

هناك اختلاسات مالية كبيرة امتدت اليها اليد شريرة تستوجب القسطع برأينا ، وقد اكتفت الحكومة بتسقيط هذه الاموال على من اختلسوها ولو لأجل طويّة على ان تسند من رواتبهم . ان هذا برأينا مخالفة مالية جديدة ، اذن من توفرت فيه عناصر الشر لا يردعه مثل هذا الاجراء بل ويشجع غيره على السير بهذا الطريق الملتوي ، ولذلك فأننا نطالب باعادة النظر بالاجراءات المتخذة بحق المختلسين . ويتحصل الكفالات المالية ان توفرت وان تملأ البعض منها فيالحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة وتطهير اجهزة الدولة منهم حفاظاً على الخزينة من الايدي العابثة .

ولما كان عمل الديوان المباشر يتصل بمراقبة وتدقيق اعمال كافة الوزارات والهيئات والسلطات الحكومية فأننا نطالب الحكومة بالاستمرار في اصدار التعليمات لوزاراتها ودوائرها بان تسرع دائماً في الاجابة على اسئلة واستفسارات الديوان كي يتمكن من اداء رسالته على الوجه الاكمل .

علمت ان رئيس الديوان يقوم بين الحين والآخر بجولات تفقدية كثيرة للملاحقة سير اعمال

هكذا هي الحال

وان كان الانسان يتصور احتمال اتفاق وجهات النظر لكل من السلطين فانه لا يمكن ان يتصور ان تشل اجهزة السلطة التشريعية كديوان المحاسبة في المراقبة المالية على السلطة التنفيذية حيث ان الرقابة المالية على السلطة التنفيذية اضعفت الايمان انذاك .

فمثلا اكاد المس تحديا من السلطة التنفيذية لجهاز السلطة التشريعية من خلال الاجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية خصوصا بصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ الذي عدلت بموجبه المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة والغيت الفقرة الثانية من نفس المادة

وانه وان يرى الديوان ان في هذا تحطيم لاستقلاله فانه يرى ايضا ان في هذا الاجراء العجيب حقا اذا اخلفنا بالاعتبار ان البلاد تسير في حكم نيابي وتجربة فريدة . فان هذا الاجراء ضد الديوان يشكل عملا وقائيا من جانب هذه السلطة اي السلطة التنفيذية وفي ظروف نيابية معينة يعرفها الجميع لحماية نفسها من جهاز الرقابة المالية التابعة للسلطة التشريعية بل ويعتبر تحديا للسلطة التشريعية ذاتها وسيظل تحدى قائما باستمرار ذلك . علما بان هذا القانون يخالف نص المادة ١١٩ من الدستور والتي ارى ضرورة الغاء هذا القانون ليعود الديوان لممارسة صلاحياته بفعالية لا تقع تحت طائلة الرقبة او الرهبة من قبل السلطة التنفيذية .

هذا وان في اخضاع موظفي ديوان المحاسبة لاجراءات السلطة التنفيذية من حيث العزل او التعيين او الترفيع او الاحالة على التقاعد وغير ذلك من الاجراءات التأديبية يحصل من السير عليهم القيام بواجباتهم في مراقبة اعمال السلطة التنفيذية واحكام الرقابة عليها . ولذا فاني اوافق الديوان على مقترحاته حيال ابعاد موظفيه عن مؤثرات السلطة التنفيذية .

وبصفتي عضوا في هذا المجلس الذي هو السلطة التشريعية وانتصارا لصلاحيات هذه السلطة وفي تدعيم استقلال هذا الديوان ارى ضرورة تعديل المادة (٢٢) من قانون الديوان (والتي تعطي صلاحية الفصل في حالة الخلاف بين الديوان واي دائرة من دوائر السلطة التنفيذية الى مجلس الوزراء) . بحيث تكون صلاحية الفصل في الخلاف الناشئ بين الديوان واية دائرة الى هيئة خاصة (كلجنة تفسير القوانين) مثلا حتى لا يفرض على الديوان رأي السلطة التنفيذية واني ارى في مثل هذا الفرض اعتداء على جهاز الرقابة اذ تصبح السلطة التنفيذية نفسها حكما وفي ان واحد .

ان ما جاء في المادة (٦) من المقدمة حول انشاء مجلس تأديبي خاص لحاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية من موظفي الدولة فاني ارى ان يكون للديوان مدعي عام يقوم بالتحقيق في كافة المخالفات المالية بالاضافة الى موظفي الديوان المعنيين بالامر . على ان تعرض هذه المخالفات على محكمة خاصة كالتى اقترحها الديوان في مشروعه لانشاء مجلس تأديبي ، ولا بد من اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود بعد ان دلفني ادراج رئاسة الوزراء طيلة هذه المدة .

وارجو ان اوضح بان في احكام الرقابة المالية في الدولة وملاحقة المخالفين اقتضت خلق ذلك المجلس وذلك للحد والبعث والاستتار والتلاعب . باموال الدولة ، ولا اظن ان الحكومة لا تشاركنا الرأي في ضرورة وضع حد لكل من تسول له نفسه مثل هذا العبث ، وارى ايضا ان يكون للديوان صفة محكمة ادارية حين ينظر في امور معينة بصفة محكمة تسمى محكمة ديوان المحاسبة فيحسبكم المسؤولين عن جميع المخالفات سواء كانوا من آثرى الصرف او المصنفين

او المحاسبين او الموظفين المزمين بتقديم كفالات او غير ملزمين بذلك .

اما بالنسبة للمخالفات الواردة في تقرير الديوان والتي لا حصر لها دون اتخاذ اي اجراء رادع ضد المخالفين كل هذا يشجع السارق للسرقة والمختلس للاختلاس مادام الديوان على ما هو عليه .

وختاما ايها السادة فاني ارى ان اهم ما يجدر بنا في هذه المرحلة هو احترام الصلاحيات الدستورية لمجلس النواب والدفاع عنها من كل تجاوز لان احترام كل سلطة لصلاحيات السلطات الاخرى والقيام بمسؤولياتها من شأنه خلق التوازن بين السلطات الذي بدوره يدعم التعاون بعد ان اختل ميزان القوى بين السلطات في مرحلة معينة وباعتماد مختلفة ، عندما نكون قد حققنا بعض الشيء لانجاح هذه التجربة وبدون هذا فسير التجربة الفشل ، وفقدان الثقة بالحياة البرلمانية نهائيا وهذا ما لا نريده ان يكون على يد هذه الحكومة بالذات .

- ٧ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد انطون فرنسيس البينا

السيد البينا - نائب القدس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب

ان كلمتي ستكون وجيزة جدا لان من سبقوني قالوا الكافي

١ - اتني ارى بان من المتوجب من اجل تمكين الديوان - ديوان المحاسبة - من تادية واجباته على وجه فعال منح الديوان صلاحيات قانونية

٢ - كما واني ارى بان وضع قانون (من اين لك هذا) موضع التنفيذ يحسن من التجانس على الاختلاس والفساد الذي نشكو منه .

ولهذا فساتني اقترح بان يتخذ المجلس قرارا بوضع المشاريع اللازمة لتأمين ذلك .

والسلام عليكم

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف التكروري

السيد التكروري نائب الخليل :

لقد اورد بيان ديوان المحاسبة مخالفات واضحة واختلاسات متعددة ولا ضرورة لسرد هذه المخالفات اذ ان كل واحد منكم تلاها وتبينها واذن يبقى ان نعالج هذه المخالفات ونحاول ان نضع طريقة لعدم تكرار امثالها وذلك على البيان التالي :

١ - بالنسبة الى المخالفات السابقة يجب محاسبة وملاحقة اولئك الاشخاص الذين ارتكبوا هذه المخالفات واختلسوا اموال الدولة حالا فان كانوا موظفين ولا يمكن ملاحقتهم جزائيا بحكم صدور قوانين العفو السابقة يجب على الاقل ملاحقتهم اداريا ومطالبتهم باسترداد الاموال التي دخلت في ذمتهم بدون وجه مشروع وان كانوا غير موظفين كالوقائع الجمركية فيجب مطالبة اولئك الاشخاص برد تلك الاموال التي بدلتهم الى الخزينة وتحصيلها بالطرق التي تحصل بها الاموال الاميرية .

٢ - ظهر لي ان هذا البيان تناول المخالفات التي ارتكبت في عهد الوزارات السابقة من سنة ٥٧/٥٨ و ٥٩/٥٨ وتبين لي ان ديوان المحاسبة يتقدم ببيانه في نهاية السنة المالية اي بعد ارتكاب تلك المخالفات واعلام المجلس بها جملة بعد اشهر ويمكن ان يكون بعد سنة ولكن الوضع الصحيح هو ان يشعر الديوان المجلس الكريم عن اكتشاف المخالفة مباشرة ليتخذ المجلس الاجراءات الفورية وتكليف

هكذا منه الأصل

الوزارة المختصة بتنفيذ قرار المجلس في حينه وبهذا يكون المجلس على بينة من الامر لكل حادثة حين ارتكابها او بعد فترة وجيزة من ارتكابها وبغير ذلك يكون المجلس في وضع لا يتعدى قراءة بيانات وقرارات لا مفعول لها . ولهذا اقترح ان يتخذ المجلس الكريم قراراً بتكليف ديوان المحاسبة باعلامه عن كل حادثة حين اكتشافها من قبله او عند الانتهاء من التحقيق فيها .

٣ - جلب نظري تقرير الخبير وتعليقه على المادة ٥٠ من قانون ضريبة الدخل ومفهومها ان باستطاعة الشخص المطالب بدفع ضريبة دخل بموجب قرار مأمور التقدير ان يتقدم الى وزير المالية لينظر في قضيته ويحقق فيها على اعتبار انه يتظلم من قرار مأمور التقدير وكان هذه المادة تجعل لمالي وزير المالية الحق الاداري في الفصل في قرار مأمور التقدير في حين ان هنالك نصوص اخرى تجعل للشخص الذي يتظلم من قرار مأمور التقدير ان يستأنف قراره هذا الى محكمة الاستئناف وهذا هو العدل الى ان يستأنف قرار مأمور التقدير الى محكمة استئناف وهذه تنظر وتفصل في القضية بعد سماع بينة الطرفين ولذا اقترح ان تحذف المادة ٥٠ من قانون ضريبة الدخل حتى تكون الحاكم هي المرجع الوحيد لان الذي يحدث وهو الغالب ان يتقدم المكلف بطلب الى وزير المالية وهذا يفصل اداريا في قرار مأمور التقدير وهذا الامر في رأيي يلحق ضررا للخزينة لان الامر يتم ويفصل فيه بالتعبير البلدي (طيبة) بينا اذا رفع الامر الى محكمة الاستئناف يفصل في الامر قضاء .

٤ - لفت نظري طلب الديوان زيادة برزنيته ليمكن من القيام بالتدقيق قبل الصرف خلافا المهمة الديوان الاساسية اذ يكون التدقيق بعد الصرف ولكن كثرة الخلافات والاختلاسات الحاصلة جعلته يقف

هذا الموقف وهذا معناه ان يقوم موظفو الدائرة باعمال الموظف المالي في الدائرة وفي هذه الحالة تتحمل الخزينة مبالغ طائلة وبالتالي يكون موقف المحاسب المالي كأى موظف بسيط عليه تحضير المستندات فقط وتحاشيا لتحصيل الخزينة هذه المبالغ ارجو ان يكون تعيين الموظف المسؤول عن الشؤون المالية ممن يتمتع باخلاق حميدة وان يقبل المسؤولية وان يكون من الاكفاء .

٥ - على ضوء ما تقدم ارجو المجلس الكريم ان يتخذ الاجراءات الكفيلة لاعطاء ديوان المحاسبة صلاحيات اوسع من حيث اشراكه في وضع ميزانية الدولة والاشراف على تنفيذها واعطائه الصلاحية في انتهاء الحسابات السنوية لكل باب من ابواب الدخل والصرف وكثل على ذلك اذا سألنا وزارة المالية بالنسبة للمحروقات هل انبعت وختمت حساب كل امانة او بلدية في المملكة عن سنة ٦٢/٦٣ لان البلديات تبني قسم من موازنتها على ما يزد اليها من هذا الباب . والسلام عليكم .

- ٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين السيد محي الدين نائب رام الله :

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام ان ديوان المحاسبة المراقب لمصروفات الدولة في جميع اجهزتها لم يظهر من مظاهر الديمقراطية في أي بلد كان ، ولستنا محققين في تقديرنا للديمقراطية التي تنتهجها حكومتنا الحاضرة قياسا لبعض الحكومات الماضية لخير دليل على ديمقراطية هذه الحكومة وجود هذا المجلس الوطني الكريم الذي جاء بانتخابات نزيهة بعيدة عن أي تدخل أو مؤثر خارجي . ولهذا جاز لي وأنا عضو في هذا المجلس الكريم ان ابدي رأيي بصراحة نامة والا بصند الخلد من عن اعمال ديوان المحاسبة وفعالياته .

فالديوان يجب ان يكون أولا وقبل كل شيء مسؤولا امام المجلس التشريعي مباشرة ، وان لا يكون للسلطة التنفيذية أي نفوذ يسلطه عليه خوفا من عدم قيام الديوان بممارسة صلاحياته الموكولة اليه من مراقبة جميع ما يصرف من اموال الدولة بل اموال الشعب الذين اوكلوا مهمة تمثيلهم في هذا المجلس امانة في اعناقنا وعلينا أن نقوم بادائها بكل امساة واخلاص .

ولهذا فاني اطلب بالحاح وتمشيا مع الروح الديمقراطية في هذا البلد أن تعاد الحصانة الدائمة الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة وان تشكل لجنة خاصة مثل لجنة تفسير القوانين لتفصل في القضايا القائمة بين الديوان وبين أي هيئة اخرى .

اما من الناحية الادارية لديوان المحاسبة فأرى من الحكومة ان ترصدخصصات أكثر مما هي عليه اليوم لتقوية جهاز الديوان حتى يقوم بواجبه خير قيام ، وقد علمت من مصادر موثوقة ان عدد الموظفين المدققين لحسابات اجهزة الدولة في الضفة الغربية من المملكة لا يتعدى الستة اشخاص ، فكيف يستطيع مثل هذا العدد أن يقوم بتدقيق وتمحيص حسابات الدولة الى الحد الذي يستطيع أن يحمي فيه اموال الدولة من عبث العابثين .

وهنا لا بد لي من القول بالحاح بان يكون لديوان المحاسبة من السلطة ما يستطيع بها تقديم أي موظف كبير . كان أم صغيرا امام لجنة خاصة بعيدة عن السلطة التنفيذية حتى يأخذ التحقيق مجراه في جز نزيه بعيد عن الضغوط والتهديد والحرمان من الوظيفة نتيجة للمحافظة على اموال الدولة .

وخاتما ارجو الله تخلصنا أن يوفقنا حكومة وديوانا ونوابا لتأدية رسالتنا الموكولة اليها على خير وجه والله ولي التوفيق .

- ١٠ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد الحشمان السيد الحشمان نائب السلط :

سيد معالي الرئيس سادتي النواب المحترمين بعد ان اطلعت على التقرير الحادي عشر المقدم من ديوان المحاسبة لهذا المجلس الكريم وجدت انه لا بد من تحويل ديوان المحاسبة صلاحيات قانونية اوسع ، وذلك اسوة بدواوين المحاسبة في الدول الاخرى كي يستطيع هذا الديوان من النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه وليكون اشد رقابة وأكثر فعالية على السلطة التنفيذية مما هو عليه الآن . ولتحقيق هذه الاهداف لا بد من اتخاذ الاجراءات التالية :

١ - الغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ الذي عدلت بموجبه المادة الخامسة من القانون الاصلي وارجاع هذه المادة الى صيغتها الاصلية بفقرتها قبل التعديل ، وعلى ضوء ما تقدم فاني أؤيد الاقتراح الموقع من أكثرية النواب المحترمين القاضي بالغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ واعادة الحصانة الى رئيس ديوان المحاسبة كما كانت عليه في السابق .

٢ - العمل بتراحي خبير بعثة الولايات المتحدة للمساعدة في الاردن وتقرير اللجنة الوزارية المشكلة للدراسة هذه التراحي والذي جاء مؤيدا لتواصي الخبير المبحوث عنه .

٣ - تقديم مشروع قانون لصيانة اموال الدولة والحيلولة دون تهريب المختلسين لاموالهم الموقوفة وغير الموقوفة .

اما ما يتعلق في الخلافات المسالية الواردة في تقرير الديوان لخلف الوزارات والدوائر الحكومية فاننا اعطينا سموت واعتبرت متبعية ولا يفوتني في

هكذا منه الأصل

هذه الحالة إلا ان الفت نظر الحكومة الجليله الى ان الاجراءات المتخذة بحق مرتكبي هذه المخالفات كانت اجراءات غير رادعة ولهذا اطلب من الحكومة المحترمة ان تشدد اجراءاتها بحق من تخوله نفسه ارتكاب مثل هذه المخالفات .

ولي ملاحظة واحدة وهي :

ورد في الصفحة (١٦٨) من تقرير ديوان المحاسبة بيان بعدد الاستيضاحات المعلقة لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية ولم يشر التقرير الى ان مثل هذه الاستيضاحات قد انتهى العمل فيها فالذي ارجوه من الحكومة ان تهتم في امر الاجابة عليها بالسرعة الممكنة .

- ١١ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور حاتم ابو غزاله السيد ابو غزاله نائب نابلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين
لاول مرة اقرأ تقريراً مفصلاً يتعلق بقضيه تعتبر العمود الفقري للدولة وهذه القضية هي تقرير عن المعاملات المالية التي تدور بين ارجاء الوزارات المختلفة مع ما دار بين هذه الوزارات وديوان المحاسبة من علاقات ادارية كانت تدور على شقين ، الشق الاول وهي الوزارات وهي الجهة المسؤولة من الوجهة التنفيذية عن التصرف باموال الدولة واما الشق الثاني فهو ديوان المحاسبة ، وهو الجهاز المراقب والذي يشرف على التصرف باموال الدولة اشرف مراقب ، وموجهه حتى تكون السير في الصروفات المالية سيراً بناماً عاملاً للمجموع ، وموجهاً الطاقات نحو بناء المجتمع الامثل .

ولكنه قد لوحظ ان هناك نوع من التحديد الصلاحيات رئيس ديوان المحاسبة ، سواء كانت

اصلاحيات قانونية او ادارية ، او تنظيمية . لقد كان للمقدمة التي ابتدأ فيها معالي رئيس ديوان المحاسبة اكبر الاثر في نفسي لاني قد لاحظت الموقف الحرج الذي لا يحسد عليه خلال قيامه وموظفيه بالتدقيق وكشف التلاعب باموال الدولة بالطرق المختلفة . واني الآن اذ اوجز ملاحظاتي حول هذا التقرير فاني اشكر دولة الرئيس على الجهود المشكورة التي لمستها خلال دراستي للتقرير ، هذه الجهود التي اذ تدل فانما تدل عن تأكيد دولته على دعم رئيس الديوان لاحقاق الحق ، والحد من التلاعب والاختلاس والتزوير ولو بشكل ادبي وهذه الملاحظات هي :

١ - حصانة رئيس ديوان المحاسبة :

لما كانت وظيفة رئيس ديوان المحاسبة مراقبة الوزارات اي مراقبة السلطة التنفيذية فلا يجوز مطلقاً تحويل هذه السلطة التنفيذية اية سلطة على رئيس الديوان ، والا فكيف يمكن لرئيس الديوان ان يعمل بحرية مطلقة وبلا خوف وبلا هودة في ملاحقة اية تلاعب في الوزارات المختلفة ، ولذا فاني اطلب الغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ .

٢ - الخلاف بين رئيس الديوان والسلطة التنفيذية :

يقسم هذا الخلاف الى شقين :

١ - خلاف حول الشؤون المالية ويجب هنا ان لا يكون اي حق للسلطة التنفيذية لتكون حكماً في اي خلاف مالي بين ديوان المحاسبة واية وزارة اخرى لانه لا يمكن ان يكون للمتهم والحاكم يتمتعان بشخصية واحدة ، ولذا فيجب ان تؤلف لجنة حكيمية لحسم الخلافات المالية لا ان يستند حل هذه الخلاف الى مجلس الوزراء .

٢ - خلاف حول الشؤون القانونية : كل منا يعلم ان هناك هيئة خاصة للشؤون القانونية في الدولة الا وهي الديوان الخاص بتفسير القوانين او محكمة التمييز ، بناء عليه فاني ارجو ان تحول الخلافات القانونية بين ديوان المحاسبة والهيئة التنفيذية الى الديوان الخاص بتفسير القوانين او محكمة التمييز ، وبناء على ذلك فاني اطلب تعديل المادة ٢٢ من قانون ديوان المحاسبة ، يتناسب مع الملاحظات السابقة .

٣ - استقلال جهاز ديوان الموظفين :

نظراً لحاجة الموظف للشعور بالطمأنينة تجاه مستقبله ومستقبل عائلته واطفاله ولما كان اعطاء الوزير او مجلس الوزراء الصلاحيات لتقل هذا الموظف وترقيعه او ترميجه . يشكل تهديد مباشر لكيانه وسلامته اللذين يعتبران اساس قوته وتحمديه المغالطات واصرارته على مقاومته الاختلاسات او اية تلاعب في اموال الدولة ، ولذا فاني اطلب ان نعمل برأي رئيس ديوان المحاسبة بتأليف اللجنة الخاصة التي تتمتع بالصلاحيات المطلقة للاشراف على مصير موظفي ديوان المحاسبة المذكور .

٤ - ان جميع الاختلاسات الواردة في التقرير يركبها وكيفيتها لا تخرج في الواقع عن نطاق اعطاء رئيس الديوان الصلاحيات الكافية للضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه بالتلاعب باموال الدولة مع اقتراف مشروع قانون انشاء المجلس التأديبي الخاص بمحاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية ، وبالنظام فاني ارجو ان يقوم دولة رئيس مجلس الوزراء بالعمل مع اخواني الوزراء والنواب لدعم رئيس الديوان حتى يتمكن العمل بحرية وانطلاقة بناءة في سينل احقاق الحق واذهاب الشاك الباطل والسلام عليكم .

الرئيس : انتهت الكلمات والآن ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة .

و رفعت الجلسة للاستراحة عساد المجلس بعدما للاتعداد »

٤ - كلمة دولة رئيس الوزراء

الرئيس : انتهت الاستراحة واعلن استمرار الجلسة الآن الكلمة لدولة رئيس الوزراء .

رئيس الوزراء : معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اولا اتقدم بالشكر لرئيس ديوان المحاسبة باسم الحكومة على تقريره القسم الذي رفعه لهذا المجلس والذي هو موضوع مناقشتنا اليوم .

فيما يتعلق بالحصانات فنحن نرحب باعطاء رئيس ديوان المحاسبة كافة الحصانات التي يطلبها لم تهتم بقضية الحصانات حتى اليوم لاننا في واقع الامر - ويستطيع رئيس ديوان المحاسبة ان يعلن عن ذلك - محتاه كل الحصانات وكل التأييد لان مهمته في تضيق الامور وتصعيقها هي حين مهمتها وأي توفيق يصيبه في هذه المهمة هو توفيق للحكومة وللدولة وللسلطة التنفيذية بصورة عامة وتوفيق للبلد فعلى هذا فان موضوع الحصانات موضوع تؤيده الحكومة كلياً وكما ذكرت في واقع الامر لم نحتاج الى اثاره قضية الحصانات اصلاً لاننا اعطيناه هذه الحصانات بالفعل .

وسكان من اول اعمال هذه الحكومة ان استدعت الخبير لدراسته وتعزيز جهاز ديوان المحاسبة ونقش الوقت بالميزانية الحالية هناك تعزيز اضافي ، فيما يتعلق بالخبراء في ديوان المحاسبة نأمل من نتيجة ذلك ان يتمكن ديوان المحاسبة من اداء مهمته على وجه اكمل .

هكذا من اجل

فما يتعلق بتشكيل محكمة خاصة في ديوان المحاسبة فإن الحكومة لا توافق على هذا الرأي وأسباب ذلك أنه عندنا بحمد الله قضاء ممتاز يستطيع أن يعالج كل مخالفة تحول إليه .

هناك بعض ملاحظات تحب الحكومة أن تعرضها على هذا المجلس وحول هذا التقرير بصورة خاصة وتعرضها بمزيد من القدر والاعتزاز ، طبعاً هذه الحكومة تتحمل استمرار كل حكومة سابقة وبالتالي أي خطأ لا تعالجه هذه الحكومة حتى لو وقع في عهد سحيق فهي مسؤولة عنه ، ولكن من التدقيق في المخالفات التي جرت في عهد هذه الحكومة الحالية تجدون أنها لا تذكر وفي وسعكم العودة إلى هذا التقرير لتأكدوا حساباً بما أقول ، هذا يقفني مرة أخرى إلى جهازنا الإداري وجهازنا الحكومي .

هذا الجهاز اعز به والذين منكم أطلقوا التشجيعات عليه ، اعتقد أنهم يظلمون هذا الجهاز ولا يقولون الحق ، لا يمنع أن تكون هناك أخطاء ، لا يمنع أن يكون هناك ضعف الضمير هنا وهناك أما لكون الجهاز العام فانه النظافة والاستقامة .

بعض الاخوان في احاديثهم حول التقرير يبنوا كأن الدنيا نهب وكان الرشوة والفساد منتشرة في كل صغيرة وكبيرة في هذا البلد ، هذا ليس صحيحاً وإذا كان عندهم حوادث أو أسماء فإن مسؤوليتهم أن يقولوا لهذا المجلس الحوادث والأسماء لا يمنع هذا أن يكون هناك خللاً ضئيلاً هنا وهناك ولكن هذا الخلل يجب أن لا يعمم على الجهاز الحكومي هذا الجهاز الحكومي من انظف وانشط الاجهزة الحكومية في الدنيا كلها .

فما يتعلق بأفعال الحسابات فهناك تفسير فقني قانوني لا يستطيع أن اشرحه تفصيلاً ، لم تتمكن

الحكومات السابقة من افعال الحسابات في موعدها المحدد ، هذه السنة وربما لأول مرة في تاريخ هذا البلد ستفعل الحسابات في موعدها المحدد أو هكذا نأمل لأن كافة الترتيبات لهذه العملية قد جرت .

فما يتعلق بتوسيع جهاز ديوان المحاسبة ، ان العقلية الادارية التي كانت تسيطر على هذا البلد وعلى غيره من الانظمة التي اقتبست انظمة الادارة الفرنسية في اواخر القرن التاسع عشر كان يفترض ان كل معاملة يجب ان يكون بها خطأ وكل معاملة يجب ان يكون او هناك خوف شديد من اختلاس وبالتالي وضع على كل موظف رقيب في بعض الانظمة الشرقية واعرفها انا شخصياً لاني انا درستها يوجد على المعاملة الواحدة لغايات الرقابة الشديدة خمسون رقياً على الموظف الواحد فالمعاملة الواحدة يأتي عليها خمسون توقيعاً حتى تضمن استقامتها ، هذا اسلوب عتيق ، الاسلوب الجديد ان الثقة اولا واخيراً هي في الموظف ، هو مسؤول ان يقوم بعملية مستقيمة صحيحة ودقيقة ، طبعاً ليس هناك من هو معصوم عن الخطأ ولا يمكن الجزم بأن الجهاز من اوله إلى آخره ليس به خللاً وبالتالي يوجد ديوان المحاسبة ليصحح عند الحاجة .

فما يتعلق بالمبلغ الذي جاء في آخر التقرير انه وفر على الحكومة مبلغ ١٢٦٦٧٠ ديناراً . احب ان اقول لكم ان معظم هذا التوفير اقول ٨٠ أو ٩٠٪ منه جرى اكتشافه بواسطة الجهاز الحكومي الذي فيه ديوان المحاسبة الى هذا الخلل أو ذلك وبالتالي فان هذه الدعوة مع اننا تحب ان يوفر علينا ديوان المحاسبة الملايين ولكنه في هذه الحالة قل ادعى فقلاً يخص الجهاز الحكومي ولا يخصه هو بالذات .

هناك قصة أخرى وهي ليست للنشر وارجو من المجلس ان يأذن لي لافسرها لكم .

ان تأخذها بعين الجدل الأفضل ان يتحول هذا المكان هنا الآن الى سجن اعتقال فوراً لكن الصحيح ان أكثرها كذب والذي يبرهن انها كذب او صدق هو مستوى قضائي ، هناك تهم انا بوصفي مسؤول يأتي لي من يقول ان فلان القلاني عمل كذا وكذا وكذا .. الخ .. التحقيق هو الذي يثبت ذلك وانتشار هذه الاشاعات اولا هو ظالم وعلى أي حال الاشاعة الصحيحة يجب ان تثبت جهة قضائية والا اذا اردنا نفي احكامنا على الجهاز او غير الجهاز على الاشاعات او ما يقوله المزعزون او على العداوات او على اللوم الواسعة او على الاختبارات اعتقد هذا مجال لا يصح لا خلقياً ولا دينياً ولا ادارياً ، الاصل في جهاز الحكومة هو النظافة ومن حق هذا الجهاز الطيب ان نفيه هذه لا يعني انه خال من كل الشوائب ، لا بد من ان تكون هناك هفوات ، ولا بد ان يكون هناك شخص ضعيف النفس ولكن ضعف النفس والهفوات والاطعاه هذه صفة فردية تخص فلان او فلان ولا تخص الجهاز الحكومي ، الجهاز الحكومي قدر ونظيف ومستقيم ولو لم يكن كذلك لاحتجنا الى ديوان محاسبة تملأه مليون اسمه او أكثر

فما يتعلق بالبيت الذي بناه شخص ما او لا هذه الحادثة وقعت في عهد سابق وأقرت المحكمة هذا الاسلوب واعتقد ان قرار المحكمة على العين والرأس هذا هو الاسلوب الذي يجب ان تعالج به التهم قضائياً ، ما تحكم به المحكمة هو الصحيح .

الشيء الذي احب ان اقله أخيراً اني احب ان اذكر هذا المجلس او ان ارجو هذا المجلس ان يعود مرة أخرى الى حساب الاخطاء خلال السنة الماضية فيجد انها اقل ما يمكن ، لا تذكر ، هذه علامة تقدم الى الامام وكالة الاستيضاحات التي يقول هذا التقرير انها لم ترد قد وردت لحد الآن ومن حيث

في تقرير سابق اتهم التقرير بعض موظفي وزارة الخارجية بما يسمى بحسب التقرير بسوء أفعال او سوء استعمال او خلل . اولا هذه التهمة لم تكن دقيقة وكان السبب خللاً في جهاز المحاسبة بوزارة الخارجية . السلطات القضائية عندنا قالت ان هذه التهمة اذا صحت فهي حقوقية وليست جزائية فيها اختلاف في الاجتهاد وليس اختلافاً ولا رشوة كما يجب بعضنا ان يطلقها ، كذلك لا احب ان ادافع عن احد ، القضية قال الجهاز القضائي عندنا رأيه فيها وكافة القضايا المتعلقة التي تستدعي استرداد مال من شخص استعمله حقوقياً بدون حق جارية على قدم وساق ومعالي وزير المالية يقول ان ٧٥٪ من هذه الاموال قد استرد بالفعل والباقي بطريق الاسترداد ، التهمة المبدئية التي تأتي من ديوان المحاسبة هذا الاجتهاد الذي يقرر التهمة بصورة قاطعة انه اختلاس او غير اختلاس او انه صرف على حق هو الجهاز القضائي وبالتالي ليس في جهاز الحكومة كبار الموظفين الذين اختلسوا او ارتشسوا الى آخر هذا الكلام الذي يؤسفني ان اقول انه لا يستند على اساس من الصحة .

فما يتعلق بالنقاط التي اثارها الاستاذ الشيخ الضامن ، اني امام هذا المجلس اقول اني اطلب منه « والساکت عن الحق شيطان اخرس » اطلب منه ان يقول ان فلان القلاني قد اساء التصرف بالقضية القلانية وعندها نحيله فوراً الى المحاكمة اما ان نستمع الى الاشاعات والى الأقوال والى اللوم الواسعة اعتقد ان معظم مروجيها من المهادمين الذين يريدون من هذا الوطن ان يفقد ثقته بكل شيء وحديثنا عن اللوم الواسعة كثير وبلا مؤاخلة لو زيد ان زرد على هذه الاشاعات التي تتناول كل انسان مسؤول في هذا البلد سواء موظف او وزير او نائب ، اظن لو زيد

المبدأ مرة أخرى اشكر رئيس الديوان على هذا التقرير واعلن في هذا المجلس الكريم ان كل حصانة وكل تأييد هي له وستسعى جهدا لتعزير هذا الديوان من كافة الوجوه الممكنة .

الاصل ان الديوان سند أساسي لعمران هذا البلد والتأحية المالية هي سند اساسي ووقيب التأحية المالية هو رجل اساسي وجهاز اساسي وغاية الحكومة وغاية المجلس ان نصل الى الوضع الذي لا يجري فيه خطأ ولا تجري به مخالفة

والسلام عليكم

السيد العظم نائب معالي : معالي الرئيس
مع تقديري العميق للروح الرياضية التي تحدث بها دولة الرئيس حول هذا التقرير أحب ان اقول ان نظرة المجلس ككل الى الجهاز الحكومي نظرة احترام وليس في هذا المجلس من يشك في نظافة هذا الجهاز ككل ولان وجد بعض الافراد ممن يسيئون لهذا الجهاز فترجو كما ورد على السنة الكثيرين ان بنالهم العقاب عندما تثبت التهمة .

لكني أحب ان اقول ان هذا المجلس بمجموعه ككل ايضا لم يبلغ حداً حتى ولو كثرت الاشاعات

سكرتير عام مجلس الامسة بالوكالة
نزار الرفاعي

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

ان يتحول الى معتقل او سجن فان المجلس بمجموعه ورواد هذا المجلس حكومة ونواباً اعتقد ان الكثيرين منهم وارجوان يكونوا جميعاً فوق الشبهات، وشكراً .

السيد الخشمان نائب السلط : بعد ان انتهت المناقشة اقترح ان يتوجه المجلس الكريم بالشكر الى رئيس ديوان المحاسبة

الرئيس : هل يوافق المجلس على توجيه الشكر الى رئيس ديوان المحاسبة .

الجميع : موافقون

السيد جزار نائب جنسين : واقترح شكر الحكومة ايضاً على تجاوبها مع الرغبات التي طلبها هذا المجلس

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح .
الجميع : موافقون

٥ - تعيين موعد الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة يوم الاحد الموافق الساعة الحادية عشرة لآمال مناقشة السياسة الاقتصادية .
والآن ارفع هذه الجلسة

و رفعت الجلسة

مجلس الاعيان

○○○○○○

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٦٣/٣/٢٣ برئاسة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة السيد نزار الرفاعي .
وتغيب معتلر السادة : علي نصوح الطاهر وموسى ناصر

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب المعالي السادة : عز الدين المفتي وزير المالية والجبارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة عبد الوهاب الحايي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال النجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية والدكتور قاسم الرعاوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم
نبعث الان في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والمعتذرات (أ)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا طلب معذرة من معالي السيد علي نصوح الطاهر دولة رئيس مجلس الاعيان الالفم بسب مرضي اعتذر عن حضور جلسة اليوم واقبلوا احترامي ،

عضو مجلس الاعيان ١٩٦٣/٣/٢٣
علي نصوح الطاهر
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول المعذرة ؟
الجميع : موافقون .

(ب)

السكرتير العام بالوكالة :
وهذه برقية معذرة من معالي السيد موسى ناصر دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم عمان اعتذر عن حضور جلسة اليوم لاسباب صحية موسى ناصر

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول المعذرة ؟
الجميع : موافقون

٣ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب

حول مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي
الرئيس : يتلى كتاب معالي رئيس مجلس النواب المتعلق بمشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي
السكرتير العام بالوكالة :

الرقم - ٢٧٥/١٨١/٢
التاريخ - ١٩٦٣/٣/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفم
بالاشارة الى كتابكم رقم ١٨١/٢/٣٧٠ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٧ .
نظر مجلس النواب الاردني في التعديلات التي

هكذا منه الأصل

ادخلها مجلسكم الموقر على مشروع قانون مؤسسة
الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ فقرر في جلسته الثانية
عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ
١٩٦٣/٣/٢٠ الموافقة عليها فارجو ان احيط دولتكم
عليها بذلك .
واقبلوا فائق الاحترام ، ،
رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

لقد مضى على تأسيس مؤسسة الاقراض الزراعي ، بعد دمج مؤسسات الاقراض فيها ، اكثر من
سنتين وظهر بنتيجة التجربة التي اكتسبت طيلة هذه المدة ان قانون المؤسسة وانظمتها المعمول بها
تحتاج الى تعديل وتحوير بغية جعلها متمشية مع ما وصلت اليه البلاد ، وبخاصة القطاع الزراعي ، من
تطور وتقدم ومتفقة مع الاقتراحات التي تقدمت بها الهيئات الدولية ذات الصلة بالمؤسسة كالبانك
الدولي ووكالة الانماء الدولية الاميركية ، وقد تألفت لجنة لدراسة قانون المؤسسة وانظمتها ،
دراسة دقيقة ووضعها في صيغة يتوفر فيها للمؤسسة الاستقلال الاداري والمالي وتتمكن من تصريف الامور
وفقاً للاسس المتبعة في المؤسسات المماثلة ، وقد تضمن مشروع القانون الذي وضع نتيجة
هذه الدراسة المبادئ التالية :-

- ١ - الاستعاضة عن منصب رئيس المؤسسة بمنصب المدير العام وعن منصب المدير العام الحالي بمنصب
نائب المدير العام واختيار المدير العام هو الرئيس التنفيذي للمؤسسة كما استندت اليه رئاسة
مجلس الادارة .
- ٢ - وقد اعيد النظر في قوام مجلس الادارة بحيث جعلت اكثرية اعضائه ممثلة للقطاعين الزراعي والمصرفي .
- ٣ - لقد كان القانون السابق مقتصر على اسس عامة موجزة ، ولم يتضمن القواعد والاسس التي تعتبر
السند القانوني لعمليات الاقراض بل وردت تلك القواعد والاسس في النظام ولوضع الامور في نصاها
روئي ان تلجج كافة هذه النصوص في صلب القانون بالذات .
- ٤ - وتحقيقاً لمبدأ الاستقلال ، تضمن القانون نصواً تميز اصدار انظمة تهدف تنفيذ احكامه وتنظيم
عمليات الاقراض والحسابات والاوزان وتعيين الموظفين والمستخدمين وتنظيم شؤونهم وحقوقهم التقاعدية .
- ٥ - اما فيما يتعلق بموارد القانون الاخرى فقد اخذت من النظام المعمول به الان اذ وجد
ان من الصواب ان يتضمنها القانون لا النظام .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٢

قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٢ ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك
- أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي المولفة بموجب هذا القانون .
- ب - تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو اي من وزاراتها أو دوائرها
أو السلطات أو المؤسسات التابعة لها .
- ج - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .
- د - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلف بموجب هذا القانون .
- المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة للاقراض الزراعي تسمى (مؤسسة الاقراض الزراعي) يكون لها
شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ، ويجوز انتقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، وانتدب عنها في
الاجراءات القضائية المتعلقة بها ، أو لاية غاية اخرى ، النائب العام أو اي شخص آخر تعينه لهذه
الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون أو في اية انظمة او تعليمات تصدر بمقتضاه .
- المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً ومكاتب لها في اي مكان
في المملكة كلما رأت ذلك مناسباً .
- المادة ٥ - ١ - تقدم المؤسسة القروض للغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها دون سواها .
- ٢ - يحق للمؤسسة اقتناء وامتلاك وبيع الممتلكات لاستعمالها الخاص ، أو لحماية ديونها
واسترداد أموالها المسلفة للمقرضين .
- ٣ - يحق للمؤسسة قبول الودائع واستدانة الاموال والقيام باية اعمال اخرى تمارسها عادة
مؤسسات الاقراض أو المصارف كما يحق لها ، بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر سندات
دين أو اي نوع آخر من سندات الاقراض .
- المادة ٦ - ١ - يكون رأسمال المؤسسة المصرح به سبعة ملايين دينار اردني ويؤلف رأس المال المدفوع
من المصادر التالية .
- أ - ما ربح أو يربح من اموال وموجودات مؤسسات الاقراض التالية .
- ١ - المصرف الزراعي .

هكذا منه الأصل

٢ - رصد وبقايا القروض والموجودات الأخرى المقيدة في حسابات صندوق الاقتراض الزراعي لمجلس الاعيان أو الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لدائرة الانشاء التعاوني أو السلف الزراعية المعطاة من وكالة الولايات المتحدة للامانة الدولي .

٣ - اية اموال تخص وزارة الزراعة أو وزارة المالية أو اية دائرة أو مؤسسة حكومية أخرى سبق تخصيصها لمؤسسات أو مشاريع الاقتراض الزراعية المختلفة ، أو حصلت بواسطتها .

٤ - اية اموال حصلت لها المؤسسة من الاقساط أو القوائد العائدة لأي من مؤسسات الاقتراض المشار إليها في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ب - ما دفعته أو تدفعه الحكومة للمؤسسة .

ج - اية مبالغ أخرى تحصل عليها المؤسسة من أي مصدر كان ويقرر المجلس اعتبارها من رأس المال المؤسسة .

٢ - يجوز للمؤسسة بقرار من المجلس أن تزيد أو تنقص رأس مالها المصرح به إلى الحد الذي تراه ضرورياً .

المادة ٧ - تتكون المؤسسة من .

أ - مجلس إدارة

ب - مدير عام

ج - نائب مدير عام

د - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - ١ - يؤلف مجلس الإدارة من أربعة أعضاء حكوميين وخمسة أعضاء غير حكوميين على الوجه التالي .

أ - الأعضاء الحكوميون

١ - المدير العام

٢ - ممثل عن وزارة الزراعة

٣ - ممثل عن وزارة المالية

٤ - ممثل عن مجلس الاعيان

رئيساً

عضوا

عضوا

عضوا

يجري تعيين الأعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزارة أو الدائرة المختصة ويكون الأعضاء الحكوميون عادة من رتبة وكيل

وزارة ، وفي حالة غياب أي عضو من الأعضاء الحكوميين عن حضور جلسات المجلس لأي سبب يتخلى الوزير المختص انتداب شخص آخر لينوب عنه في حضور الجلسات خلال مدة تغيبه .

ب - الأعضاء غير الحكوميين .

يختار الأعضاء غير الحكوميين من ذوي الكفاءة والخبرة في الشؤون الزراعية أو المصرفية ويعينون على أساس دوري وللمدة التالية .

عند تأليف المجلس للمرة الأولى .

يعين عضوان لمدة سنتين

ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات

ويعين عضو لمدة سنة واحدة

وبعد ذلك يعين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ولا يجوز إعادة تعيين أي عضو إلا إذا كان قد مضى على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الأقل .

٢ - يعين الأعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المدير العام ، وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه للمدة الباقية من عضويته من قائمة مرشحين يقدمها المدير العام .

٣ - لا يحق لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس الأمة أو في أية مؤسسة رسمية أو شركة تجارية قد تستفيد من عمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - يراعى عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة غير الحكوميين أن يمثلوا مختلف المناطق في المملكة بقدر المستطاع .

المادة ٩ - يتمتع المجلس بالصلاحيات ويقوم بالأعمال التالية

١ - وضع القواعد الأساسية للمؤسسة .

٢ - اقرار هيكل المؤسسة التنظيمي .

٣ - الموافقة على تأسيس والفناء الفروع والمكاتب .

٤ - الموافقة على استئانة الاموال من الحكومة أو من أية هيئة أو مؤسسة أخرى وتحديد شروط المبالغ المقرضة وغاياتها .

٥ - اصدار سندات دين وأي نوع آخر من سندات الاقتراض بموافقة مجلس الوزراء .

٦ - اقرار اية تسوية تحصل المؤسسة اية خسائر .

٧ - التوصية باجراء اي تعديل في احكام قانون المؤسسة وقرار اية تعديلات للانظمة الصادرة بمقتضاه .

٨ - درس ميزانية المؤسسة السنوية وقرارها .

٩ - الموافقة على نقل المخصصات المدرجة في الموازنة من مادة الى اخرى .

١٠ - اقرار الميزان السنوي العام والحساب الختامي السنوي ونقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة .

١١ - تحديد نسبة الفائدة التي تستوفي عن القروض .

١٢ - تعيين الاموال المقولة وغير المقسولة والمحصولات والسندات والاسهم المختصة بالشركات التجارية الزراعية والاشياء التي تقبل تأميناً لديون المؤسسة ووضع الاسس التي تتبع في ذلك .

١٣ - تعيين البنوك بالتشاور مع البنك المركزي الاردني التي تودع لديها اموال المؤسسة ووضع شروط توزيع هذه الاموال بين تلك البنوك .

١٤ - تعيين الاسس التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقتراض وتخصيص المطالبات ووضع الشروط التي تؤمن اتفاق القروض التي تقرها المؤسسة للاغراض الزراعية المنتجة ، والتأكد من استئجارها في عمليات زراعية سليمة ، بواسطة موظفي المؤسسة الذين يناط بهم المراقبة والتنفيذ .

١٥ - النظر في اية امور اخرى قد يطرحها المدير العام للمداولة من قبل المجلس .

المادة ١٠- ١ - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام ، ويكمل النصاب القانوني للمجلس بحضور سبعة من اعضاءه وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون للمدير العام صوت مرجح . وفي حالة غياب المدير العام يصبح نائب المدير العام عضواً في المجلس ويرأس جلسات مجلس الادارة .

٢ - يجري تحديد كافة ما يتعلق باجراءات المجلس وقراراته واعماله الاخرى بموجب نظام تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٣ - يكون نائب المدير العام أمين سر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، اما اذا ترأس جلسات المجلس في غياب المدير العام فيكون له صوت مرجح .

المادة ١١- ١ - يعين المدير العام ونائبه بقرار من مجلس الوزراء بإرادة ملكية سامية ويحدد راتبها ومكافأتها بقرار من مجلس الوزراء .

٢ - يعتبر المدير العام الرئيس الاعلى للمؤسسة وجهازها التنفيذي ويكون المسؤول عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس وعن ادارة المؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون واية انظمة تصدر بمقتضاه ، ويوجه عام يعتبر

المسؤول عن جميع الاموال المتعلقة بالمؤسسة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة ، والمدير العام ان يفوض ايأ من صلاحياته لنائبه أو لأي من موظفي المؤسسة الاخرين .

٣ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال المؤسسة ومعارس الصلاحيات الضرورية لتسيير اعمال الادارة والفروع على الوجه الاكمل تحت اشراف المدير العام وله ان يفوض ايأ من صلاحياته لأي موظف من موظفي المؤسسة الاخرين .

٤ - لا يحق للمدير العام ونائبه ان يكونا عضوين في مجلس ادارة اية مؤسسة ذات طابع تجاري او زراعي أو خبيرين لها باستثناء المؤسسات الخاضعة لادارة المؤسسة أو التي تساهم فيها أو الخاضعة لادارة الحكومة أو مراقبتها .

المادة ١٢- ١ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تضع لموظفيها (بما فيهم المدير العام ونائبه) أو مستخدميها الذين يعينون أو يستخدمون بعد نفاذ هذا القانون نظاماً خاصاً بالأدخار يقره مجلس الوزراء ويقرن بموافقة جلالة الملك ، كما يجوز لها ان تقرر اعتبارهم أو أي منهم خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

اما الموظفون والمستخدمون الذين يكونون على رأس عملهم عند نفاذ هذا القانون فيحق لهم ان يختاروا اما الاحتفاظ بكامل حقوقهم التقاعدية و / أو المكافآت المكتسبة عن خدماتهم السابقة المنصوص عنها في قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو ان تطبق عليهم احكام نظام الادخار الخاص الموضوع بموجب احكام هذا القانون ، وعلى المؤسسة في حالات التقاعد ان تقوم بحسم عائدات التقاعد من رواتب هؤلاء وارسلها الى صندوق الخزينة ومن ثم تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد والمكافآت الى مستحقيها منهم وفقاً للقانون والانظمة والتعليمات التي تطبق على موظفي الحكومة .

المادة ١٣- تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها والمؤسسة حق الامتياز في كافة ديونها ومطالباتها ، على اموال المدن والكتل المقولة وغير المقولة سواء اكانت موهونة لنيها أو غير موهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقها وتكون ديون المؤسسة المقرضة منها أو المرحلة اليها من المؤسسات السابقة بمنازلة وفي الدرجة الاولى والمؤسسة ان تطلب تحصيلها

هكذا منه الأصل

بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية أو بموجب اي نظام خاص تضعه المؤسسة ، هذا بالإضافة الى حقها في بيع اموال المدنيين وكفالاتهم غير المنقولة بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ١٤- كل من كفّل مدنيًا للمؤسسة بأي نوع من انواع القروض التي تقدمها يكون متضامنًا ومتكافلاً مع المدين الأصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك .

المادة ١٥- ١ - لا يجوز للمؤسسة ان تمتلك من الاراضي والابنية سوى ما تحتاج اليه لاعمالها الادارية على انه يجوز لها ان تمتلك العقارات والعرصات والاموال غير المنقولة التي تكون محجوزة لصالحها وذلك بدخولها في الزايدة العلنية فاذا احيلت ملكية الاراضي أو العقارات أو المنازل أو العرصات المرهونة أو المحجوزة الى المؤسسة نتيجة لاشتراكها بالزايدة ولم يبادر المدين لاستردادها بعد دفع ديونه والفوائد والمصاريف الناشئة عنها خلال سنة واحدة من تاريخ تبليغه الاحالة القطعية يجوز للمؤسسة ان تبيعها لحسابها بالزايدة العلنية اذا وجدت ذلك محققاً لمصلحتها .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تقسط استيفاء بدل البيع على صغار المزارعين لمدة لا تتجاوز العشرين سنة .

٣ - يجوز للمؤسسة ان تتخلى عن هذه العقارات والاموال غير المنقولة الى المدنيين أو الكفيل اذا دفع الدين وما يترتب عليه من فوائد ونفقات دون حاجة الى طرح المقار للبيع بالمراد العلني كما انه يحق للمؤسسة ان وجدت ذلك محققاً لمصلحتها ان تعامل المدنيين والكفيل كصغار المزارعين المشار اليهم اعلاه عند بيع الارض بالزايدة العلنية .

المادة ١٦- تعفى المؤسسة من الطوابع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية ، المباشرة وغير المباشرة ، العائلة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والغرف التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت بما في ذلك رسوم الجمارك والكسوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة أو اموالها الاحتياطية أو دخلها أو العقارات التي تملكها أو اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها وكفالاتها كما تعفى معاملات الاقتراض وما يتفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفي في اية دائرة أو مؤسسة ، بما في ذلك الطوابع .

المادة ١٧- ١ - يكون موظفو المؤسسة المقوضون حسب الاصول مسؤولين قانوناً عن تنظيم اسناد التأمين أو الرهن والشروط الخصوصية الملحقّة بها وسماع اقرار المدنيين أو الكفيل اذا اقتضى الامر وجود كفيل ، وتكون الصكوك والاسناد المنظمة من قبلهم واجبة التنفيذ في دوائر التسجيل وغيرها دون حاجة الى اي اجراء آخر .

٢ - تعتبر اسناد الدين في حكم الاعلام الواجب التنفيذ بعد الانذار .

٣ - تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز على قيد الاموال غير المنقولة الخاصة بالمدن أو كفيله (ان وجد) بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه . أو مدير الفرع ، دون حضور المدين أو الكفيل وترفع هذه الاشارة بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ويكون لمعاملات المؤسسة حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ويعتبر وضع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز مانعاً لنقل الملكية وعلى المدير العام أو من يفوضه ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز عن اموال المدين وكفالاته فور تسديد الدين .

المادة ١٨- جميع دعاوى المؤسسة أو المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها لها صفة الاولوية والاستعجال فتندق ويبت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

المادة ١٩- ١ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة لجميع التزامات المؤسسة .

٢ - تعفى المؤسسة من اية متطلبات أو واجبات مترتبة أو ستترتب في المستقبل على البنوك .

٣ - تؤمن الحكومة حراسة جميع ابنية المؤسسة في جميع المراكز والفروع وتستعمل جميع الوسائل لحراستها وتتولى تقديم الحراسة اللازمة لحماية المؤسسة اثناء قيامهم باداء واجباتهم الرسمية .

المادة ٢٠- ان جميع ما يتلف من الاموال المنقولة وغير المنقولة المؤمنة بطريق الرهن أو التأمين الرضائي أو الاجباري أو المحجوزة بطريق التنفيذ الجبري والتي هي في حوزة المدنيين انما تلتف من ماله .

المادة ٢١- ١ - يحق للمؤسسة ان تضع ، عند الضرورة ، حراساً على حاصلات المدنيين الذين تشكل في استعدادهم لوفاء ما استحق عليهم من اموال في مواعيد استحقاقها مرهونة كانت أو غير مرهونة تأميناً لاستيفاء الاموال المستحقة عليهم .

٢ - اذا وضعت الحراسة بعد مدة الاستحقاق تستوفى اللّمة المستحقة وتكون النفقات التي تكبدتها المؤسسة على المدنيين .

٣ - اذا وضعت الحراسة قبل الاستحقاق تتحمل المؤسسة النفقات حتى تاريخ استحقاق ، وفي حالة عدم الدفع يتحمل المدين النفقات .

المادة ٢٢- كل اعتراض يقدم أو دعوى تقام من قبل المدين أو كفيله أو ورثتها أو من الغير ، لا يؤثر ببيع الاموال المؤمنة أو غير المؤمنة منقولة كانت أو غير منقولة اجباري من قبل المؤسسة أو بناء على طلبها الا اذا قدم المعارض كفالة بنكية بالمبلغ المطلوب الاداء قبل الاحالة القطعية ففي هذه الحالة يتوقف البيع وتلغى الزايدة .

المادة ٢٣- ١ - لا تحول وفاة المدين أو كفيله ، ولا التبديل في اهليتهما ، دون متابعة تحصيل مطالب المؤسسة ووضع اشارة الحجز والتأمين الاجباري لصيانة تلك المطالب ومتابعة معاملات التنفيذ واتخاذ جميع التدابير تنفيذاً لاحكام قانون المؤسسة وانظمتها دون حاجة الى اجراء معاملات الانتقال القانونية أو الشرعية ، ودون حاجة لتكرار ما كان قد تم من اجراءات .

٢ - اذا توفي المدين أو كفيله دون ان يكون لها وارث ذو حق لا يجوز لأحد ولو آلت التركة الى الخزينة أو ادارة الاوقاف أو متوليها ان يطالب باموالها المقدمة للمؤسسة في مقام الرهن أو التأمين أو المحجوزة من قبلها أو ان يضع يده عليها قبل ان تستوفي المؤسسة كامل مطالبيها .

٣ - يكون تعيين الورثة ، من اجل اخطارهم أو أية غاية اخرى بمقتضى حجة حصر ارث صادرة من المحاكم الشرعية أو الكنسية .

٤ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المدين أو كفيله ضماناً للقرض ونقصت قيمتها ، لاي سبب من الاسباب ، فعلى المدين وكفيله ان يقدموا تأمينات جديدة يقبل بها المدير العام خلال المدة التي يحددها على ان لا تتجاوز الثلاثين يوماً ولا يمنع ذلك المؤسسة من وضع اشارة التأمين الجبري دون امهال على اموال المدين أو الكفيل غير المنقولة لقاء نقص التأمين وذلك بكتاب خطي من المدير العام ، دون حضورهما ، أو حضور اي منهما ، وتكون لهذه الاشارة قوة الرهن الاساسية ويجوز للمؤسسة حجز اموال المدين وكفيله المنقولة تأميناً لتسديد اقساط الدين .

المادة ٢٤ - تتعاطى المؤسسة اعمالها على اسس تجارية ، وتسدد نفقاتها من مواردها الخاصة وتستوفي فائده على القروض التي تصدرها بمعدل يكفي لتغطية نفقاتها ويحقق لها ربحاً معقولاً .

المادة ٢٥ - في نهاية كل سنة مالية وبعد حسم جميع النفقات الادارية واحتياطي الديون الهالكة والمشكوك فيها واستهلاك الموجودات واية مصروفات اخرى متوقعة مما تتحمله عادة البنوك أو مؤسسات الاقراض يقوم المجلس بنقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة

المادة ٢٦ - يحق للمؤسسة ان تطلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعمالها من موظفي وخبراء الحكومة كما يحق لها ان تستعين بمن تشاء من الخبراء وعلى كافة الوزارات والدوائر والسلطات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة العامة التي تخضع لاشراف الحكومة ان تزود المؤسسة بما تطلبه منها وان تتعاون معها الى ابعد حدود التعاون .

المادة ٢٧ - تتخذ المؤسسة لنفسها أنظمة حسابات وسجلات طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية الحديثة المعمول بها وتكون هذه السجلات خاضعة لتدقيق سنوي من قبل هيئة محاسبة اهلية معترف بها ويوافق عليها وزير المالية وبالإضافة الى ذلك يجوز لمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات المؤسسة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها .

المادة ٢٨ - لا يسري اي حظر يفرض على بيع الاراضي الزراعية من نوع الميرى المورن عليها على جميع قروض المؤسسة التي دفعت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون أو التي ستدفع بعده .

المادة ٢٩ - لمجلس الادارة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون وتنشر هذه الانظمة في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٠ - يلغى قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ على ان تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى الحد الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك حتى صدور انظمة خاصة بموجب هذا القانون .

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٤ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس: ناتي الان لمقررات اللجنة القانونية
وليفضل معالي المقرر السيد ضيف الله الحمود:

(أ)

المقرر: قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/١٣/١٩٦٣ وقد تغيب عن

الجلسة كل من معالي السليح الكاتب وسعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراسته توصي المجلس الكريم بالمرافقة عليه بالصيغة المرفقة بهذا القرار

اللجنة القانونية

هكذا منه لأصل

قانون (لسنة ١٩٦٣)

قانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - يكون للمبارات والكلمات التالية الواردة : هذا القانون المعاني المبينة لها أدناه :

- أ - تعني كلمة (اردني) كل شخص ذكر اكتسب الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .
- ب - وتعني كلمة (ناخب) كل اردني له الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب .
- ج - وتعني كلمة (مقترح) كل ناخب يمارس حقه الانتخابي بموجب بطاقة الانتخاب .
- د - وتعني كلمة (مرشح) كل اردني تقدم للمراجع المختصة بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب .
- هـ - وتعني كلمة (نائب) كل اردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب .
- و - وتعني كلمة (متصرف) المتصرف في الأولوية والمحافظة في المحافظات والقائمقام في الاقضية الا فيها منحخص بالصلاحيات المناطة بالمتصرف في الفصل الخامس وما بعده من هذا القانون فيقوم بها محافظ العاصمة في الدائرة الانتخابية لقضاء عمان بما في ذلك قصبي جرش ومادبا ومحافظ القدس في الدائرة الانتخابية لقضاء القدس مع اربحا .
- ز - وتعني عبارة (الدائرة الانتخابية) كل قسم من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية بموجب هذا القانون .
- ح - وتعني عبارة (منطقة الانتخاب الفرعية) كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع .
- ط - وتعني عبارة (مركز الاقتراع) المكان الذي يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع فيه .

ي - وتعني عبارة (بطاقة انتخاب) التذكرة التي يقرها وزير الداخلية والتي يتوجب ان تشتمل على البيانات التالية : -

- ١ - رقم البطاقة - ٧ - عمره
- ٢ - تاريخ ومكان اصدارها - ٨ - مذهب
- ٣ - الاسم الكامل لحاملها ومهنته - ٩ - تاريخ ممارسته حقه الانتخابي
- ٤ - لقب عائلته - ١٠ - توقيع رئيس هيئة الاقتراع
- ٥ - صورته الشخصية - ١١ - ختم هيئة الاقتراع
- ٦ - جنسيته

الفصل الثاني

في حق الانتخاب

المادة ٣ - أ - لكل اردني حق انتخاب اعضاء مجلس النواب :

- ١ - اذا أكمل عشرين سنة شمسية من عمره .
- ٢ - اذا كان حائزا على بطاقة انتخاب .

ب - ويحرم من حق الانتخاب :

- ١ - من لم يكن اردنيا .
 - ٢ - من يدعي بجنسية أو حماية اجنبية .
 - ٣ - من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يرد اليه اعتباره .
 - ٤ - من كان محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه .
 - ٥ - من كان محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريرة غير سياسية ولم يعف عنه .
 - ٦ - من كان مجنوناً أو معتوها .
 - ٧ - من كان من اقارب الملك في الدرجة المعينة في قانون الاسرة للملكة .
- المادة ٤ - لا يجوز للناخب ان يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد وفي الدائرة الانتخابية التي حصل فيها على بطاقة الانتخاب .

هكذا منه الأصل

المادة ٥ - يمنع حق الانتخاب عن الضباط وصف الضباط والجند العاملين في الجيش وقوى الأمن والحرس الوطني .

المادة ٦ - في خلال ستة اشهر من نفاذ هذا القانون يتوجب على كل مواطن تنطبق عليه شروط الناخب ان يتقدم بطلب بطاقة انتخاب مستكملا الشروط المنصوص عنها في هذا القانون الى الحاكم الاداري في منطقته وعلى وزارة الداخلية ان تصرف له هذه البطاقة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الطلب . وكل من يتخلف عن تقديم الطلب خلال المدة المذكورة يعاقب من قبل الحاكم الاداري بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ٧ - اذا رفضت السلطة المختصة اعطاء الطالب بطاقة الانتخاب خلال المدة المبينة في المادة السابقة ، يحق له ان يستدعي الى قاضي الصلح في المنطقة التي يقيم فيها ، وعلى قاضي الصلح ان يت في طلبه خلال مدة اسبوع ويعتبر قراره في هذا الامر قطعيًا وعلى السلطة المختصة تنفيذ هذا القرار .

الفصل الثالث

في الترشيح للنسابة

المادة ٨ - بعد ان يصدر الملك امره باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور يتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعيين تاريخ الانتخاب يعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٩ - يشترط في المرشح ان يكون :

- أ - اردنيا منذ خمس سنوات على الأقل .
- ب - ناخبًا حائزًا على بطاقة انتخاب .
- ج - اتم الثلاثين من عمره في اول كانون ثاني من السنة التي يجري فيها الانتخاب .
- د - غير محكوم عليه بجناية أو جنحة اخلاقية .
- هـ - ان يرشح نفسه في احدى الدوائر الانتخابية ولا يجوز الترشيح في أكثر من دائرة .

المادة ١٠ - لا يجوز للموظفين الداخلين في الملاكات الدائمة ولا مستخدمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرفها من يتقاضون راتبًا من خزينة الدولة أو الصناديق العامة التابعة لها أو الخاضعة لاشرفها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن ان يرشحوا انفسهم للنسابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة أو القرعية .

المادة ١١ - أ - على من يريد ترشيح نفسه للنسابة في احدى الدوائر الانتخابية ان يقدم الى المتصرف أو القائمقام تصريحًا خطيًا على نسختين موقعا منه ومرفقا بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا القانون .

ب - يبدأ الترشيح قبل اليوم الميعن لاجراء الانتخاب بخمسة وعشرين يوما ويستمر لمدة خمسة ايام . وكل ترشيح لا يقدم ضمن المدة المذكورة يعتبر باطلا .

ج - على كل من يرشح نفسه للانتخابات ان يودع الخزانة المالية مبلغ (٧٥) دينارًا كأمين يرد اليه اذا نجح في الانتخابات واذا لم ينجح فيقيد المبلغ ايرادا لخزينة .

د - يتضمن تصريح اسم المرشح واسمته ومحل اقامته وتاريخ محل ولادته ومهنته وبيانا بان ترشيحه مطابق لشروط الترشيح وبأنه دفع التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

هـ - يحتفظ المتصرف أو القائمقام بنسخة من التصريح ويرسل النسخة الثانية الى وزارة الداخلية فور استلام التصريح .

المادة ١٢ - أ - على المتصرف أو القائمقام ان يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشيح الواردة في هذا القانون ثم يعطي المرشح ايصالًا نهائيًا بتصريحه خلال ثلاثة ايام على الاكثر من ابداع التصريح يذكر فيه يوم تقديمه وساعته .

ب - اذا امتنع المتصرف أو القائمقام من اعطاء ايصال الترشيح النهائي خلال مهلة الايام الثلاثة المذكورة في الفقرة السابقة فلطالب الترشيح خلال يومين ان يعترض على ذلك باستدعاء الى محكمة البداية التي تقع ضمن اختصاصها الدائرة الانتخابية وعلى المحكمة الفصل . اعتراضه خلال ثلاثة ايام ويكون قرارها قطعيًا .

المادة ١٣ - أ - على المتصرف أو القائمقام خلال يومين من تاريخ صدور قرار المحكمة ان يقيّد الترشيحات في سجل خاص بحسب تاريخ ورودها وعليه ان يعرض جدولًا بأسماء المرشحين في مركز الدائرة وفي مراكز جميع مناطق الانتخاب القرعية .

ب - لكل مرشح اغفل ذكر اسمه في جدول المرشحين ان يطلب الى المتصرف ادخاله في غضون ثلاثة ايام من تاريخ عرض الجدول .

المادة ١٤ - أ - لكل ناخب خلال ثلاثة ايام من تاريخ عرض الجدول ان يعترض على صحة الترشيح باستدعاء الى محكمة العدل العليا التي لها وحدها حق الفصل في الاعتراض بصورة نهائية خلال خمسة ايام من تاريخ تقديمه .

ب - على المتصرف ان يعلن حالا جميع التعديلات الواقعة في جدول المرشحين بموجب قرارات واحكام محكمة العدل وبتمس الطريقة التي اعلن بها الجدول المذكور .

هكذا من الأصل

المادة ١٥- لا يجوز انتخاب احد لعضوية مجلس النواب من غير الاشخاص المبينة اسماؤهم في جدول المرشحين وتعديلاته .

المادة ١٦- تنفى جميع الاعتراضات والاستعاءات والطعون المقدمة بموجب هذا القانون وكذلك جميع القرارات الصادرة عن المحاكم والاشخاص والمهيات بشأنها من جميع الرسوم والطوابع .

الفصل الرابع

الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية

المادة ١٧- تقسم المملكة الى الدوائر الانتخابية التالية ويخصص لكل منها المقاعد النيابية المبينة تجاهها :

- أ - عن قضاء عيان بما في ذلك قصبين جرش ومادبا - ثمانية نواب منهم ستة مسلمون على ان يكون اثنان من هؤلاء الستة من الشراكسة والشيشان واثنان من المسيحيين .
- ب - عن قضاء السلط - ثلاثة نواب ، اثنان مسلمان ، وواحد مسيحي .
- ج - عن قضاء مادبا باستثناء قصبه مادبا - نائب واحد مسلم .
- د - عن قضاء اربد بما في ذلك قصبه عجلون باستثناء عشائر بني حسن - ستة نواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .
- هـ - عن قضاء عجلون باستثناء قصبه عجلون - نائب واحد مسلم .
- و - عن قضاء جرش بما في ذلك عشائر بني حسن في قضائي الفرق والزرقاء باستثناء قصبه جرش - نائب واحد مسلم .
- ز - عن قضاء الكرك - اربعة نواب منهم ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .
- ح - عن قضاء الطفيلة - نائب واحد مسلم .
- ط - عن لواء معان - نائبان مسلمان .
- ي - عن البدو - ثلاثة نواب واحد عن كل من بدو الشمال والوسط والجنوب . ويقصد بدو الشمال العشائر التالية :

- | | |
|--------------|---------------|
| ١ - بنو خالد | ٥ - الماسعيد |
| ٢ - السرحان | ٦ - الشرقات |
| ٣ - العيسى | ٧ - العظيمة |
| ٤ - السردية | ٨ - الطوالشنة |

ويقصد بدو الوسط عشائر بني صخر وهي :

- | | |
|--------------|-------------|
| ١ - الغبين | ٥ - المقيش |
| ٢ - الزبن | ٦ - الخرشان |
| ٣ - الكعابنة | ٧ - الجبور |
| ٤ - سليط | ٨ - الشرعة |

ويقصد بدو الجنوب العشائر التالية :

أ - عشائر الحويطات وهي :

- ١ - المطالقة وتوابعهم وهم : الجازي ، الذبابات ، العودات ، المديان ، البطونية ، والقحامين .
- ٢ - التوابية وتوابعهم وهم : التوابية ، النواصره ، الصبحيين والمصبحيين .
- ٣ - السليانيين وتوابعهم وهم : الركييات ، الثامنة ، المهاره ، العجاليين ، عيال مزبد .
- ٤ - الدراوشه
- ٥ - العطور
- ٦ - الطقاطقة
- ٧ - الزوايله
- ٨ - الزلاية
- ٩ - الريعيين
- ١٠ - الصويلحيين
- ١١ - القراجين
- ١٢ - بدو الحميمة
- ١٣ - التجادات
- ١٤ - الرشايله
- ١٥ - العمارين
- ١٦ - المراعية
- ١٧ - السدلين
- ١٨ - الرواجضة
- ١٩ - المناجمة
- ٢٠ - الدماينة
- ٢١ - النعيمات

ب - الحجابيا

ج - المناعيمين

د - بني عطية

هـ - الاحيوات

ك - عن قضاء القدس مع اربحا - خمسة نواب ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان .

هكذا عند الفصل

- ل - عن قضاء بيت لحم - اربعة نواب اثنان مسلمان واثنان مسيحيان .
 م - عن قضاء الخليل - خمسة نواب مسلمون .
 ن - عن قضاء نابلس - ستة نواب مسلمون .
 س - عن قضاء جنين - ثلاثة نواب مسلمون .
 ع - عن قضاء طولكرم - ثلاثة نواب مسلمون .
 ف - عن قضاء را الله - اربعة نواب ، ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

الفصل الخامس

العمليات الانتخابية

- المادة ١٨ - ينتخب النواب على درجة واحدة ويكون التصويت سرىا .
 المادة ١٩ - تسهلا لعمليات الانتخاب يجب تقسيم الدائرة الانتخابية الواحدة الى مناطق انتخاب فرعية يعين لكل منها مركز اقتراع على ان يراعى في ذلك عدد السكان وسهولة المواصلات وتسهيل مهمة الناخبين .
 المادة ٢٠ - الاحياء في العاصمة وفي مراكز الأولية والقضية وفي المدن والقرى تعتبر مراكز اقتراع .
 المادة ٢١ - اذا كان انتقال الناخبين في قرية ما الى اقرب مركز اقتراع غير متيسر لصعوبة المواصلات أو لانعدام وسائل النقل جاز ان يقام فيها مركز مستقل للاقتراع .
 المادة ٢٢ - أ - تحدد مناطق الانتخاب الفرعية وتعلن اسماء القرى الداخلة ضمنها وتعين مراكز الاقتراع فيها بقرار من المتصرف أو القائمقام كل ضمن اختصاصه قبل تاريخ الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل .
 ب - للمرشحين حق الاعتراض على قرارات القائمقام وقرارات المتصرف بهذا الشأن لدى وزير الداخلية وتكون قرارات وزير الداخلية باعتباره مرجعا استئنافيا قطعية وغير تابعة لأي طريق من طرق المراجعة .
 المادة ٢٣ - أ - تتولى الاشراف على كل من مراكز الاقتراع هيئة اقتراع مؤلفة من رئيس وعضوين يسميهم المتصرف أو القائمقام بشرط ان يكون الرئيس موظفا من الصنف الاول حيا يتيسر والمضوين من ذوي السمعة الحسنة ومن يحسنون القراءة والكتابة من الهيئات الاختيارية أو الاهلين في المنطقة الانتخابية الفرعية .

- ب - يخلف رئيس هيئة الاقتراع امام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية اليمين بأن يقوم بمهمته بصدق وامانة وحياد مطلق ويخلف العضوان اليمين ذاتها امام الرئيس والحاضرين في مركز الاقتراع .
 ج - اذا غاب احد اعضاء هيئة الاقتراع اكملها الرئيس في الحال من الناخبين الحاضرين الذين يحسنون القراءة والكتابة واذا غاب الرئيس أو الهيئة بأكملها وجب على المتصرف أو القائمقام كل ضمن اختصاصه ان يعين فوراً رئيساً أو هيئة جديدة .
 د - يخلف الاعضاء المعينون مجددا فور تعيينهم اليمين القانوني امام المتصرف أو القائمقام وبحضور المرشحين أو وكلائهم في مركز الاقتراع واذا كان المتصرف أو القائمقام غائبا يخلف الاعضاء المعينون مجددا اليمين علنا امام الحاضرين في مركز الاقتراع .
 المادة ٢٤ - لا يجوز ان يكون بين هيئة الاقتراع أو احد اعضائها وبين احد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة .
 المادة ٢٥ - لكل مرشح أو من يمثله بكتاب خطي منه ان يحضر ويراقب عملية الاقتراع ولا يجوز ان يكون للمرشح في مركز الاقتراع أكثر من ممثل واحد .
 المادة ٢٦ - تجري عملية الاقتراع في يوم واحد من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساء ويجوز لرئيس هيئة الاقتراع ان يمدد المدة المذكورة حتى الساعة التاسعة مساء اذ تعتبر منتهية حكما .
 المادة ٢٧ - على رئيس هيئة الاقتراع ان يمنع منعا باتا كل محاولة يقوم بها أي من الحاضرين في المركز للتأثير على حرية الناخب في اختيار النواب .
 المادة ٢٨ - تكون صناديق الانتخاب على شكل موحد يعينه وزير الداخلية ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لادخال أوراق الاقتراع .
 المادة ٢٩ - أ - تعد أوراق التصويت بشكل ولون واحد .
 ب - يخصص عدد كاف من أوراق التصويت لكل دائرة انتخابية وترسل هذه الأوراق الى الدوائر الانتخابية وهيئات الاقتراع ضمن لفائف مختومة مكتوب عليها عدد الأوراق التي تحتويها .
 المادة ٣٠ - أ - قبل الشروع في الانتخاب يفتح رئيس هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب امام عضويتها الآخرين وممثلي المرشحين الحاضرين وبعد ان تتحقق الهيئة من خلوصه تماما يقتل الرئيس القفلين ويحفظ بمفتاح احدهما لديه ويسلم الثاني الى اكبر عضوي الهيئة سنا وينظم بذلك ضبطا يوقع منه ومن العضوين وممثلي المرشحين الحاضرين .

هكذا عند الفصل

ب - يفتح رئيس هيئة الاقتراع لفائف أوراق التصويت وبعد عد الموجود في كل منها ينظم محضرا بالواقع يوقعه هو وعضوا (اللجنة) ويمثلو المرشحين الحاضرين .

المادة ٣١ - يحضر كل ناخب الى مركز الاقتراع وبعد ان يتثبت رئيس الهيئة من بطاقة الانتخاب التي يحملها ، يسجل اسمه في جدول خاص مع رقم بطاقته ويوقع على البطاقة ثم يختمها بالخاتم الرسمي .

وبعدئذ يسلمه ورقة التصويت مضمونة بخاتم المتصرف أو القائمقام وموقعا عليها من رئيس الهيئة . وبعد ان يتسلم الناخب الورقة يتوجه الى المكان المنزّل لممارسة حقه الانتخابي .

المادة ٣٢ - يحق لأعضاء هيئة الاقتراع في المراكز المعنية لهم وللمرشحين أو ممثليهم في هذا المركز ان يمارسوا حق الانتخاب فيه وفقا لاحكام المادة (٣١) .

المادة ٣٣ - يضع الناخب ورقة التصويت بعد طيها في الصندوق بصورة علنية .

المادة ٣٤ - تبث هيئة الاقتراع في جميع الاعتراضات المقدمة لها بشأن سير عملية التصويت وتكون قراراتها بهذا الشأن قطعية .

الفصل السادس

فرز الاوراق الانتخابية وعلان النتائج

المادة ٣٥ - أ - بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم هيئة الاقتراع ضبطا موقعا منها ومن ممثلي المرشحين يتضمن الامور التالية :

١ - عدد الناخبين الذين مارسوا حق الانتخاب .

٢ - عدد اوراق التصويت التي سلمت للهيئة .

٣ - عدد اوراق التصويت التي استعملت والتي لم تستعمل والتي اُتلفت وسبب اتلافها .

ب - يوضع الضبط وجدول باسماء الذين مارسوا حقهم الانتخابي واوراق التصويت الزائدة فوق فوهة صندوق الانتخاب ويلف الصندوق بقطعة قماش ويربط ويختم الرباط بخاتم هيئة الاقتراع .

ج - ينقل رئيس وعضوا هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب ومفتاحه وختم الهيئة الى مركز الدائرة الانتخابية ويسلمانه بموجب إيصال الى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ، ولممثلي المرشحين حق الاشتراك في عملية النقل والتسليم .

المادة ٣٦ - أ - تجري عملية فرز الاصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة من قبل لجنة خاصة تدعى باللجنة المركزية للدائرة الانتخابية .

ب - تتألف اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية :

١ - في المتصرفية - من المتصرف رئيسا ورئيس المحكمة وموظف من الصنف الاول يسميه وزير الداخلية عضوين وفي حالة غياب رئيس المحكمة يخل محله القاضي الاقدم .

٢ - في المتصرفيات التي ليس بها محكمة بداية - تتألف اللجنة المركزية من المتصرف رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين وفي حالة غياب احد العضوين يسمي وزير الداخلية احد اعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .

٣ - في القضاء - من القائمقام رئيسا ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين واذا تعذر وجود احد العضوين فيسمى وزير الداخلية احد اعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضوا في اللجنة بدلا منه .

ج - يجوز للجنة المركزية ان تؤلف لجانا فرعية لمساعدتها في فرز الاصوات بشرط ان تؤلف من احد قضاة المحاكم النظامية أو الشرعية أو المدعين العامين أو مدراء المدارس أو الموظفين من الدرجة السابعة فما فوق رئيسا ومن عضوين ممن ذكروا في هذه الفقرة أو من ذوي السمعة الحسنة ممن يجيدون القراءة والكتابة .

المادة ٣٧ - تعين اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية كاتين أو أكثر لها ولكل لجنة فرعية لمساعدتها في احصاء الاصوات التي نالها كل مرشح .

المادة ٣٨ - يخلف اعضاء اللجنة المركزية واللجان الفرعية والكتاب اليمين علنا بأن يقوموا بمهمتهم بأمانة وحياد .

المادة ٣٩ - أ - يحق لكل مرشح أو لمن يمثله بكتاب خطي مصدق من المتصرف أو القائمقام ان يخضر ويراقب عمليات الفرز ولا يحق لاحد غيرهم ممارسة هذا الحق .

ب - تتم عملية الفرز علنا وبشكل يتيح للجنة الفرز والحاضرين من المرشحين أو ممثليهم الاطلاع على اوراق الاقتراع اثناء قراءتها .

المادة ٤٠ - يقدم كل اعتراض يرد على تأليف اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية أو على تعيين الكتاب الى رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ويبت فيه من قبل اللجنة المركزية وقرار اللجنة الصادر بالاجماع أو بالأكثرية قطعي لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٤١- تفرز اللجنة أوراق كل صندوق على حدة وبعد الانتهاء من فرزها تنظم ضبطا بنتيجته وتعلنها للمرشحين أو ممثليهم في مركز اللجنة .

المادة ٤٢- يعتبر الاقتراع في أي من صناديق الانتخاب لاغيا ويعاد الاقتراع الخاص بذلك الصندوق في اليوم التالي أو الذي بعده في أية حالة من الحالات التالية :

أ - إذا تبين للجنة الفرز أن عدد الأوراق الموجودة في الصندوق يزيد أو ينقص عن عدد المقترعين بأكثر من خمسة بالمائة .

ب - إذا وجد في الصندوق أكثر من خمسة بالمائة من أوراق الانتخاب لا تحمل خاتم هيئة الاقتراع أو خاتم المتصرفية أو القضاء أو توقيع رئيس لجنة الاقتراع أو توقيع المفوض من قبل الناخب الأمي .

ج - إذا ثبت للجنة المركزية للدائرة الانتخابية أنه لم ترع احكام أي من المادتين (٣٠ و ٣٥) من قانون الانتخاب واقتنعت بعد سماع هيئة البينة بأن ذلك قد اخل بتراهة الانتخاب والا فيحق لها اعتبار الاقتراع صحيحاً .

د - إذا أعيد الاقتراع لأي سبب من الاسباب المبينة آنفاً يقتضي أن تشرف على الاقتراع هيئة جديدة برئاسة قاضي أو موظف من الدرجة الرابعة فيما فوق تعين وفقاً للمادة (٢٣) من قانون الانتخاب ، ولا يجوز إعادة الانتخاب أكثر من مرة واحدة .

المادة ٤٣- تعد باطلة ولا تدخل في حساب الاصوات :

أ - الورقة البيضاء .

ب - الورقة التي لا يمكن قراءة أي اسم من أسماء المرشحين المدونة فيها .

ج - ورقة التصويت التي لا تحمل خاتم هيئة الاقتراع بالإضافة إلى خاتم المتصرفية أو القضاء وتوقيع رئيس هيئة الاقتراع .

المادة ٤٤- أ - إذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً زائداً عن المطلوب انتخابهم حسبها هو مقرر تحلف الزيادة من أدنى الورقة بالنسبة لكل فئة من نواب الدائرة الانتخابية وتحتير بقية الاسماء .

ب - إذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً أقل من العدد المطلوب انتخابهم تعتبر أسماء المنتخبين الواردة فيها فقط .

ج - إذا تضمنت ورقة الانتخاب اسم شخص غير مرشح أو اسم مرشح مرتين يحذف الاسم الزائد وتبقى بقية الاسماء معتبرة .

د - الورقة التي لا تتضمن اسم أحد المرشحين بوضوح ولكنها تحتوي على دلالات كافية عليه مائة للالتباس تكون معتبرة بالنسبة لذلك الاسم .

المادة ٤٥- أ - تجري عملية الفرز بصورة متواصلة في مركز الدائرة الانتخابية حتى ظهور النتيجة .

ب - على اللجنة المركزية أو اللجان الفرعية عند الانتهاء من عملية فرز الاصوات أن تنظم محضراً على نسختين يتضمن النتائج النهائية ومختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات ويوقع كل صفحته رئيس الهيئة واعضاؤها ويعلن بحضور اللجنة والمرشحين أو ممثليهم .

ج - يجب أن يتضمن هذا المحضر الأمور التالية :

١ - مجموع عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية .

٢ - أسماء المرشحين وفتاتهم .

٣ - ما ناله كل مرشح من الاصوات .

٤ - الاعتراضات المقدمة وقرارات اللجنة فيها .

المادة ٤٦- يعتبر جميع المرشحين نواباً بالتزكية إذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في المنطقة الانتخابية وفي هذه الحالة لا يجري التصويت .

المادة ٤٧- أ - يصنف المرشحون بحسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها .

ب - يفوز بالنيابة من نال العدد الأكبر من اصوات المقترعين .

ج - إذا تساوت الاصوات بين مرشحين أو أكثر من الفائزين على أقل الاصوات من قائمة الفائزين تم اختيار واحد من المتساوية اصواتهم بحضورهم أو بحضور من يمثلهم عن طريق القرعة يجريها رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية امام أعضاء هذه اللجنة والحاضرين

المادة ٤٨- تعلن من قبل رئيس الوزراء نتائج الانتخابات كما ظهرت في محاضر الانتخابات المنظمة من اللجان المركزية للدوائر الانتخابية في خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر إلى وزير الداخلية ويرسل رئيس الوزراء إلى كل شخص انتخب نائباً شهادة انتخابه وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٤٩- أ - لكل ناخب أو مرشح أن يظن في صحة الانتخاب في دائرته الانتخابية .

ب - يقدم هذا الظن إلى مجلس النواب وفقاً للاحكام الواردة في الدستور .

الفصل السابع

في الدعاية الانتخابية

المادة ٥٠- أ - تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق احكام هذا القانون من تاريخ ابتداء الترشيح وحتى اليوم المعين لاجراء الانتخاب .

ب - تشمل الدعاية الانتخابية على تنظيم الاجتماعات الانتخابية والقاء الخطب وتوزيع النشرات والصاق الاعلانات .

المادة ٥١ - يمنع منعا باتا عقد الاجتماعات الانتخابية في المعابد والمعاهد العلمية والابنية التي تشغلها الادارات العامة أو المؤسسات الخاضعة لاشراف الدولة .

المادة ٥٢ - أ - للمرشحين ان يذيعوا النشرات باعلان ترشيحاتهم وبيان خططهم واهدافهم وكل ما يتعلق بمنهج عملهم شريطة ان تحمل اسماءهم الصريحة .

ب - تعفى النشرات الانتخابية من رسوم الطوابع .

ج - يمنع استعمال شعار الدولة الرسمي في النشرات والاعلانات وسائر انواع الكتابات والرسوم والصور الانتخابية .

المادة ٥٤ - لا يجوز في سبيل الدعاية الانتخابية القيام بأي من الاعمال التالية :

أ - ان يصطحب المرشح معه في جولاته الانتخابية أكثر من خمسة اشخاص .

ب - ان ينفق المرشح اثناء الحملة الانتخابية وفي سبيلها مباشرة أو بالواسطة مبلغا من المال يزيد في مجموعه عن ثلاثمائة دينار .

ج - ان تتضمن الخطابات أو النشرات أو الاعلانات التي يصدرها المرشح أي تعريض أو طعن بالمرشح أو المرشحين الآخرين .

د - اثارة الثورات القبلية أو العائلية أو الطائفية بين فئات المواطنين .

الفصل الثامن

في جرائم الانتخابات

المادة ٥٤ - كل من ارتكب احدا الاعمال التالية :

أ - تعمد ادخال اسم في جدول المترعين أو حذفه أو اهمل ذلك خلافا لاحكام هذا القانون .

ب - أورد أي بيان كاذب وهو عالم بذلك في طلب الترشيح أو اعلانه وتاريخه أو تاريخ تقديمه أو في تنظيم المحاضر بموجب هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على طلبات الترشيح أو اعلائها .

ج - حصل على أكثر من بطاقة انتخاب واحدة أو زورها أو زور ورقة ترشيح أو شوهها أو مزقها أو اخفاها أو زور جدول المترعين أو شوهه أو اخفاه أو اخفى قسما منه أو زور اعتراضا أو شوهه أو اخفاه .

د - عطل قصدا أي ناخب أو تعرض له بالتهديد أو الشدة اثناء ذهابه للتصويت أو أثناء وجوده في مركز الانتخاب لمنعه من استعمال حق التصويت أو الاكراه على التصويت على وجه خاص أو لأن ذلك الناخب استعمل حق التصويت أو امتنع عنه .

هـ - حجب حرية ناخب باية صورة كانت أو اوقع به ضررا أو اذى أو خسارة مادية أو معنوية أو هدد به بذلك .

و - استعمل الغش أو الخداع أو التفرير لتضليل ناخب في استعمال حقه المطلق في التصويت أو منعه من استعمال ذلك الحق .

ز - اعطى ناخبا مباشرة أو بالواسطة أو اقرضه أو عرض عليه أو تعهد بأن يعطيه نقودا أو منفعة أو أي شيء آخر كي يحمل على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

ح - منع أو اعاق اجراء الانتخاب قصدا .

ط - اخذ صندوق الاقتراع أو فتحه أو تدخل به بأي وجه اخر بلا تفويض .

ي - قبل أو طلب مباشرة أو بالواسطة نقودا أو قرضا أو منفعة أو أي شيء آخر لنفسه أو لغيره بقصد ان يستعمل صوته على وجه خاص أو ان يمتنع عن التصويت أو ليؤثر على غيره .

ك - انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد التصويت أو استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة .

ل - قام بأي عمل من الاعمال الواردة في المادة (٥٣) من هذا القانون يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب بعد ادانته من قبل محكمة البداية بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على السنة أو بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على مئة وخمسين دينارا اردنيا أو بكتلة العقوبتين .

المادة ٥٥ - في جميع الحالات المذكورة في المادة السابقة اذا كان المحكوم عليه موظفا ترفع العقوبة بحيث لا تقل عن الحبس لمدة سنة .

المادة ٥٦ - كل من ارتكب من اعضاء اللجنة المركزية للانتخابات أو من اعضاء هيئة الاقتراع أو من الاشخاص المعنيين لاجراء عملية الاقتراع أو الفرز بموجب احكام هذا القانون احدا الافعال التالية :

أ - اخر بدء عملية الاقتراع عن وقتها المحدد أو اوقفها قبل ميادها المحدد أو تباطأ في سيرها بقصد منع أو اعاق سيرها .

ب - ارتكب أو سهل عن علم ارتكاب الافعال المبينة في المادة (٥٤) أو بعضها .

هكذا منه الأصل

ج - اهل او تغاضى عن ختم وتوقيع أوراق الاقتراع أو فتح صندوق الانتخاب قبل الميعاد المباشرة بعملية الاقتراع أو اغلقه حسبما هو وارد في القانون أو عن نقله والمحافظة عليه أو عن تنفيذ احكام القانون الخاصة بعمليات الاقتراع والفرز .

د - ادخل أو سمح بادخال أوراق انتخاب غير صحيحة بموجب احكام هذا القانون الى صندوق الاقتراع .

هـ - زور أو امر بالتزوير أو سمح بوقوعه في ورقة انتخاب اي ناخب أو في مجموع أوراق الصندوق أو بعضها .

و - قرأ ورقة الانتخاب على غير حقيقتها .

ز - غير في نتيجة انتخاب أو فرز .

ح - سجل اسم مرشح على غير حقيقته .

ط - خالف او اهل او تغاضى عن تنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون المتعلقة بعمليات الانتخاب والفرز بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار اردني أو بكلا العقوبتين .

المادة ٥٧- يعاقب على المحاولة في جرائم الانتخاب حسب القاعدة المنصوص عليها في قانون العقوبات :

المادة ٥٨- كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص على معاقبتها يعاقب مرتكبها بغرامة تتراوح بين العشرة دنانير الى الخمسين ديناراً أو بالحبس من شهر واحد الى ثلاثة اشهر أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥٩- تسقط بالتقادم جميع جرائم الانتخابات بعد مرور ستة اشهر على اعلان نتائج الانتخابات .

الفصل التاسع

ضمانات خاصة بمهمة النائب

المادة ٦٠- أ - لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة أو أية مهمة من المهمات أو أي عمل من الاعمال التي تدفع رواتبها أو اجورها من خزينة الدولة أو البلديات أو الادارات أو المؤسسات العامة الخاضعة لاشراف الدولة .

وكذلك لا يجوز الجمع بين النيابة وعضوية المجالس الادارية والبلدية والميشت الاختيارية .

ب - حين يتولى النائب منصبه لا يحق له بصورة مباشرة ان يدخل في التمهيدات والمناقصات التي تعقدها الادارات العامة أو المؤسسات العامة التابعة لادارة الدولة أو الخاضعة لرقابتها أو الشركات ذوات الامتياز أو التعاقد مع الدولة بالقيام بتمهيدات أو خدمات أو لتقديم لوازم .

ج - يعتبر مستقلاً من النيابة النائب الذي يقبل وظيفة أو عملاً لا يجوز الجمع بينه وبين النيابة ويصبح محله شاغراً بقرار من المجلس .

المادة ٦١- تسقط صفة النيابة عن النائب لأي سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للنيابة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون أو تجعله فاقد الاهلية لأية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة (٧٥) من الدستور سواء عرضت له اثناء عضويته ام انها لم تعلم الا بعد انتخاب ويتم اسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي اعضاء مجلس النواب .

المادة ٦٢- أ - اذا توفي عضو مجلس النواب أو تغيب عن جلسات المجلس اكثر من شهر خلال أية دورة عادية أو اكثر من ثلث المدة خلال أية دورة استثنائية دون ان يحصل على اذن بذلك من المجلس ودون ان يكون تغيبه لمصلحة مشروعة أو .

ب - اذا التحق بدولة اجنبية أو اثبت اقراراً أو اعترافاً بالاخلاص والطاعة لها أو قام بعمل قد يصبح بموجبه احد رعايا تلك الدولة أو اشترك في ذلك العمل أو ايده تسقط عضويته ويصبح محله شاغراً ويتم اسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي اعضاء مجلس النواب .

المادة ٦٣- يجوز لأي من اعضاء مجلس النواب ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس مجلس النواب وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ صدور قرار المجلس بقبولها ويصبح مقعد النائب شاغراً .

المادة ٦٤- أ - عند شغور مقعد من مقاعد مجلس النواب يعلن رئيس الوزراء تاريخ وميعاد اجراء الانتخابات للمقعد النيابي الشاغر على ان لا يتجاوز تاريخ هذا الاعلان مدة شهر واحد من تاريخ شغور المقعد .

ب - تجري عملية الانتخاب للمقعد الشاغر وفق احكام هذا القانون .

المادة ٦٥- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٦٦- لووزير الداخلية ان يصدر التعليمات لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ٦٧- يلغى قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧ وتعليماته والقانون الاضافي رقم (٥٥) لسنة ١٩٤٩ والانظمة الصادرة بموجبها ولغى كل تشريع اردني أو فلسطيني صادر قبل هذا القانون الى المبدى الذي يتعارض معه .

المادة ٦٨- رئيس الوزراء والوزراء ككل فيها يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

السيد عريقات : ارجو من معالي المقرر ان يفسر لنا الاسباب او النقاط او المواد التي ادخلت على هذا القانون ، وكذلك في هذا القانون مواد لم تكن موجودة في القانون المؤقت .

السيد الحمود : سيدي دولة الرئيس الجليل حينما عرض على اللجنة القانونية لمجلس الاعيان مشروع قانون الانتخاب المؤقت تدارست اللجنة الموضوع وبعد المداولة تبين لها انه لا داعي مطلقاً لتأجيل النظر في ادخال التعديلات التي تقتضيها المصلحة العامة لغير هذا الوطن واستقراره .

تعلمون دولة الرئيس كما يعلم السادة المحترمون الاعضاء الكرام وكما يعلم دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء بان اهم ما يشغل بال الناس في هذا البلد وفي هذه المنطقة بالذات هو تأمين الاستقرار ، الاستقرار السليم لكل تقدم وكل ازدهار وان المشاكل التي اعترضت الحكومات في هذا البلد منذ ان كان له كيانها انما كانت في اكثرها ناتجة عن قوانين الانتخابات وعن انظمة الانتخابات وان تلك القوانين وتلك الأنظمة لم تؤمن تأميناً كافياً سلامة الانتخابات ونزاهة الانتخابات ، وكما يعلم دولتكم فقد نص في الدستور ان اي قانون انتخاب او اي نظام انتخاب يجب ان يكفل المبادئ التالية :

اولا : سلامة العمليات الانتخابية وعدم السماح لأي كان بالتلاعب بسير عمليات الانتخاب .

وعلى ذكر قانون الانتخاب ارجو ان الفت النظر الى ان دولة رئيس الوزراء وبعض اصحاب المعالي الوزراء انما كانوا يهيئون كل مرشح وكل ناخب اعترض على سير العمليات الانتخابية او طعن في صحة الانتخابات بان العيب كل العيب انما كان نتيجة نقص في قانون الانتخابات المؤقت .

وطالما ان دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية - كما اعتقد لا ينكرون مثل هذه الآراء التي صدرت عنها ، بانه اذا كانت هناك شكوى فان مردها ليست الحكومة بل مردها قانون الانتخاب ، لا بل ازيد ايضا انه حينما راجعت دولة رئيس الوزراء متظلماً من سير العمليات الانتخابية اجابني بما معناه ان الخطأ كل الخطأ فيكم انتم الذين لم تعدلوا قانون الانتخاب ولم تضعوا قانون انتخاب يكفل مثل تلك الاخطاء التي تشكون منها ، وهذه فرصة سانحة لم تدعها اللجنة القانونية تفوت دون ان تضع التعديلات التي اقترحتها امام هذا المجلس الكريم .

وفي اعتقادي ان افضل ما يقدمه هذا المجلس لهذه الأمة ملكاً وحكومة وشعباً هو قانون انتخاب ينطبق تمام الانطباق مع ما ورد في الدستور .

وزير الداخلية : دولة الرئيس

لقد اطلعت على التعديلات التي اجرتها اللجنة القانونية المؤقتة في قانون الانتخاب المؤقت ومع احترامي وتقديري للفكرة التي كانت في اذهان حضرات اعضاء اللجنة القانونية وشكري لمعالجتهم لبعض النواقص في القانون المؤقت الا انه لا بد لي من ان ابدي بعض الملاحظات التالية :

اولا : ان الحكومة تمكث الآن على وضع قانون انتخاب جديد توضع فيه كثرة النصوص اللازمة لمعالجة جميع الثغرات الموجودة في القانون المؤقت التي لا بد وان لاحظها الاعيان المحترمون ولستها الحكومة في الانتخابات الاخيرة . ولذلك ترجو الحكومة تأخير البت في القانون حتى يقدم مشروع القانون الجديد للمجلس المقرر .

اصوات : موافقون

وزير الداخلية : (متابعاً)

ثانياً : ان اخذ مجلسكم الكريم بفكرة ضرورة تعديل القانون المؤقت الحالي الآن ، فان التعديلات التي اجرتها اللجنة القانونية المؤقتة لم تعالج المسائل التالية :

أ - اعطاء بطاقات الناخبين الذين سيصبح لهم حق الانتخاب في السنوات المقبلة اذ ورد النص في المادة السادسة على اعطاء البطاقات خلال التسعة اشهر التالية لنفاذ القانون ، اي سيحرم من حق الانتخاب من يبلغ العشرين بعد التسعة الشهور التي تلي وضع القانون موضع العمل .

ب - لم تعالج موضوع الاعتراض على الناخبين والظعن في اهليتهم اذ لربما كان هنالك ناخب سقط حقه في الانتخاب بعد اخذه البطاقة الانتخابية .

ج - ان النص كما وضعته اللجنة يجر الناخب على ان ينتخب دائماً وابدأ في الدائرة الانتخابية التي حصل فيها على بطاقة الانتخاب بينما ينتقل الناخب من مكان لآخر طلباً للرزق وربما يغير مكان اقامته او كله .

كما ان هنالك بعض هنات في التعديلات سأعالج كلانا حين يبحث في القانون مادة مادة .

واني ارى علاجاً لهذا الوضع ، ارجو ، اما لهال الحكومة لتقديم المشروع الجديد او تعاد صياغة القانون على ضوء الملاحظات التي اوردها الآن مضافاً اليها ما يلي :

تؤخذ الاحصاءات الاخيرة اساساً للبطاقات الانتخابية فتكلف دائرة الاحصاء بتقديم جداول لكل مدينة وقرية او عشيرة يبين فيها كل من له حق الانتخاب اي بلغ العشرين وكان اردنيّاً ، وتنظم جداول الناخبين الأولية على ذلك الاساس .

يجب لكل شخص ان يراجع الحاكم الاداري في منطقته ويحصل على بطاقته الانتخابية التي تسجل في جدول اخير يعتبر الجدول الاساسي .

تعلق الجدول هذه في موعد معين من كل سنة ويجب لكل ناخب حرم من حقه او لم يجر احصائه او اصبح له حق الانتخاب ان يعترض على ذلك الجدول ويبت في الاعتراضات من قبل لجنة ، ويكون للمعترض حق الاستئناف ان كان القرار في غير صالحه .

كذلك يوضع نص على الحق لكل ناخب ان يعترض على تسجيل ناخب آخر ان كان سقط حق الناخب الاخير في الانتخاب .

الرئيس : يا معالي الوزير ، هذه النقاط ينظر فيها اذا اراد المجلس الاستمرار والنظر في هذا القانون .

وزير الداخلية : واعرضته على دولتكم وعلى المجلس الكريم ماذا ارادتم ان يسير القانون الآن تؤخذ هذه النقاط بعين الاعتبار .. واكرر الرجاء بارجاه البت في هذا القانون حتى نضع مشروع قانون جديد يعالج جميع هذه القضايا .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : يا سيدي ، قانون الانتخاب المؤقت اشهر من ان يشار له باي تفصيل من ناحية العيوب والثغرات . في الاحاديث السابقة مع مقرر اللجنة القانونية وخلافاً قلنا له ان الحكومة في اية عملية انتخابية واجبتها الاول تنفيذ قانون الانتخاب ، فماذا كان في قانون الانتخاب هنات فالحق في ذلك ليس على الحكومة وليس على العملية الانتخابية وانما على القانون . على اي حال شعور الحكومة ، وبالاحرى ايجاد قانون انتخاب جديد مؤقت دائم يسد كافة الثغرات الموجودة في القانون الحالي ويكون قانون تحديث بالمعنى الصحيح

هذه عملية رئيسية بدليل ورودها من جملة اوامر كتاب التكليف السامي وكانت بنسب اساسي في برنامج الحكومة ، وبالتالي وتوفيراً وحتى لا نصيب الوقت في التعديلات على قانون مؤقت ، ترجو الحكومة ان يؤجل البحث في هذا كله لينأى تقدم الحكومة قانونها الجديد ، وعندها تثار كافة النقاط.

الدكتور خليفه : دولة الرئيس

ان القانون المؤقت لقانون الانتخاب صدر كقانون مؤقت سنة ١٩٦٠ وبقي في مجلس النواب مدة سنتين والسبب في ذلك لوجود بعض الثغرات في نصومه ، كذلك ان هذا القانون ليس بالقانون المثالي كما ذكر معالي المقرر . وعلى ذلك قيل بان هذا القانون سيستبدل بقانون آخر تنوي الحكومة تقديمه الى مجلس النواب ، وكما ذكر ايضا في البيان الوزاري كما تفضل به دولة رئيس الوزراء الآن . . على كل حال صدر او اقر القانون من قبل مجلس النواب ووجدت اللجنة القانونية الموقرة لمجلس الاعيان ان القانون لا تزال بعض الثغرات وكذلك الحكومة ، فطالما ان مجلس النواب انتخب بموجبه ويمارس عمله وليس هنالك استعجال لاقرار هذا القانون وحتى لا تقع في اخطاء ، لذلك ارى ان يرد هذا القانون طالما هنالك مشروع جديد ثم الحكومة تتقدم بمشروعها الجديد . على شرط ان لا يصدر مشروع الحكومة كقانون مؤقت وانما يعرض على المجلس في اول دورة ويبحث من جديد ويصادق عليه .

اما بقاء هذا القانون المشوه ويؤجل ويقر من قبل مجلس النواب الكريم ويؤجل من قبلنا معناه هنالك احتمال لاقتراره . لذلك ارى واكرر يرد القانون على ان تتقدم الحكومة بمشروعها الجديد الذي يفتح ومطالب المواطنين .

الاستاذ الشيخ جمو : الواقع نحن نشكر دولة الرئيس ومعالي وزير الداخلية على هذه النية الطيبة

على ان الحكومة تنوي تقديم مشروع قانون انتخاب مثالي ، ولكننا نحس ان مخاطبة هذه الحكومة كما خاطبنا الحكومات السابقة ان اية حكومة لا تضمن لنفسها الاستمرار حتى تنفذ برنامجها الوزاري وهذا هو السبب الذي جعل الانتخابات ان تتكرر مرارا وبموجب هذا القانون الذي اعترف دولة الرئيس ومعالي وزير الداخلية على انه قانون فيه من الثغرات ما يمكن المشرفين . على تطبيقه من التلاعب في الانتخابات - هذا مضمون الكلام - .

انا لا اريد ان اتعرض للانتخابات السابقة انما هناك نقطتان لتحقيق العدالة .

اولا : القانون .

ثانيا : السلطة للمنظمة .

ومعلوم ان القانون مهما بلغ من المثالية لا يمكن ان يحقق العدالة الا اذا كان المسؤول المشرف على تنفيذ القانون يتمثل او يمثل المثالية في تنفيذ القانون ولكننا لا نستطيع ان نجزم او ان نسلّم بان المشرفين عن تنفيذ القانون سيلفون من المثالية بحيث تطمئن اليهم النفوس لتطبيق هذا القانون ، ولذلك كان لزاما وستة الله في الخلق ان يكون القانون قسويا بحيث لا يترك هناك مفز لمن يريد ان يتلاعب بنصوص القانون . ولذلك ولما كان هذا القانون الذي وافق عليه مجلس النواب واحيل الى مجلس الاعيان قانون لا يصح باي حال من الاحوال ان يقر ويصورته الحالية لاسباب : منها ان هذا القانون والانتخابات بموجب هذا القانون كان انتخابا مخالفا للدستور :

اولا : كان هذا القانون يشبه تماما القانون الذي اعطيت بموجبه الصلاحيات للحكومة بتنظيم الجهاز الاداري لمدة ثلاثة اشهر ، وهذا القانون ينص على انه يعمل بالتقسيمات الادارية والانتخابات بموجب هذا القانون حتى الانتهاء من الاحصاء العام ؛

ولما كان الاحصاء العام قد تم فعلا قبل اجراء الانتخابات ، هذا ينص صراحة بان عمل هذا القانون قد انتهى ، ومجلس النواب وافق على هذا القانون ولم يتعرض لهذه المادة التي تقيد القانون بزمان معلوم .

ومن ناحية ثانية اذا كانت الحكومة نابعة ان تقدم مشروع قانون مثالي يواكب العصر فلا مانع هناك ان يقر هذا القانون وكما اجرت اللجنة القانونية التعديلات عليه ثم اذا فكرت الحكومة بتقديم المشروع ففي امكانها ان تقدم المشروع وبأني قانون مثالي بدلا من هذا القانون .

اما ان يقر هذا القانون هكذا او ان يردويقي قائما فيما لو جرت انتخابات مرة ثانية وذهبت الحكومة ستجري بموجب هذا القانون الذي يتلاعب بمواده فرة يقال القانون اقوى من النظام ومرة يقال النظام تفسير للقانون ، وهذا لا يجوز ويسولد الاحقاد في قلوب الناس فلا يمكن ان يتوفر الاستقرار اذا لم يكن هناك قانون مثالي يعطي لكل مواطن الحق في ان يعطي صوته لمن يشاء .

ولذلك انا اقترح ان يناقش هذا القانون وان تدخل فيه التعديلات التي يقترحها معالي وزير الداخلية اذا كانت ضرورية وان يسير المجلس بهذا القانون .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة الرئيس بعض الاخوان الاعيان عندهم مخاوف ان حكومات سابقة وعدت بقانون انتخاب جديد ولم تعمل بوعدها . . الواقع هذه اول مرة تتعهد حكومة برنامجها الوزاري بذلك ، وبالتالي هذا شيء واجب ونحن مضطرين بموجب كتاب التكليف السامي وبموجب البرنامج بان نتقدم بقانون لانتخاب جديد ، عن لا نمانع في ان تردوا القانون او تعدلوه الخ الا

انه توفيراً للوقت واعتقد بان وقتكم ثمين ووقتنا ثمين . الاستاذ الشيخ الشقيطي : يقول دولة الرئيس ان الحكومات السابقة وعدت ولم تف بوعدها ، حق وعدت ولم تنفذ ، ودولة الرئيس في بيانه الوزاري وعد والى الآن لم يبر بوعده . ارى ان القانون لا يجوز ان يترك للأيام والليالي ، فقد خبرنا الليالي والايام ولذلك ارى ان ينظر الى رأي وزير الداخلية وتوضع الملاحظات التي قالها علاوة على الملاحظات التي ابدتها اللجنة ويسار في القانون ، لأن الايام اطالت واطالت في امور الانتخاب .

وزير الزراعة : اريد ان اعلى على قول فضيلة الشيخ جمو بخصوص مخالفة الانتخابات الماضية الى الدستور وتعليقه ذلك بالنص الذي يشترط اجراء الانتخابات على اساس الاحصاءات عند الانتهاء منها واستطرد بان الاحصاء قد تم ، والحقيقة غير ذلك ، لان عملية الاحصاء تشتمل على ثلاث نواحي الترتيبات الاولى لعملية التعداد وعملية التعداد باللات والمرحلة النهائية وهي وضع التقارير ونشر المعلومات . وقد انتهت المرحلة الاولى والمرحلة الثانية ولم تنته بعد المرحلة الثالثة التي لا زلنا نتظر ورود التقارير من دائرة الاحصاء عن نتائج الاحصاء وبعد ذلك يمكننا ان نقول بان العملية انتهت .

الاستاذ الشيخ جمو : دولة الرئيس مع احترامي لرأي معالي الدكتور الوزير الاحصاء تم نهائياً والمعلومات وصلت . .

وزير الزراعة : لم تم

الاستاذ الشيخ جمو : تمت . .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : لم تم . .

الرئيس : هذه مسائل فنية يا شيخ

السيد دعهمس : يا سيدي . كل مواطن في

هذه الامة يشكر ويشكر دائماً من قانون الانتخاب ،

وكل حكومة كانت اوعدت ليس للمجالس ولكن في بياناتها انها ستتقدم بمشروع قانون عصري كباقي الامم المتقدمة ، وللاسف للآن لم تقدم الحكومة ولا اية حكومة بقانون يفي بالغرض . ولكن وطلما دولة رئيس الحكومة وعدنا اليوم ونحن نسجل عليه هذا الوعد بان يقدم مشروع قانون جديد وان يقدم المشروع في الدورة الاستثنائية ... المهم ايجاد قانون انتخاب نظيف وكل ما استعملت بهذا القانون وقلمته تكون قد ارضت الامة بكاملها ، وهذا ما نريده ونحن ان نسمع وعد الحكومة والا فلنبحث في صلب القانون الآن . وفي اعتقادي اذا وعد رئيس الحكومة بتقديمه يتوجب عليه تقديمه .

السيد الطهوي : اولا احب ان اجيب معالي الزميل الدكتور خليفه انه لا يجوز رد هذا القانون من الناحية الدستورية لانه لا يجوز ان يرد قانون ما لم يقدم قانون مقابله حتى يرد القانون موضع النظر .
الآن نحن امام امرين :
الامر الاول : التأجيل

الامر الثاني : هو اعادة هذا القانون كما اوصت اللجنة القانونية لمجلس النواب ومجلس النواب من الممكن ان يضمن كالة مقترحات معالي وزير الداخلية في هذا القانون .

الدكتور خليفه : رأي بهجت بك غير وارد من ناحية دستورية قطعاً . . . اصبح كل قانون مؤقت سيرد يجب على الحكومة ان تحضر قانون خولاً من ان مجلس الامة يرده . . . فهذا غير وارد من ناحية دستورية . الناحية الدستورية هي انه اجيز للمجلس ان يقبل القانون او يعدله او يرده .

السيد الطهوي : جوابي على معالي الدكتور انه لو رد هذا القانون من الآن واصبح مردوداً وجرى انتخاب فموجب اي قانون يمكن ان يكون ذلك ؟!

لذلك يبقى هذا القانون الى ان تقدم الحكومة مشروع قانون آخر يحل محل هذا القانون ، حتى اذا ماجرت انتخابات او انتخابات تكميلية تجري بموجب هذا القانون .

المقرر : الواقع ان ما تفضل به دولة رئيس الوزراء الأفخم من ان التية كانت وما تزال متجهة الى وضع قانون انتخاب يكفل عدم الشكوى من وجود اية ثغرة بالقانون هو قول مشكور عليه ونحن واثقين تمام الثقة بان دولة الرئيس والحكومة عازمة على وضع مثل ذلك المشروع الذي يدور في خلدته وخذ مجلس الوزراء ، ولكن دولة الرئيس عاد فقال بانه لا يمكن ان يعد بان بمشروع القانون الموعودين فيه ربما قدم في الدورة الاستثنائية القادمة وفي ذلك تخوف شديد من ان امد وضع قانون جديد قد يطول ، ربما طرأت بعض الظروف التي تجعل هذا القانون بعيداً جداً ، ولذلك ارجو ان تلتطف دولة رئيس المجلس الكريم فيأمر بالتصويت على احد الرأيين في ما ان يعاد هذا القانون مع التعديلات الى مجلس النواب وتضاف اليها المقترحات التي تفضل بها معالي وزير الداخلية ، واما ان نوافق على التأجيل .

الرئيس : بعد ان استمعتم الى بيان دولة رئيس الوزراء والفكرة الموجودة لدى الحكومة ، امامنا الآن الاقتراح الاول الذي يشير الى الليل الى لزوم تأجيل البحث بهذا القانون

التصويت الآن بموضوع التأجيل فن يرغب بالتأجيل ليتفضل برفع يده
(فقرر المجلس بالاكثارية تأجيل البحث بهذا القانون)

ب -

الرئيس : بطبيعة الحال يؤجل البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (١١) لانه بنفس الموضوع

٥ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : تأتي الآن لبحث مقررات اللجنة المالية . .

السيد عريقات : مقرر اللجنة المالية معالي السيد علي نصوح الطاهر متغيب عن الجلسة بسبب مرضه وبما ان لدى معاليه بعض الملاحظات على القوانين المالية المعروضة اقترح تأجيل النظر بها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بقرارات اللجنة المالية .

الجميع : موافقون

السيد الحمود : دولة الرئيس

يلاحظ بأنه منذ عهد مجلس الاعيان الجديد كثيراً ما يسمع الاعيان وما يقرأون في الصحف عن جلسات وعن بيانات تقدمت بها الحكومة الى مجلس النواب الموقر عن السياسة العامة الخارجية للدولة ، وعلى من انه توجد في هذا المجلس لجنة للشؤون الخارجية كنا نرجو وكنا نأمل منها ان تطلب الى الحكومة الموقرة الأدلاء بمثل تلك البيانات التي ادلت بمجلس النواب او عقد جلسات سرية او علنية لاطلاع مجلس الاعيان الكريم على ما يدور في السياسة العربية بصورة خاصة . فانا لم نجد شيئاً من هذا قامت به لجنتنا للشؤون الخارجية وحيث كانت الدورة العادية على ابواب الانتهاء وفي الدورة الاستثنائية القادمة جرت العادة بان المجلس مقيد بما يرد بالارادة الملكية السامية لذلك فانني اقترح - فيما اذا رأيت

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرافعي

دولتكم ورأى المجلس الكريم - ان تكلف الحكومة باطلاع المجلس الكريم على السياسة الخارجية للدولة . رئيس الوزراء ووزير الدفاع : حاضرين في اي وقت يطلبه المجلس .

السيد الحديدي : اثني على ذلك

الاستاذ الشيخ الشقيطي : بصفتي احد اعضاء لجنة الشؤون الخارجية فان لجنة الشؤون الخارجية تعتبر ان مجلس النواب ومجلس الاعيان شيء واحد وحينما ادلت الحكومة لمجلس واقتنع بما ادلت او لم يقتنع رأيت اللجنة ان ذلك كاف في مجلس الاعيان ولا حاجة لعقد جلسة ابدأ .

السيد الحمود : يا سيدي ، من المعلوم ان ليس لمجلس الاعيان او ليست الحكومة مسؤولة امام مجلس الاعيان ، الحكومة مسؤولة امام مجلس النواب ، ونحن كل ما طلبنا اليه ان نسمع من دولة الرئيس او من معالي وزير الخارجية او من اي وزير كان عن السياسة الخارجية للدولة مجرد الاطلاع .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : عين الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت القادم الموافق في ١٩٦٣/٣/٣٠ موعداً لجلستنا القادمة ، وسأدافع عن نفسي كرئيس لمجلس الاعيان ، مع العلم ان ليس هنالك اي شيء مخفي ولا من جديد .

وارفضت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المشقي

هكذا منه الاصل

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الواقع في ١٩٦٣/٣/٢٤ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الأمة بالوكالة الأستاذ زار الرفاعي .

وتغيب معتلراً السادة : محمد الخشاش ، نوفان السعود ، كامل محي الدين ، عبد الرحيم جرار ، حافظ الحمد الله ، محمد كامل الحاج حسن ، نجيب الاحمد ، ياسر عمرو ، يوسف ابو عوض ، راشد النفر .

وتغيب بدون معذرة السادة : نجيب الرشيدات محمد الراشد الخزامي ، شاهر المحسن ، عبدالرؤوف الفارس ، حاتم ابو غزاله ، عواد عواد ، وشكيب الجبوسي .

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب المعالي السادة : عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيبة وزير الخارجية ، داود ابو غزاله وزير المواصلات عز الدين المفتي وزير المالية والجمارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب الحسني وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة الدكتور قاسم الرماوي وزير الزراعة .

كما رافق معالي وزير الاقتصاد الوطني السادة : كنج شكري وكيل وزارة الاقتصاد ، عبد الكريم العقلة مدير التسيير والاستيراد والتصدير ، هشام الرفاعي مدير التسويق الزراعي ، زياد عتاب مساعد وكيل وزارة الاقتصاد ، عصام الخيري رئيس قسم الثروة المعدنية ، شجاع الاسد رئيس قسم التجارة بوزارة الاقتصاد الوطني وعبدالله عرفات وعبد الرحمن طوقان خبراء اقتصاد من مجلس الاعمار .

افتتاح الجلسة :

الرئيس : نفتتح هذه الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة .

١ -

السكرتير العام بالوكالة : الاعتذار الاول مقدم من السيد محمد الخشاش .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد ،

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم بسبب انحراف صحي .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٦٣/٣/٢٤

محمد خشاش

نائب السلط

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون .

٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اعتذار من السيد نوفان السعود .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية واحتراماً ، وبعد ،

لاسباب صحية ارجو ان تقبلوا معذرتي عن حضور جلسة اليوم .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٦٣/٣/٢٤

نوفان السعود

نائب السلط

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .

الجميع : موافقون .

٣ -

السكرتير العام بالوكالة : المعذرة الآتية مقدمة من السيد كامل محي الدين .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان

اعتذر عن حضور جلسة الاحد بسبب المرض

كامل محي الدين

قائب رام الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .

الجميع : موافقون .

٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد عبد الرحيم جرار .

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
اعتذر عن حضور جلسة اليوم

عبد الرحيم جرار

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون .

٥ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد حافظ الحمد الله .

معالي رئيس مجلس النواب - عمان

لاسباب صحية لا استطيع حضور جلسة اليوم ارجو المعذرة .

حافظ الحمد الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون .

٦ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اعتذار من السيد محمد كامل الحاج حسن .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم - عمان
تحية واحترام ،

لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة اليوم واقبلوا احترامي

محمد كامل الحاج حسن

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي
الجميع : موافقون .

٧ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد نجيب الاحمد .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم - عمان
لاسباب اضطرارية اعتذر عن حضور جلسة

اليوم .

نجيب الاحمد

هكذا من الأصل

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتهم
الجميع : موافقون .

— ٨ —

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من
السيد ياسر عمرو .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم — عمان
بسبب مرضي اعتذر عن حضور جلسة اليوم
واقبلوا الاحترام

المخامي ياسر عمرو
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول هذه
المعذرة .

الجميع : موافقون .

— ٩ —

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من
السيد يوسف عبد الفتاح .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم — عمان
اعتذر لحضور جلسة اليوم لاسباب صحية
النائب

يوسف عبد الفتاح
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتهم
الجميع : موافقون .

— ١٠ —

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من
السيد راشد التمر .

معالي رئيس مجلس النواب — عمان
لا اتمكن من حضور جلسة اليوم ، رجاء
معذرتي .

راشد التمر
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتهم
الجميع : موافقون .

السيد العنتاوي نائب لابلس :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اوردت صحيفة اسبوعية عرفت بسهرها على
تتبع القضايا الوطنية وبامانتها ودقتها بنقل الاخبار
اوردت على لسان مراسلها في بيروت خبرا بعنوان
— حكومة لبنان تسمح لليهود بدخول اراضيها — عزته
الى قرار اتخذته لجنة شؤون فلسطين وعمت وزارة
الخارجية اللبنانية على كافة سفاراتها في الخارج من
اجل مصلحة لبنان تعمها يسمح بموجبه منح تأشيرات
دخول اليهود الى لبنان على شرط ان يكون اليهودي
قد حصل على تأشيرة مماثلة من إحدى الدول العربية
ونسبت تصريحها الى السيد فؤاد عون امين عام وزارة
الخارجية اللبنانية بأن مصلحة لبنان تقضي باتخاذ مثل
هذا القرار وقد رفض السيد عون تسمية تلك الدول
العربية التي تسمح لليهود بدخولها ، كما ان اللجنة
ذاتها والتي تسمى نفسها لجنة شؤون فلسطين سبق
واتخذت قرارا يسمح للبوادر السياحية التي تمر
بالموافاء الاسرائيلية دخول الموفاء العربية .

ان في هذين القرارين هدر لقيم القنطرة والمقاطعة
العربية وفصم فاضح للحلقة المحكمة التي ساهم العرب
كل العرب في انجاحها ووصمة عار ستطبخ جبين
العربي الشهم . انني اتقدم راجيا دولة الرئيس العمل
على إلغاء هذين القرارين بما عرفناه في دولته من
فعالية وقائية وعلاجية لمثل هذه الامور الحساسة
مقترحا ارسال البرقية التالية باسم هذا المجلس الكريم
موجهة الى معالي رئيس المجلس النيابي المحترم —
بيروت .

« النص الحرفي »

ان القرارين اللذين اتخذتهما لجنة شؤون فلسطين
بمنح التأشيرات لليهود لدخول لبنان على شرط ان

اخرى ، لكن هذا صحيح والشيء الذي احب ان
اطمئنكم به اننا نحن لا نقبل بهذا الترتيب جملة
وتفصيلا ... مستحيل .

« تصديق »

السيد العنتاوي نائب لابلس : هل يمنع هذا
من ارسال كتاب ؟

رئيس الوزراء : يا اخوان ، اننا اقترح ان
يرسل كتاب بدلا من برقية ايضا لغايات اخرى لأن
الخطوة ستفسر ان كانت برقية او خلافا على اساس
تشهير ولكن نريد ان نحل المشكلة ، هذا شيء
طبيعي متروك للمجلس ، لكن بكل اسف هذا الخبر
صحيح ويوقعتنا باحراجات طويلة عريضة مع الدول
التي لنا علاقة بها ويوقعتنا لشيء انواع الضغط ،
اعرف ان هذا الضغط منصب على الاردن من
عدة سنوات لكنني افسر ان اقول في عهد هذه
الحكومة وضعنا بمراكز حرجية جدا ، انه ما دام ان
الدولة الفلسطينية والدولة القلانية ، لا تمنع اليهود من
الزيارة ، لماذا اتم تمنعون ؟ مع العلم انهم يحملون
جوازات سفر كندا وخلافه .

السيد العنتاوي نائب لابلس : التشهير من
شأنه أن يجب الضرر .

رئيس الوزراء : يسأسيدي ارجو ان اقول
بكل احترام ان رأيي اننا ان يرسل هذا الكلام بكتاب
ونتتظر الجواب ، اما اذا اردتم ارسال برقية فهذا
شغلكم .

وزير الخارجية : معالي الرئيس ، خضرات
الاخوان .

استحووا لي بكلمة اضافية ، اننا اقترح ان يثار
هذا الموضوع في الاجتماع القادم لمجلس الجامعة
ونبحث الموضوع بصراحة مطلقة ونقول لهم ان

يكون اليهودي قد حصل على تأشيرة مماثلة من إحدى
الدول العربية والساح للبوادر السياحية التي تمر
بالموافاء الاسرائيلية من دخول الموفاء العربية قرارا
فيها سحق لكامل الانسجام الجغرافي والتاريخي
والانساني والسياسي في نقطة المقاطعة الاسرائيلية التي
تستحق البلب والتضحية والفداء ونناشدكم باسم
فلسطين الذبيح والشرف العربي الابي كشف اسماء
الدول العربية التي منحت تأشيرات الدخول لليهود
تشهيرا لها والعمل الجدي للرجوع عن هذين القرارين
المجلس النيابي الاردني

(اصوات نثي)

رئيس الوزراء : معالي الرئيس

اولا استأذن من هذا المجلس ان لا ينشر شيء
تأسأله الآن .

بكل اسف هذا الكلام لدينا خبره منذ ستين ،
هناك دول عربية تمنح تأشيرات الى اليهود ، والحكومة
الاردنية — على الاقل اعرف هذا من سنة والى الآن
— واقعة تحت ضغط شديد انه ما دام ان الدولة
العربية القلانية والدولة العربية القلانية ستسمح بهلنا
الترتيب لماذا اتم لا تسمحون الى آخر هذا الحديث
من الضغط ، هذا الترتيب صحيح وذكر في احد
اجتماعات السياحة — لا اعرف عنها — وكانت
الفتوى انه من الواجب معاملة السياح على اساس
جنسيتهم وليس على اساس دينهم ، هذا اساس الخط
وهو صحيح ، الشيء الذي افسر ان اقله بدون
ذكر اسماء ولا دولة ولا كذا — الجسو لا يسمح —
لان هذا البلد يرفض اي ترتيب من هذا النوع ويقتيد
فيه اما هذا الترتيب والبوادر السياحية وخلافه ...
وخلافه . . . هذا صحيح سبق اننا على ما اعتقد
قلته في عشرات المرات وكان يفسر كلامنا لغايات

الدول الاجنبية الكبيرة تقول ان الاردن هو الدولة الوحيدة التي تمنع اليهود من القدوم الى هذه البلاد ورجو نتيجة هذه المساعي ان نأخذ قراراً منهم بالمنع الشيء الوحيد الذي يستثنى من هذا ان الجامعة العربية كانت سنة ١٩٥٠ اتخذت قراراً بالسماح لمواطني من جنسيات اجنبية من اليهود يحملون جواز سفر دبلوماسي بالدخول الى البلاد العربية ، شخص لو فرضنا موظف في الحكومة البريطانية ، او الحكومة التركية او الحكومة الاميركية هذا هو الشيء الوحيد على كل حال الوفد الذي سيسافر الى القاهرة سيثير هذا الموضوع وسينقل الشعور العميق الذي يشعر به هذا المجلس بالنسبة لهذه القضية الحساسة .

رئيس الوزراء : انا اقترح كتاب

وزير الخارجية : بدون ان نسيء الى العلاقات مع دولة شقيقة .

السيد العنبري نائب نابلس : لا يجوز ان يبقى لبنان وهو يجهل التحسن في المنطقة التي ستأثر بهذا القرار .

رئيس الوزراء : يا سيدي انا افضل كتاب .

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة معالي الرئيس :

هذا الموضوع له علاقة بالسياحة وقد جاءني من ملحفتنا السياحي في روما بأنه اطلع على جواز سفر الى انسان يهودي موقع عليه من دولة عربية غير دولة لبنان ولذلك ارى ان لا ندخل في معركة تشهير الى ان يؤول الى دراسة هذا في الجامعة العربية لانه ليست لبنان الدولة الوحيدة وانما هنالك دولاً اخرى تمنح هذه السمات على هذا الاساس .

السيد الهلسا نائب الكرك : انا كنت في السلك

الخارجي بعضهم يعطي التشارات ، ليس فيها شيء ، تعطى التأشيرة اما يهودي غير يهودي ما يصير .

الرئيس : الآن اسمحوا لنا ،
اولاً : الموضوع الذي تفضل به معالي وزير الخارجية يتولى اثره في مجلس الجامعة العربية في الجلسة القادمة .

الشيء الثاني ، نبحث بما تفضل به النائب المحترم الاستاذ العنبري بكتاب الى مجلس النواب اللبناني .

السيد العظم نائب معان : الواقع ما يدور من مجاملات او من ملاينة بين الدول العربية يقصد به ان نصل الى حل كريم اذا كان هذا هو القصد للقضية الفلسطينية بما يرضي كرامة كل عربي ولذلك ارى اذا كانت الدول العربية او الدولة التي تمنح هذه التأشيرات الى اليهود غير معروفة لدينا ارى بعد ان اقر المجلس هذه الفكرة ان تعلن الحكومة اسم هذه الدولة عندما يرفض هذا الطلب في مجلس الجامعة .

— ختمة —

رئيس الوزراء : المقصود ما هو ملاينة احد ولا نتنازل ان نلاين احداً بالمناصفة انما المقصود ان نصل الى نتيجة في هذا الشأن .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : الموضوع كما استمعنا الى شرح دولة رئيس الوزراء واقترح معالي وزير الخارجية يجب ان تحمل هذه القضايا عن طريق الجامعة العربية ولبنان له مندوب في الجامعة العربية وانا ارجو ان الوفد الذي سيسافر لحضور اجتماعات الجامعة ان يثير هذا الموضوع وبعد اثره ما في شك ان مندوب لبنان الموجود في الجامعة سينقل هذه الاشياء الى حكومته .

الرئيس : الآن نتابع مناقشة السياسة الاقتصادية

السيد الدردار نائب القدس : معالي الرئيس :

لي كلمة حول موضوع لا يتعلق بهذا الموضوع هناك تسريح من الجيش بالجملة لضباط الجيش ونحن في بلد يربص بنا عدو فاذا كان هنالك ضرورة لمتطلبات الامن اعتقد انه يجب ان يكون هناك خطر داهم علينا او حصل شيء في البلد ونحن نجهل هذا الشيء والحكومة لم تطلعنا على اي شيء من هذا النوع .

الرئيس : هذه مقتضيات أمن .

السيد الدردار نائب القدس : يا سيدي اذا كانت بالجملة تبقى شيء هام .

رئيس الوزراء : اولاً هذه لا يشار اليها وثانياً ما في في الجملة هذه عملية روتينية مستمرة متواصلة والمقصود فيها احضار ناس احسن مكان الناس الذين تعتقد سلطات الجيش انه ان الاوان لاحالهم على التقاعد .

السيد الدردار نائب القدس : هؤلاء ضباط صفار .

رئيس الوزراء : يا سيدي هذه قضية ارجو ان لا تبحث هنا اذا كان هناك خطأ يصحح بالطرق الرسمية .

السيد الدردار نائب القدس : اذا كان لا يبحث في مجلس النواب اين يبحث ؟
رئيس الوزراء : وهذه ارجو ان لا يشار اليها من بعيد او قريب .

السيد الهلسا نائب الكرك : معالي الرئيس
اللجنة القانونية متوقفة عليها .

الرئيس : بالنسبة الى العدد ولكي تتمكن من دعوة اللجنة تقليل العدد الى خمسة او سبعة بحيث تكون الاكثريّة من الساكنين في عمان ، عندنا قوانين معطلة مستعجلة مثلاً قانون الشركات له اكثر من شهرين لم يصلوا الى نتيجة بشأنه .

السيد العنبري نائب نابلس : انا اقترح ان يقتصر العدد على المقيمين في عمان فقط وعدد اقل ، اذا اقتضت على عدد معين من عمان وعدد اقل اضمن لاجتماع اللجنة .

اصوات : نتي

السيد عبيد نائب القدس : اقترح ان لا تقتصر على مدينة واحدة بل على السنين يجوبون ان يعملوا بهذه اللجنة .

الرئيس : اللجنة مؤلفة من السادة : نجيب الرشيدات ، ادريس التل ، خليل السلواي ، ياسر عمرو ، عبد الحميد الشريدة ، خالد ابو دلبوح ، شكيب الجيوسي ، غياثيل الهلسا ، يوسف العظم وسلم البخيت ، الذي اتصوره اختصارها على سبعة فارجو ان تنفقوا على سبعة من هذه الاسماء .

السيد السلواي نائب القدس : ارجو اعتبارها منحلة والترشيح من جديد .

الرئيس : هل يوافق المجلس على حل اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : انا اقترح السادة : الرشيدات ، التل ، الشريدة ، ابو دلبوح ، الهلسا ، العظم ، البخيت ،

سبعة يكتفي ، الجيوسي مثلاً لم يحضر اي جلسة للجنة منذ تشكيلها .

فهل يوافق المجلس على هذا العدد وعلى تشكيلها من هؤلاء السادة

الجميع : موافقون

الرئيس : اذن اعلن ان اللجنة القانونية قد تألفت من السادة :

- ١- نجيب الرشيدات
- ٢- ادريس التل
- ٣- عبد المجيد الشريدة
- ٤- خالد ابو دليوح
- ٥- مخايل الملسا
- ٦- يوسف العظم
- ٧- سليم البخيت

٣- استكمال مناقشة

بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني

حول السياسة الاقتصادية

- ١ -

الرئيس : الان نستكمل مناقشة السياسة الاقتصادية والكلمة الان السيد يوسف عبده :

السيد عبده نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين كنت اود ان اعلق على بيان الحكومة الشامل حول السياسة الاقتصادية والذي القاه وزير الاقتصاد بالنيابة في جلسة سابقة وخصوصاً بما يتعلق ببرنامج التنمية الاقتصادية ، هذا البرنامج الموضوع من خبراء عرب واجانب ورجال اختصاص ويشرف على تنفيذه مجلس الاعمار بهمة ونشاط ، وحيث ان الزملاء قد تناولوا اهم الامور في هذه الناحية بشرح واف واعدتم التكرار رأيت ان اتناول شؤون اخرى في صميم الحياة الاقتصادية ، فأقدم بعض الآراء والاقتراحات العملية راجياً ان تؤخذ بالدراسة والتنفيذ لما يعود للمصلحة العامة التي ينشدها الجميع لان لا ارجح ان في

الاقتصاد ونحدد معالمه بالواقع والارقام ، اما موضوع الاكتفاء الذاتي فيكتشف التفاؤل وكلنا وراء الاستغناء عن المساعدات الخارجية متخذين من الجهد الشعبي قوة نسير بها الى الامام .

١- ان الاردن بلد زراعي ينبع من طبيعنا وحياتنا ويجب ان نحافظ على هذا الاتجاه رغم تغير معالم الاقتصاد الاردني كما شرح في البيان بالاضافة الى وجود غور الاردن ما نستغله بصورة واسعة في فصل الشتاء خلاف البلاد الشقيقة المجاورة للقيام بالتصدير اليها من خضار وغيرها ، فأذن من الضروري التوسع والتنوع في الزراعة على اساليب حديثة والعمل على تشجيعها بالاموال كذلك تنمية موارد المياه بقوة وسرعة . فان المزارع هو حجر الزاوية في الكيان الاقتصادي الاردني وفي الزراعة تقوم بتشغيل عدد كبير من الاهالي المعاطلين فنخفف البطالة فنتمتع على المنتجات الزراعية كما هو جار الان رغم انخفاض سقوط الامطار في بعض السنين ، وعلينا شعباً وحكومة ان نهتم بالجمعيات التعاونية ونشرها في الريف الاردني لانها قوة في حياتنا الاقتصادية .

٢- وفي القطاع الصناعي فان الصناعة تسير الى التقدم لتأمين الاستهلاك المحلي في الصناعات الخفيفة ومنها بضاعة المستهلك فعلياً ان نشجعها ونحبيها ولكن علينا ايضا ان لا نتوسع فيها الا بعد الدراسات والامكانيات لان لما مقومات واسس نؤمن المصلحة العامة لتحديد بعضها لعدم المنافسة مما يؤدي الى الخسارة . ومن الضروري ايجاد تعاون بين اصحاب الصناعات حتى لا نصل الى مساوقة في الانتاج حيث الاستهلاك المحلي في الاردن محدود . ومن جهة اخرى على اصحاب الصناعات ان يهتموا بالتصدير وخصوصاً الى الاقطار العربية الشقيقة وبلدان افريقيا الناشئة وذلك بارسال الوفود اليها والعمل على التبادل

بين ايدي الاهالي دون فائدة عامة والعمل على اعطاء الثقة المالية ما يشجع توظيف الاموال واقترح ان ترسل وفود الى البلاد العربية وامريكا لتشويق اخواننا المغتربين لمساهمتهم في المشاريع الاردنية وهذا قد اثمر في مشروع البوتاس ، وقد جاء في البيان ما يقوم به الاردنيون في خارج بلادهم من تحويلات بالامكان زيادتها على نطاق واسع ان غرضنا ايجاد الاموال اللازمة لدعم الاقتصاد الأردني حتى يصبح لنا دخل غير منظور .

٥- ان الوضع الاقتصادي يتطلب إعادة دراسة فئات الضرائب ووضعها على اسس جديدة لضمان العدالة الاجتماعية . واني أؤيد ضرورة الاهتمام بدائرة ضريبة الدخل وتوسيعها ليناسب مركزها مع قوتها من دخل الدولة شريطة أن لا يكون هناك أي تهاون من تحقيق التحصيل وخصوصاً من الممولين واصحاب النفوذ حتى تتحقق العدالة بين الجميع قياسهم كل مواطن في بناء هذا البلد على قدر دخله .

٦- ارى ان المصلحة العامة تقضي بوضع سياسة اقتصادية ثابتة للبلاد لا تتبدل بتغير الحكومة أو الوزراء وهذا يتطلب تأليف مجلس اقتصادي دائم يشرف على تنفيذ هذه السياسة يضم مختلف المؤسسات الوطنية من عدة قطاعات ورجال اختصاص ويكون لقراراته القوة في العمل والتنفيذ . اما قانون الشركات الموجود حالياً في هذا المجلس الكريم سنقدم قريباً على دراسته ومناقشة مواده فهو قانون تقديمي ومن المصلحة العامة أن يكون كاملاً وشاملاً لينظم الوضع القائم حالياً حتى لا يكون هناك استغلال أو احتكار مع تشجيع توظيف الرساميل الأردنية والعربية وحمايتها .

٧- وحيث ان السياحة من الموارد الرئيسية وستتناول بعضها اخوة لنا الآن في المناقشة ونلمس الآن نموها حيث تقوم سلطة السياحة بأعمالها على احسن

التجاري كما هو جار الان في تصدير القوسفات وقريبا البوتاس والمواد الاخرى . ويرى الجميع ان تعمل الحكومة على تخفيض اسعار الكهرباء وهي القوة المحركة للصناعة لتزليل التكاليف . وانا تؤيد ما جاء في البيان بان تشتري المؤسسات الحكومية والجيش المنتجات المحلية على اختلافها لان الغرض هو تشغيل اكبر عدد من العمال في الصناعات الوطنية لرفع مستوى العامل وزيادة القوة الشرائية . وبالإضافة الى هذا تأسيس بنك أو مؤسسة للاقراض الصناعي لتسهل الحكومة غايات الصناعة وانشاؤها لتعتمد على قروض طويلة الاجل .

٣- اما من ناحية التجارة الخارجية فاقترح دراسة نظام الاستيراد ووضعها على اسس جليسة حسب الوضع التجاري الحاضر وعلى ضوء الواقع التجاري والعرض والطلب يضاف الى هذا تحديد استيراد الكماليات على اساس ما نحتاجه لا ما نستورده حتى يكون لنا ميزان تجاري صحيح . انا من انصار حرية التجارة ولكن لا يريد أحد أن تكون اطلاق الحرية سبباً في المنافسة الشديدة والخسارة المادية . فن المصلحة أن يكون هناك تعاون تام بين الاسرة التجارية بواسطة الغرف التجارية والحكومة في سبيل انعاش التجارة ورفع مستواها في هذا البلد الناشئ . وفي الميدان الداخلي فن الضروري وجود جهاز قوي لمراقبة اسعار الحاجيات على اختلافها لضمان مصلحة المستهلك لان التهاون وهذا واقع الآن يسبب الارتباك وان مصلحة المستهلك ان تكون الاسعار ثابتة .

٤- وفي القطاع المسالي فنطلب من الحكومة أن تصرح في تأسيس البنك المركزي يشرف على التنظيم المالي في الداخل والخارج كما سيراقب عدم نقل الاموال واستغلالها في الخارج في بعض الحالات وسيتم بأن الشد المتداول يستغل في مشاريع اهلية لا

وجه حسب امكانياتها ولكنها تحتاج الى جهاز قوي لتأتي بالفائدة المنشودة الى الدعاية الواسعة في الخارج وتأسيس مكاتب لهذا الغرض للوقوف امام دعاية اسرائيل كذلك تنظيم هذه الصناعة في الداخل بإيجاد تكتل سياحي قسوي حيث يتوقف على أي تنظيم خارجي او داخلي زيادة الدخل القومي وهذا قد ثبت في البيان في حالة توسيع السياحة .

أما القطاعات الأخرى . فقد جاء الشرح والياً ولكن المهم التنفيذ . وختاماً نرى لرسم اقتصادنا الأردني ضرورة توثيق الروابط الاقتصادية مع الأقطار العربية الشقيقة والبلاد الصديقة كما ونعمل جادين الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لتكون هذه البلاد الناضجة مكملة للبلدان العربية وعصراً فعالاً في الميدان الاقتصادي العربي ، وهذا سيوصلنا الى ضمان تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة الذي هو قيد الدراسة لدى لجنة الاقتصاد في الجامعة العربية لدعم المقاطعة لاسرائيل لتفسير نحو حفظ كيان هذا البلد على اسس صحيحة والسلام .

- ٢ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ربحي مصطفى

السيد مصطفى : نألب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد كان بيان معالي وزير الاقتصاد الذي استمع اليه المجلس صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٢/٣/١٩٦٣ قد تضمن معظم جوانب امكانيات تحسين الوضع الاقتصادي في هذا البلد كما ان برنامج السنوات الخمس المعد من قبل مجلس الاعمار يتطرق الى ادق وأولى التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع . ولا سيما في هذه الحالة الا ان نتمنى ان تتمكن الحكومة من

تنفيذ هذا البرنامج على احسن ما يرام وفي الوقت المقرر لذلك .

غير ان هنالك بعض الملاحظات التي تجسدر الاشارة اليها وهي :

اولاً : بين معالي وزير الاقتصاد ان السياسة الاقتصادية لهذا البلد ترتكز على حرية النشاط الاقتصادي ضمن اطار عام من التوجيه الحكومي لضمان استغلال الموارد الموجودة والكامنة مادياً ام يشريه على احسن وجه ولمصلحة المواطنين جميعاً . وقال معاليه : ان أي تدخل من قبل الحكومة سيكون تدخلاً تقتضيه المصلحة العامة لاحتلال العدالة في تحمل الاعباء وتعميم نتائج التنمية الاقتصادية وزيادة في الدخل القومي على مختلف فئات الشعب .

ان هذا يعني ان على المواطن في القطاع الخاص تحمل العبء الرئيسي في الانماء مستعيناً بما يقوم به القطاع الحكومي في مختلف المجالات من دراسات وتهيئة وسائل الانتاج والتمويل وحماية الانتاج وإيجاد الاسواق . أما مدى استفادة المواطن مما يبني له فعائد له شخصياً . وما على الحكومة لتعميم الفائدة على اكبر عدد ممكن من المواطنين الا التوسع في الاعلام عما توصلت اليه نتيجة لدراساتها لاحتياجات البلاد ومدى استعدادها لما تستطيع تقديمه من تمويل او حابة ، وانا واثق من ان الوعي في الاردن قد بلغ درجة جعلت المواطن يستغل الى ابعد الحدود ما يبني له من مجالات كما جعلته دائب المطالبة في الاستزادة منها : يؤيد ذلك ازدياد الطلبات على قروض مؤسسة الاقراض الزراعي ومجلس الاعمار سواء منها الخاص بالمؤسسات القندية او الصناعية او الزراعية وازدياد عدد الجمعيات التعاونية كما يشير اليه ازدياد الاستفادة من وسائل التسوق القائمة سواء اكانت عامة او

خاصة وهنا يلتقي الجهد الشعبي مع العون الحكومي في هذا المضمار .

ثانياً : جاء في بيان معالي الوزير - الصفحة السادسة الفقرة الأخيرة - ان مجلس الاعمار يقوم بوضع الخطة الاقتصادية للاردن ، ففي عام ١٩٦١ تم وضع برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية لأول مرة في تاريخ الاردن الاقتصادي ، وقد تبين عند مراجعة هذا البرنامج ضرورة تعديله ووضع اهداف الخطة بصورة أكثر واقعية والاعتناء على نظام الاولويات وإطالة مدته لسبع سنوات للفترة الواقعة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ . ولدى الرجوع الى هذا البرنامج تبين ان معظم اقتراحاته اشتملت على جدول زمني للبدء والنهاية . وهنا افترض ان الجدول الزمني المشار اليه قد عدل نتيجة لتعديل البرنامج لسبع سنوات . ارجو من الحكومة تزويدنا بهذا الجدول الزمني المعدل للرجوع اليه في المستقبل لمعرفة مدى ما تحقق من الانجازات . واذني اعتقد بضرورة نشر بيان سنوي مفصل عن مختلف المشاريع الواردة في برنامج التنمية الاقتصادية يحدد فيه ما نفذ وما لم ينفذ ومقدار ما انجز من كل بند وبشر العمل فيه .

ثالثاً : عُد معالي الوزير في بيانه على الصفحة الثالثة ما تم من اعمال لغاية تاريخه بالنسبة للمح الجيولوجي كما ذكر ان وزارة الاقتصاد الوطني مستقوم بوضع برنامج اعمال الابحاث الجيولوجية والتقيب عن المعادن للسنة المالية القادمة ، وستشمل مناطق جديدة غير المناطق التي ذكرت سابقاً . وهنا اود ان اتساءل ترى هل سينتشر المسح الجيولوجي الى ان يشمل جميع اراضي المملكة ؟ ام بالنسبة للغاز والبتروك قد عملت أكثر من دولة منها المملكة الليبية على اصدار قانون خاص بالبتروك منفصل عن قانون التقيب عن المعادن . فقد قسم هذا القانون

البلاد الى مناطق كما شملت بنوده تشكيل لجنة للبتروك تشرف على طريقة منح امتيازات التقيب وشروط العمل والاجور الواجب دفعها من الشركات للحكومة اثناء عملية التقيب وغير ذلك ، وكان ذلك عام ١٩٤٥ اي قبل اربع سنوات من اكتشاف اول بئر بترولية هناك . واعتقد ان هذا القانون ساهم مساهمة فعالة في تشجيع شركات البتروك وإيجاد المنافسة والجديبه بينها في التقيب . ترى لماذا لا تدرس امكانية استصدار مثل هذا القانون في الاردن ؟ ان اكتشاف الغاز الطبيعي والبتروك في عدة اماكن من الارض المحتلة في فلسطين قد يدل على وجود خامات منه في الاردن لان التكوين الجيولوجي متشابه في المنطقتين .

رابعا : اورد معالي الوزير على الصفحة الرابعة في بيانه تقديرات عما يحوله وما سيحوله المغتربون الى ذوبهم في المستقبل ، كما ورد ذكر المغتربين في اكثر من مكان في برنامج السنوات الخمس صفحة ٤٠١٣٧ واعتقد ان من الاسباب الرئيسية التي تحول دون زيادة اموال المغتربين في الاردن وتفضيل البعض منهم ايداع اموالهم في بلدان كبرى مثلاً ، هو اولا عدم معرفة بعض المغتربين بامكانيات الاستثمار في الاردن ثانياً : كون ادخال واخراج الاموال في الاردن عملية صعبة نسبياً اذا ماقيست بالبلاد الأخرى اذ يستأذن هنا في كل مبلغ قبل ان يسجل لحساب المغترب لدى البنك كما انه لا يجوز تحويل أي جزء منه للخارج قبل الحصول على اذن مسبق من دائرة النقد لذلك نرجو العمل على تسهيل عمليات التداول والتوسع في نشر الدعاية بين المغتربين وحثهم على المزيد من استثمار اموالهم في المؤسسات الاردنية .

خامساً : جاء في برنامج السنوات الخمس عدة اقتراحات خاصة اذكر منها ما يلي : -

١ - البنك المركزي صفحة ٤٠٢

هكذا حسب الأصل

٢ - مشروع قانون لاقاءة اجهزة التوفير
البريدية صفحة ٤٠٣

٣ - تأسيس شركة الاستثمار الدولية الاردنية
المحدودة صفحة ٤١٣

٤ - اقتراح خاص بشركات التأمين
صفحة ٤١٤ .

ولدى الرجوع الى الاوقات التي حددت في
البرنامج لتنفيذ هذه المقترحات تبين انه قد تم تحديد
العمل في البنك المركزي يوم واحد كانون ثاني سنة
١٩٦٣ كما تم تحديد تاريخ تأليف لجنة لاقامة مشروع
قانون اجهزة التوفير البريدية اول نيسان سنة ١٩٦٢
وكذلك تم تحديد الوقت لرفع التواصي الى دولة رئيس
الوزراء بتأسيس شركة الاستثمار الدولية الاردنية
المحدودة اول تموز سنة ١٩٦٢ . اما التاريخ المحدد
لتأليف لجنة لدراصة الاوضاع الخاصة بالتأمين في
الاردن فهو اول كانون ثاني سنة ١٩٦٢ . فهل لي
ان اتساءل الى اي مدى تبنت الحكومة هذه الاقتراحات
وما مدى ما انجز منها خصوصاً وان الفترات المحددة
للبدء في هذه المشاريع قد تجاوزت مدتها بوقت غير قصير .

سادساً : لقد قامت في الاردن في السنوات
العشرة الاخيرة مجموعة كبيرة من المؤسسات العامة
الصناعية استوعبت عدداً كبيراً من العمال وينتظر ان
تقوم مؤسسات اخرى قريباً . نرجو من الحكومة
ان تضع مخططاً لتوزيع ما سيجد من هذه المؤسسات
العامة على بقية أنحاء المملكة اذا توفرت الامكانيات
حتى يتسنى لعدد اكبر من العمال الاستفادة من هذه
المؤسسات وليعت الحياة في اكثر انحاء المملكة .

- ٣ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد انطون فرنسيس
البيضا

السيد البيضا - نائب القدس :
معالي الرئيس ، اخواني النواب

اود ان اشير الى ما جاء في الصفحة الرابعة
بخصوص السياحة في بيان معالي وزير الاقتصاد الوطني
عن السياسة الاقتصادية بقول معاليه بان الدخل
السياحي لعام ١٩٦١ بلغ ٤٠٠.٠٠٠ دينار ،
فأقول بان هذه الأرقام الخيالية لا ترتكز على الحقيقة
والواقع بل انها توهم بان القائمين على صناعة السياحة
قد اصبحوا أو يكادوا من اصحاب الملايين ، وهذا
ما يسن اسنان مشط دائرة الدخل ويسيل لعابها عند
تقدير الضريرة على العاملين في الحقل السياحي آلمة
تحصيل الألو من منهم .

كنت قد أثرت هذا الموضوع ودخلت بنقاش
طويل مع المسؤولين دام سبعة شهور من حزيران
١٩٦٢ لغاية كانون ثاني ١٩٦٣ حتى تمكنت من
اقتناعهم بان طريقة تقدير الدخل السياحي المتبعة هي
مغلوبة من اساسها وبعبارة عن الواقع ولا يمكن
الاعتماد عليها ، وطلبت الايضاح من مدير دائرة
السياحة عن كيفية التوصل الى هذه الأرقام وذلك
بكتابي تاريخ ٢٥/٧/١٩٦٢ .

وقد اجاب حضرة مدير السياحة بتاريخ
١٩٦٢/٨/٧ بان مبلغ الدخل من السياحة يحسب على
اساس الأرقام التي ترد الى دائرة مراقبة العملة من
البنوك والصرافين ومن عدد السياح الوافدين لزيارة
البلاد وان طريقة حساب هذا الدخل قد اتخذت بناء
على توصية اخصائي معروف في الاحصاءات وان
الرقم المنشور عن دخل الاردن من السياحة مقبول
من الجهات المعنية في الاردن وفي الخارج .

وكان جوابي على ذلك بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٢
بان هذه الأسس التي بنيت عليها تقديرات الدخل من
السياحة بعيدة جداً عن الواقع وذلك للأسباب الآتية :

١ - ان معظم الشيكات التي تصرف في البنوك
ومن قبل الصرافين في الاردن شيكات ترد الى البلاد
من المواطنين المغتربين في دول امريكا الشمالية والجنوبية
ومن المواطنين الذين يعملون في الكويت والسعودية
وقطر وغيرها من الدول العربية ، والذين يبلغ عددهم
حوالي ثلاثين الف شخص ، ويرسلون مبالغ كبيرة
جلداً من الاموال الى ذويهم واقاربهم في الاردن .

٢ - ان قسماً آخر غير قليل من الشيكات
والعملات الاجنبية ترد الى البلاد باسم الجمعيات
الخيرية الاجنبية العاملة في الاردن ، وموظفي هيئة
الامم المتحدة والسلوك السيامي الاجنبي والمدارس
والاديرة وغيرها من المؤسسات الاجنبية العاملة في
هذا البلد وتصرف في الاردن لحسابهم .

٣ - حتى الشيكات التي تصرف فعلاً من قبل
السياح لدى البنوك والصرافين فان قسماً غير قليل
من قيمتها لا يصرف فعلاً في هذا البلد بل يحمله
السياح معهم تقدماً الى الخارج كما وان جزءاً كبيراً منه
يشترون به عملات مختلفة للبلاد التي يتوون زيارتها
كالجنينة المصري واليرة التركية للاستفادة من فرق
العملة هذه بشرائها في الاردن حيث يكون سعر
الدينار الاردني مناسباً للصرف .

آسف ان اقول بان كل ما اجبت عليه كان بان
سلطة السياحة اخذت علماً بما ورد في كتابي وليس
لها ما تضيف الى كتابها السابق مما اضطرني في
دوري ان اجيب بان هذا الرد ما هو الا اثبات كاف
لصحة وجهة نظري التي يبتها في كتابي السابق
بالنسبة لطريقة حساب الدخل السياحي الى الاردن
والتي لم يكن لدى سلطة السياحة مجال لتقصيها .

وكنت قد ارفقت نسخاً من المراسلات المذكورة

لدولة رئيس الوزراء للاطلاع عليها ، واني
اشكر دولته لما ابداه من اهتمام واحالة الامر للمراجع
المختصة .

انما يوسفني ان اقول بان ما وردني من رئيس
سلطة السياحة آنذاك بكتابه تاريخ ١١/٩/١٩٦٢ قوله
« رغم ان هذه السلطة قد حاولت اطلعكم
على وجهة نظر الدوائر المختصة حول تقدير الدخل
السياحي للمملكة فما زلت تدخلون في نقاش الشخص
الذي يطلب (عد التجوم) دون الاعتراف بعلم
الاحصاء العام واستنتاجاته المنطقية والرياضية » .

ويبيدي معاليه ان المشكلة الاساسية لانقارني هذا
الموضوع تتعلق بتقدير ضريبة الدخل .

فأوضحت لمعاليه بكتابي تاريخ ٢٠/٩/١٩٦٢
بانه يحيل الى بانه يحمل فكرة غير واقعية عن الهدف
الذي رمت اليه من اثاره موضوع الدخل السياحي
وانه عزي ذلك الى قضية شخصية تتعلق بضريبة
الدخل ، وغليه يثبت بان هدني هذا لم يكن شخصياً
بالمره ولم اكن اتوخى من ورائه سوى المصلحة العامة
ووضعا للأمور في نصايها ، وان المشكلة الاساسية
ليست تقدير ضريبة الدخل بل هي مبدأ واسس
صحيحة لتقدير الدخل السياحي . اما ما اثار هذا
الموضوع ولقت نظري اليه هو التي شعرت بان دائرة
ضريبة الدخل أصبحت تتأثر بالأرقام الخيالية التي
تنشر وتعلن بحيث اخذت تشك تلك الدائرة من صحة
ما يقدم لها من حسابات وارقام مبنية على الحقيقة
والواقع من مختلف العاملين في الحقل السياحي . ولذا
رأيت انه كان من الضروري بحث هذا الموضوع مع
سلطة السياحة في محاولة للوصول الى صورة قريبة
لتقدير الدخل السياحي لانها مغلوبة من اساسها ولا
يمكن الاعتماد عليها .

هكذا منه الأصل

من الواقع عن هذا الدخل ولا تكون الأرقام أقرب ما يمكن إلى الحقيقة وثانياً يمكن أن يستنير بواسطة مأمور تقدير ضريبة الدخل في عمله، وبينت أن تقدير الدخل السياحي يبنى على أساس قيمة الخدمات التي تقدم للسواح وما يتفقونه وليس مجرد تحويلات النقد الاجنبي كما يتبادر إلى ذهن البعض الذين بنوا أرقامهم الخيالية على هذه الطريقة التي اتبعوها وبينت خطأها وعدم امكانية الاعتماد عليها، كما فندتها مفصلاً سابقاً وانا نصل إلى الرقم الأقرب من الحقيقة والواقع من حاصل ضرب مجموع الليالي التي يقضيها السواح لكل جنسية بمتوسط الاتفاق اليومي لهذه الجنسية.

ولدهم ما أقوله ورأيي في الموضوع، اتصلت بمؤسسات سياحية دولية في الخارج وحصلت منها على نسخة عن كل من دراستين قام بهما اخصائيون دوليون ذوي شهرة عالمية توضحان بطلاء الاسس الصحيحة لتقدير الدخل السياحي، وقد دفعت عن هاتين الدراستين والثان كان واضح منها اني كنت على حق في اعتراضي على الاسس المتبعة في الاردن ولقد رفعت نسخاً عن هاتين الدراستين لدولة رئيس الوزراء والسلطات المعنية ولكل من له علاقة بالسياحة من قريب او بعيد. وقد انهي النقاش في هذا الموضوع والحمد لله بكتاب وردني من رئيس سلطة السياحة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ يقول فيه بان السلطة تقوم الآن باتخاذ الخطوات لاجراء دراسة لتطبيق طرق العينات الاحصائية حين تقدير الدخل بالتعاون مع الدوائر المعنية.

بالنتيجة، ان ما اردت ان اقله هو ان الأرقام المعطاة عن الملايين من السياحة هو مبالغ فيه كما بينت ولا اظن ان الدخل الحقيقي يزيد عن نصف هذا المبلغ، ولذا ارجو ان تتبع طرق صحيحة سليمة لتقدير الدخل الصحيح من هذه الصناعة، وبهذا

يمكننا الوصول إلى الرقم الأقرب للحقيقة والواقع ونرفع الضيم عن العاملين في الحقل السياحي لدى تقدير دخلهم من قبل ضريبة الدخل.

واسمحوا لي أن أزيد على هذه الكلمة، اطلعنا في الصحف أول أمس على خبر بتاريخ ٦٣/٣/٢٢ تقول ثلاثة آلاف سائح اجنبي في الاردن، صرحت مصادر سلطة السياحة بان عدد السياح الموجودين حالياً في الاردن يقدر بنحو ثلاثة آلاف سائح اجنبي عطلت في يومي بكامله أمس، من فندق إلى فندق في القدس حتى اتصلت بثلاث وعشرين فندقاً من الدرجة الأولى إلى الدرجة الخامسة واخذت ماعندهم من السياح في يوم ٦٣/٣/٢١ أي اليوم الذي سبق اليوم الذي نشر فيه الخبر.

رئيس الوزراء: هذا الخبر الحكومة غير مسؤولة عنه.

السيد البينا نائب القدس: يا سيدي يقولون: سلطة السياحة ..

رئيس الوزراء: كان يجب ان تسألهم. السيد البينا نائب القدس: على كل وجدت في هذه الفنادق ١٢٦٤ سائحاً، هؤلاء في القدس لو زدنا عليهم مائتين او ثلاثمائة خارج القدس، بمكان او البحر الميت، لوصل الرقم إلى ١٥٠٠ او ١٦٠٠ اما إلى الضعف فهذا كثير.

— ٤ —

الرئيس: الكلمة الآن للسيد اسحق النزداد السيد الدردار نائب القدس: معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين سبق لخواصي المحترمين ان الاضواء في الحديث عن التواحي الاقتصادية المتعددة الواردة في بيان معالي وزير الاقتصاد الخاص بسياسة الحكومة الرامية إلى اكتشاف

الذي، لذلك اوجز رأيي في هذا المجال بالمقاط التالية: ١ - ان كان واجب الحكومة حماية الصناعات الناشئة وتقويتها ومساندتها فان واجبها ايضا بحم حماية المستهلك من الاستغلال وهو ما اعتقد جازماً أنكم نشاطوني الرأي فيه.

غير انه يترأى لي ان الحكومة قد ابدت من الاهتمام بالامر الاول وهو حماية الصناعات، ما لم تول مثله للامر الثاني وهو حماية المستهلك.

ولنضرب مثلاً لذلك ارتفاع الاسعار التي يباع بها الاسمنت المحلي - ذلك ان طن الاسمنت الاردني الممتاز يباع بستة دنانير تسليم المصنع باستثناء الضريبة التي تستوليها الحكومة، بينما الاسعار الدولية للاسمنت ذاته سيف العقبة هي خمسة دنانير و ٧٠٠ فلس.

ولرب متسائل يقول ان الفرق عظيم بين صناعة ناشئة واخرى عريقة في انتاجها الضخم. مما يؤثر تأثيراً كبيراً على سعر الانتاج. وفي الوقت الذي نقر فيه هذا المبدأ ينظر إلى القول بأن سعر الانتاج الاجنبي ينطوي على نفقات كثيرة في الشحن والعمولة والتأمين والضرائب الحكومية. بالإضافة إلى ارتفاع اجور العمل وما يتبع ذلك من امتيازات وحقوق ممنوحة للعامل في العلاج والتأمين والضمان الاجتماعي وهي الامور التي لا يتوافر مثلها لعمالنا في الاردن.

وعلى فرض مقارنة سعر الاسمنت المحلي بالاسمنت الوارد من الاقطار العربية كليتوان والعراق نجد انهما متساويان في ثمن الطن الواحد اي ستة دنانير سيف عمان يشمل نفقات النقل البري الباهظة.

وعما تقدم يظهر صدق ما ذهب اليه في مستهل كلامي عن تقصير الحكومة بالقيام بواجبها كاملاً لحماية المستهلك.

٢ - ان مبدأ مساعدة القطاع العام للقطاع الخاص هو مبدأ سليم وكما ينظر إلى سلامة المبدأ

ينبغي ان ينظر إلى سلامة التطبيق وان لا تتركز اثرات منفذ منها القطاع الخاص لاستغلال القطاع العام لمصاحته الخاصة.

ان قيام الفنادق في المملكة والتوسع في انشائها وتحسن نوعيتها امور خضعت ويجب ان تخضع لمبدأ العرض والطلب، ولا غشاضة في قيامها ودعمها تبعاً لذلك، ولكن ما اتفق من المبالغ على شركة فنادق الاردن ليس له ما يبرره، واستغلال القطاع العام فيه امر ظاهر للعيان ولو توفرنا على درس الامر مسرّوحيماً لوفرنا الكثير مما اسهمت الحكومة في هذه الشركة ليفتح على الدعاية السياحية في الخارج او على انشاء فنادق مناسبة لا تقل ضرورة عما انشئ في اماكن سياحية اخرى كجرش والبراء.

ولشد ما استغرب ان يؤذن لهذه الشركة (شركة الفنادق الاردنية) بتعاطي مهنة السياحة خلافاً لما نصت عليه القوانين المرعية الاجراء.

٣ - وختاماً ارجوا وانا اكثر ما اكون تفاؤلاً وسعيلاً ان يبلغ معدل مستوى دخل الفرد مساوياً إلى معالي وزير الاقتصاد ومسح ذلك اراي على حق حين اتساءل. كيف يمكن ان يكون دخل الفرد ما ذكره معاليه وثلاث سكان المملكة من اللاجئين الذين يعيشون على الاحسان؟

— ٥ —

الرئيس: الكلمة الآن للسيد حزوين جوريون.

السيد حزوين نائب بيت لحم: معالي الرئيس، حضرات النواب انني سأقتصر كلمتي هذه لأن زملائي قد ناقشوا ما فيه الكفاية لوضعنا الاقتصادي وتطرقوا الكثير كنت اود ان اعرض اليها.

هكذا حذّر البعض

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني وقد استمعت الى بيان الحكومة حول مشاكل البلد الاقتصادية ، فلا بد لي من ملاحظة الجهد الكبير الذي بذلته وزارة الاقتصاد الوطني في اعداد البيان وبالتالي لاعطاء الصورة المشرفة لوضع البلد الاقتصادي . فانا اتمنى ان يكون حقيقياً ومطابقاً لما وقع او قابل للتطبيق ، انني لاجد نفسي في امس الحاجة كي ابدي بعض الملاحظات حول ما تضمنه البيان .

القطاع الزراعي :

انني اعتقد ان الامطار ليست هي السبب الكلي في انخفاض نسبة الانتاج الزراعي في الاراضي البعلية لوجود هناك تأثيرات في الآفات الزراعية ونقص في التوجيه والارشاد للمزارعين .

انني اطالب الحكومة وبالأخص وزارة الزراعة ان تزيد اهتمامها لمساعدة الفلاح فنياً ومعنوياً واذا أمكن مادياً لان الفلاح في اشد الحاجة لثل هذه المساعدة حتى يستفي من استيراد التمتع والطمحين من الخارج .

القطاع الصناعي

يوجد عندنا قانون التشجيع الصناعي ولكن مع الاسف الشديد ان هذا القانون في كثير من الحالات لا يستفيد منه الا اصحاب الصناعات الكبيرة وتحرم منه الصناعات الصغيرة التي هي في اشد الحاجة للمساعدة . ومنهنا صناعة الصدف التي هي من أهم الصناعات انني اطالب الحكومة وبالأخص وزير الاقتصاد ان ينظر الى هذه الصناعة ولو بطرف عينه .

في الوقت الذي ندعي فيه باننا نشجع الصناعات في هذا البلد غير أن في التعرفة الجمركية متناقضات ومثالاً على ذلك ، ان الكرتون والورق والصمغ يدفع

عليها جبارك من ٢٥ - ٣٠٪ في حين ان المطبوعات التي تطبع في الخارج وتلب الكرتون التي تصنع في الخارج أيضاً معفاة من مثل تلك الرسوم فاذني اقترح على الحكومة بأن تميد النظر في هذه التعرفة الجمركية على اساس تطور البلد الاقتصادي وان تعمل على تأسيس جهاز مراقبة الصناعة كي يراقب الشركات الكبيرة المستغلة ويحافظ على المواطنين من جشع هذه الشركات وفي نفس الوقت يوجه هذه الشركات التوجيه الصحيح .

انني اعتقد ان النظام التجاري الحر غير صالح لمصلحة هذا البلد لهذا فاني ادعو الحكومة ان يعاد النظر في هذه الحرية التي لا مبرر لها ، وان تدرس احتياجات البلد وتقسيمها لفئات بالنسبة لاهميتها ، فتتيح استيراد الضروري وتمنع كل كمال لا ضرورة له وتشجع اقامة صناعات صغيرة لانتاجها ، وان تسي بتخفيض استيرادنا من الآن كي تستطيع أن تساوي ميزاننا التجاري لا ان ننظر لسنة ١٩٧٠ .

اما السياحة - لقد اقصر بيسان معالي وزير الاقتصاد بالوكالة على الخدمات الفندقية فقط ، لذا اطالب الحكومة ان تسي جاهدة لتشجيع جميع الوسائل الممكنة لابقاء السائح اكثر مدة ممكنة كي تستفيد منه .

والسلام عليكم

- ٦ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني

كلمة الدكتور الحسيني - نائب القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس زملائي الكرام

يتضح من الطريقة التي اتبعتها الحكومة في فرض الضرائب او على حد القول اصلاح بعض

الضرائب انها تسير على غير مصلحة الخزينة وحقيقة وضع المواطنين . فقد املت الحكومة تحصيل الضرائب التي تدبر عليها مئات الالوف من الدنانير وعدلت الى تبديل الضرائب على فئات من المواطنين انتهكتهم عوامل متعددة كالتبعية والمهايات المختلفة والمرايين ونحت ستار الرحمة زادت على بعضهم الضرائب . وقد وجدت الحكومة ان عددا يكون اقلية بالنسبة للاف المزارعين والاردن لتاريخه زراعي قبل اي شيء . تستفيد نسبيا وفي سنين نادرة ومن اراضي بكر عن طريق الزراعة ولو انها امنت النظر وبين الواقع وحقيقة الجباية للضرائب لغيرت نظرتها بالنسبة للمزارعين . هل راجعت زميلي النائب الكريم ماسجله تقرير ديوان المحاسبة بالنسبة لتحصيل الضرائب انه يقول وبصرحة ان نسبة تحصيل الضرائب في رام الله ٩٧٪ وهي الاولى في الاردن وفي عمان ٥٢٪ وهي قبل الاخيرة اي ان التحصيل في العاصمة ضعيف بينما ان اكبر نسبة من ميزانية الدولة تصرف فيها وبما ان ارباء الدولة وذوي النفوذ في العاصمة لا في مزارع الاغوار لذلك عملت الحكومة الى زيادة الضرائب على الضعفاء وتقاوست عن ملاحقة المتأخرين من المتأخرين عن دفع الضرائب .

اني ادعو النائب الكريم ان يمر بسيارته في الشونة متجها شمالا باتجاه نعيم البؤساء من لاجيء الكرامة فاذا يرى عن يمين الطريق ويسارها يرى ان الطبيعة خلال سنوات متلاحقة ضربت المزارع باكوام من احجام مختلفة من الحجارة التي جرفتها السيول من الجبال والتي لم يقدر اصحاب المزارع ازالة الا القليل منها . ولكن الحكومة وبعض الشرهين لا حقوا للمزارع المكثود في الغور وعرضاع ان تغنيه الحكومة لتتيح له الفرصة ليرفع راسه وتشجعه ليحسن مزرعته زادت الضرائب عليه . ان ارادت الحكومة ان تزيد دخل

الدولة وهذا من اول واجباتها لتوفير الخدمة العامة يجب ان يتم ذلك عن طريق مساعدة القروي والمزارع لا تحميله بزيادة الضرائب ولكن ان تزيد الضرائب على انواع السجائر (للااردنية المصدر) والمشروبات الروحية المحلية والاجنبية وان تجعل الضريبة الجمركية على السيارات اسمع يا شحادة (١٠٠٪) بدل من ٨٧٥٪ وكذلك على عموم الكاليات واهم من ذلك ان تقوم بتحصيل كامل الضريبة الدخل لا فقط تحصيل كامل من موظفي الدولة وموظفي المؤسسات المالية والشركات الخ. وان لا تترك اصحاب الشركات والتجار الكبار وغيرهم من ذوي النفوذ المالي والسياسي كما هو حاصل لتاريخه يينا في الوقت نفسه نجد ان الجباية مع الفرسان تنزل على القرية ولا تتركها حتى تحصل اخر فلس ولو يمت محاصيل واغنام القروي المسكين . ومن ناحية ثانية القضية السكر حيث خسرت الحكومة خزينة الدولة حوالي (٨٠) الف دينار تحت ستار منع تلاعب التجار الكبار باسعار السكر تقول بتخطيط الحكومة وتبديرها لاموال الدولة في غير موضعها ومثلا اخر اقله ولو ان مظهره بسيط لاظهر كيف ان الحكومة تستهتر بمدخل الخزينة وهو ذو مدلول كبير هو فترة العطلة التي منحها الحكومة في عيد الفطر تخافية ايام عرضا عن ثلاثة فقط .

سادتي ان ايجاد سبيل العيش الكريم للمواطنين وازدهار البلد لا يتم عن طريق الاعمال الموقنة كشق الطريق فقط ولكن بانشاء المصانع والتوسيع الزراعي الحديث المنتج الذي يقض من لعدد كبير من مختلف فئات المواطنين كسب العيش الكريم ولدرجة كبيرة مستديم . لدينا الشباب الكثير الذي يحمل شهادات التوجيهي وغيره ما يتسكروا في الشوارع وتسكع الشباب يفتح المجال للحيث للدخول للشياطين الى هذه العقول النامية والنفوس الطرية . وان يقض لهم العيش ولسعة

هكذا صحت الاصل

الامل سوى التوسع الزراعي بالطرق الحديثة والتصنيع فمثلا مشروع « الشمندر السكري » الذي درس ما بين اعوام ٥٨/٥٣ وكانت نتائج الدراسة مشجعة للغاية ابن دمل ؟ واعتقد ان التقارير وضعت على الرف واكتلتها الغبرة . فباحياء مثل هذا المشروع الزراعي الصناعي نخل عددا كبيرا من المواطنين كما نوفر علينا مبالغ محترمة من العمالة على انواعها كما لا ادري ما هو السبب لدى الحكومة حتى انها اوقفت تنفيذ تملك مستتب الحكومة في اربحا الذي اصبح في وسط المدينة تقريبا الى بلدية اربحا . المستتب للدولة والبلدية من الدولة خاصة وان البلدية قدمت شروطا مناسبة للغاية بالنسبة لانشاء مستتب جديد او لما ستقيمه للبلدية من منشآت على ارض المستتب الحالي . ثم باعت الحكومات بطن بطن اراضي لاشخاص للاستغلال الزراعي وما كان من معظم هؤلاء السادة وعين الدولة عنهم ساهية او لغرض في نفس يعقوب قسم هؤلاء السادة الاراضي الى ثمر وباعوها باثمان باهظة وعبرا جيوبهم وبعض هؤلاء ما زال يسعى لوضع يده على اراضي اخرى للآراء عن طريق التجارة لآعن طريق خير البلد عن طريق الزراعة وتشغيل الممل .

رئيس الوزراء : متى هذا حصل ؟

الدكتور الحسيني نائب القدس : في الستين السابقتين . . . واشياء لا حقة

رئيس الوزراء : نعم .

السيد البدر نائيب القدس : الا يمكن تصحيح الاوضاع ولو كانت في السابق ؟

رئيس الوزراء : يمكن عمل شيء بعد ان تسجل الاراضي بالطاير باسماء اصحابها .

الدكتور الحسيني نائب القدس : (متابعا) اني اشارك الحكومة الرأي من ان هنالك

اختلافات في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ما بين كثير من البلاد النامية . فمثلا المبادئ التي يمكن تطبيقها في بلد عربي لا يمكن ان تطبق في بلد عربي آخر . ففي بلد الاقطاع والثراء الباهظ والفقر المدقع يتحكم قلة في الكثرة الكبيرة من المواطنين بينما في بلد آخر نجد ان الطبقة المتوسطة هي الظاهرة والفتنة الثرية والفقرية نسبيا اقل بكثير ولكن اذا اغضت حكومة ذلك البلد عينها عن تلك الفتنة الثرية الشرهة فانها تستغل تلك الفرصة لتنهش ولدينا في الاردن امثلة على ذلك كحوادث فقدان الامت من الاسواق او استغلال بعض كبار التجار الشرهين وضع السكر العالمي لطحن الفقير .

واعود للقول انه يجب على الحكومة مساعدة ومساندة المزارع والقروي الى اقصى الحدود وذلك اولاً من الجهل والمرض وبطل فنون الزراعة الحديثة ثانياً من المربين البطونهم جربة . ثالثاً لتعلمهم كيفية اباداة ومكافحة الحشرات على انواعها خاصة وقد بدأنا في الاردن زراعة الحميضات . رابعاً كيف يتدبروا عوامل الطبيعة المختلفة واهمها في بلادنا وخاصة هذه الايام شح المطر المتواصل الذي ادى الى انخفاض نسبة المياه الجوفية واضعف العيون حتى ان بعضها جفت الى درجة تلدر بلانقطاع الكلي كعين العوجا في قضاء اربحا حيث يعيش الاف القرويين والمزارعين . وكذلك لتتمكن هاتين الفئتين من المواطنين (القروي والمزارع) رفع رؤوسهم وان يعتزوا بزراعتهم وقريتهم وعدم تركها للمدينة وبيع اراضيهم للدخيل المراهي والمغرض الجشع .

لا ادري لاي درجة يمكنني ان اتعامل بالخير مع فئتين مجلس الاعمار ورجال وزارة الاقتصاد خاصة بعد ان درست تقرير معالي وزير الاقتصاد واقتسام من تقرير مجلس الاعمار عن مشروع السنوات الخمس

المعرضة قليلا من التقوى فالارهاب فتأججه غير مرضية وغير محمودة ابداً .

وكلمة على المامش فاني اعتقد ان معالي الرئيس يبيح لي فيها اخرج شوية فمثلا زملائي مضى على اجاث جلسة الثقة اكثر من ثلاثة اشهر والعدد الخامس من مجلة مذاكرات المجلس معتقل ولم يته معه التفتيق فهل لي ان ارجو لها قرب الفرج والسلام

- ٧ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد خالد ابو دليوح . السيد ابو دليوح نائب جرش : معالي الرئيس ، كلمة قصيرة ، تطرق حضرات الاخوان النواب الى جميع المواضيع من الناحية الاقتصادية حتى لم يبق واد الا سلوكه وذكرونا بالشاعر العربي : هل غادر الشعراء من متمد . . . الخ

ولكن لي نقطة واحدة بسيطة اطالب الحكومة فيها وهي تشكيل وفد برلماني او لجنة برلمانية وزارية لتدرس اوضاع شركتي المصفاة والفوسفات طالما وان سعر الكلفة فيها اصبح فاحشا وفي نظري السبب الاول والاخير هو يدور على الادارة الفاسدة كما ان لحكومة نفسها استصدرت قانونا لاصلاح الجهاز الاداري كان من الاولى ان يطبق هذا القانون ايضا على الشركات التي تساهم فيها الحكومة بقسط والمر .

ثانيا نقطة التوظيف في هاتين الشركتين ، نقطة التوظيف تقوم المحسوية اولاً ، حتى اني اذكر عاملا يتقاضى اجرة قدرها ثلاثين قرشا في اليوم الواحد اصبح راتبه سبعين دينارا بعد شهر وبعض الموظفين راتبه في العام الماضي خمسة دنائير اصبح اليوم مائة وسبعين دينارا ، اكثر من رئيس الحكومة والوزراء هذه امور مرافق عابئة يجب ان لا نسكت عليها لتشكيل لجنة برلمانية وزارية لدراسة هذه الاوضاع الفاسدة يجب ان تكون موضع نظر الحكومة والسلام .

حيث وجدت ان هنالك توارخ حددت لتنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في البلد كالبثك المركزي ولكن تلك التواريخ مضت والمشروع الذي اقره المجلس منذ اكثر من اربعة اعوام حيث هو على الورق وهل هذا التباطؤ في التنفيذ يعود الى عقليتنا النظرية لا العملية العاطفية لا التنفيذية ام لان اولي الشأن مختصمون على توزيع الكراسي ومن يملؤها . واني مع الاسف الشديد اري ان المحسوية لا زالت تلعب دورا كبيرا بيننا بدلا من الكفاءة والمؤهلات المعمرة .

ثم اتى لصناعة السياحة والتي لم تفهم الحكومات السابقة ولا الحالية من ان السياحة للاردن كالبثون للكويك والتي يجب ان تؤمن الحكومات لماكل الاسباب والتسهيلات وان تنظر نظرة خاصة الى الاماكن الدينية والاثرية . سادتي لولا القدس واقولها بقوة لولا القدس لما كان هنالك سياحة ولما عرف الاردن سياحيا . يجب ان يكون للسياحة وزارة لا سلطة فقط .

واخيرا اسمعوا زملائي الكرام في مدينة اربحا مشق الاردن الجميل شركتين للكهرباء ومنذ ستين طويلة ومع ذلك فالانارة ضعيفة وكثيرا ما تهر البالي واربعا مظلمة او نصف مظلمة ، فظلام البصر كما البصيرة بسبب المتاعب ووجع الرأس ويشجع اعمال الشياطين فكم وك سمعنا ان الحكومة قررت وضع مخطط كهربائي عام للاردن وك سمعنا انها قررت ربط اربحا بشركة القدس للكهرباء ، وك سمعنا وسمعنا ولكن كهرباء اربحا صامدة هي هي ولا اليوم اصحاب الشركتين فالحكومة الآن لم تعطي اي منها ولا البلدية اي امتياز ومع الاسف فالحكومة بلا قدرة تنفيذية على وضع اي مخطط كهربائي الا مخطط وضع الابرء في الجفر لمجرد وشاية بسيطة او ارهاب الاردنيين عن طريق مختلف دوائر الامن وملاحقتهم بعيون الوشاة

هكذا منه لأحد

كلمة أخرى يا معالي الرئيس ،

هاتان الشركتان قائمتان في أرض بني حسن - المصفاة والقوسفات - بني حسن ٩٠٪ منهم من سكان بيوت الخيش ولا يوجد لهم مسلك للتوظيف في هاتين الشركتين فلماذا هذا الحرمان يقوم به المسؤولون في هاتين الشركتين ، هذا ما يجب ذكره للحكومة .

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور أحمد خريس :

الدكتور خريس نائب أريده : معالي الرئيس ،
اخواني النواب المحترمين

حمدت الله لما جاء في بيان معالي وزير الاقتصاد الذي استمعت إليه في الأسبوع الماضي .. اذ لا شك ان بلوغ متوسط دخل الفرد الأردني الى ٦٥ ديناراً أردنياً في العام لا مريد يدعو الى الاطمئنان والسرور . ولقد فنتشت كثيراً في فئات القرى ومضارب البدو فلم أجده ائراً لهذا التقدير .. واذا كان معالي الوزير يصير على تقديره هذا فما أصبح حكمة برناردوشو عند ما سئل عن ذقنه الكثيفة ورأسه الاصبل فاجاب : غزارة في الانتاج وسوء في التوزيع .. ومع كل هذا تصر الحكومة لا بل تفاخر على ان تركز السياسة الاقتصادية لهذا البلد عن حرية النشاط الاقتصادي ضمن اطار عام من توجيهها وبهذا سيزداد الفرق بين العامل ورب العمل وبين الفلاحين ومستغليهم وعندها فقط تؤمن الحكومة بالاشتراكية وبضرورة اتخاذ الاجراءات التأميمية والاصلاحات الجذرية والى ذلك اليوم سيبقى الحال والفلاحين على قول الشاعر المرحوم مصطفى وهبي اذ قال :
اما السكاكر للينم بما كلها
صبري ومنكو وتوفيق بن قطان

واني وان كنت لا اؤمن بالمذهب الاقتصادي الذي تبنياه الحكومة لا يسعني الا ان ابيد رأيي في واقعة الاقتصادية . لا شك ان اعز امنيات الانسان ان يكون حراً متكافئاً مع اخيه الانسان في وطن حر تسوده الطمأنينة والعدالة الاجتماعية .. ولا شك ان الشعوب بدأت حديثاً تدرك اهمية الاقتصاد في حياتها حتى اصبح المحرك الاول للفرد والامة والمقرر لمستوى الفرد بين الافراد والامة بين الامم فالاردن كجزء لا يتجزأ من الامة العربية يتطلع الى مستقبل حر كريم ويسعى جهده للمساهمة في بناء ركب الحضارة العالمية . وعند مناقشة السياسة الاقتصادية لهذا البلد لا بد من الاعتراف بعجزه المادي والفكري هذه الدعائم الاساسية لبناء الاقتصاد الوطني كي يصل الفرد في المجتمع الى المستوى اللائق بإنسانيته ، والى ان يتحقق المستوى الاقتصادي الكفيل بضمائم حياة المواطن حياة حرة كريمة لا يسد من زيادة الطاقة الانتاجية للبلاد وتنظيم هذه الزيادة وتوزيعها بين الافراد كل حسب جهده وطاقته .

أ - القطاع الزراعي : تغلب الزراعة على البناء الاقتصادي الأردني ، فهي مجال لانتاج لا مصدر العيش للكثرة العظمى من السكان والى يستند معظم النشاط الاقتصادي في المجالات الاخرى كالصناعة والتجارة وتنمية الانتاج الزراعي تملئها اعتبارات رئيسية وفي مقدمتها وجوب توفير حاجة الاستهلاك المحلي لمواجهة حاجة السكان المتزايدة .. ولا بد من ملاحظة امرين هامين في هذا الموضوع :

الاول : زيادة عدد السكان المضطربة .

والثاني : عجز الانتاج الزراعي عن مسايرة الزيادة في عدد السكان والوفاء بمطالب الاستهلاك المحلي من الجهة الاخرى .

ثالثاً - على الحكومة ان تعيد النظر في توزيع الملكيات الزراعية وذلك بتجديدها تحديثاً يضمن للفلاحين حقهم في التملك ويمنع غيرهم التسلط على الارض وبالتالي التسلط على المزارعين العاملين في حقولهم .

واني اؤمن ان الارض لمن يحرثها وبهذا فقط نضمن الحياة الحرة الكريمة للفلاحين الذين يستحقون حياتهم بعرق جبينهم لا على استغلال الآخرين .

ب - القطاع الصناعي :

لا شك ان التصنيع احد الاتجاهات التي تحقق التوازن المطلوب بين مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة .. ويوجد التكاثر بينها بما يؤدي الى تدعيم الاقتصاد القومي وزيادة الدخل منه ... ويتطلب ذلك وجود خطة قومية للتنمية الصناعية يمكن بواسطتها تنمية الموارد في البلاد وتحقيق التوسع الصناعي والرخاء المنشودين .. ولا انكر ان الصناعة في هذا البلد حديثة العهد وقليلة الامكانيات .. والبحث فيها يقودنا قطعاً الى درس المقومات التي نعتمد عليها لتوضيح الرأي فيها يمكن ان يعود على الامة بالخير . واهم هذه المقومات :

اولاً - رأس المال : من الملاحظ ان الشركات اجمالاً تعتمد على مصادر محدودة في تمويلها .. اشخاص معدودون على الاصابع مساهمون في اغلب الشركات الكبيرة ، تساهم الحكومة وقلة من عامة الشعب .

ثانياً - الاستهلاك : يعتمد الاستهلاك على السوق المحلي للمزاحم من البضائع الاجنبية باستثناء القليل من منتجاتنا كالفوسفات وغيرها .

ثالثاً - الايدي العاملة : ان فئة العمال تعمل مقابل اجور لا تتعدى سد الحد الأدنى عن حاجتهم اليومية .

فالزراعة في بلدنا لا زالت متأخرة بداية لم تمتد اليها ايدي الاصلاح الجذري وباعتقادي ان هذا التأخر يعود الى اسباب ثلاثة :

اولاً : جهل الفلاحين بأساليب الزراعة الحديثة واعتمادهم على الطريقة القديمة التي تستغرق كل وقتهم دون جدوى .

ثانياً : فقر الفلاحين الذي يشل حركتهم في التطور الزراعي ، فهم عاجزون عن الاستفادة من فن الزراعة الحديث والمؤدي الى زيادة الانتاج كالتسميد والري واستخدام الآلة .

ثالثاً : سوء توزيع الارضي فالملكيات الكبيرة تعني تسلط اصحاب هذه الارض على الفلاحين العاملين ، والذين يقضون كل حياتهم مع زوجاتهم واولادهم خلعاً عند غيرهم ، يشتغلون له الارض مقابل الحد الأدنى من المعيشة وعلى الحكومة عند معالجة الوضع الزراعي للارتفاع به الى المستوى اللائق لا بد لنا من النظر بعين الاعتبار الى ما تقدم وذلك بما يلي :

اولاً : بالفتح كليات زراعية في كل مناطق التجمع في البلاد لتدريب الجيل الصاعد على فنون الزراعة الحديثة وتشجيعه على ممارستها بتقديم التسهيلات له وذلك بتملكه قطعة من الارض كافية لاستزاف كل طاقته وسد حاجته وتزويده بما يلزم من الاموال لاستغلالها .

ثانياً : باعطاء القروض للفلاحين بفوائد رمزية ، وكذلك رفع الرسوم المفروضة على لوازم الزراعة كالاسمدة والحبوب والآلات بما في ذلك رسوم الاستيراد وتحديد اسعار هذه الحاجيات لاستبعاد الاحتكار والاستغلال من قبل المستوردين وتحميل هذه الرسوم للحاجيات الكالية التي لا تمت بشيء .

ثالثاً : دعم الشعب وكسائر القرويين .

رابعا - المواد الخام : يفتقر الاردن الى اكثر المواد الخام الضرورية لنهوض الصناعة كالحديد والفحم ومصادر الكهرباء والبتروك وغيرها. وعلاجها لما تقدم اعتقد ما يلي :

اولا - اعتقد ان العلاج الجذري للتجمعات المالية الكبيرة هو تأميمها وحتى تخمين فرصة ذلك اقترح ان يفرض على عموم الموظفين والمستخدمين بجهز الدولة والمؤسسات الخاصة والعمال بان يساهموا في هذه الشركات على ان تنقطع قيمة مساهمتهم من رواتبهم بشكل بسيط لا يؤثر على مستوى معيشتهم ، وبهذا نكفل مساهمة اكبر عدد ممكن من السكان ويرتفع رأس مال الشركات مما يعود على الوطن بالفائدة المرجوة .

ثانيا - على الحكومة ان تبذل قصارى جهدها لايجاد اسواق جديدة لتصدير الانتاج الوطني .

ثالثا - ان الطبقة العاملة والتي بدونها لا يمكن ان تكون صناعة ... ارى ان القوانين المرعية لم تعطهم حقوقهم ... فهم عبارة عن أدوات مأجورة دون ان يكون لهم ما يحثهم على العمل المتواصل الجدي ، وما يضمن عندهم الاطمئنان النفسي على مستقبلهم ومستقبل اولادهم ، ولذلك فانني ارى ضرورة اشراك العمال في المجالس الادارية للشركات وتخفيض نسبة معقولة من الارباح لهم .. وهذا ما يدفع العامل على الاخلاص في العمل وفتح باب الابداع امامه .

رابعا - على الحكومة ان تندفع بمجهود قوي للتفتيش عن المواد الخام بالاتفاق مع الشركات التي لا مطامع استثمارية لها وفي حالة نجاحها بذلك تكون قد ارست القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها كل حركة صناعية .

مصانع متورات نجم :-

ان المصنع بحاجة الى تدخل سريع من قبل الحكومة لانتقاده وخاصة بعد ان انتهت الدراسات الضرورية له من قبل معهد البحوث الليتاني السلي ورد في تقريره بان هذا المصنع هو الاول من نوعه بالشرق الاوسط ومن معهد تيل الالماني وغيره وكل التقارير الواردة تؤيد اهمية هذا المشروع وامكانية تحويله عند الحاجة لصنع القطع الحربية ولوازم الجيش ولا بد من ان تكون الحكومة مقتنعة بهذا بدلالة مساهمتها باربعمين الف دينار فيه وارجو ان تكون المقابلة التي جرت اخيرا في لندن بين معالي وزير الاقتصاد من جهة والمستر Simpson رئيس المهندسين شركة Paterson Hughes والمستر Greeney Creny مثل شركة كولشترليت من جهة اخرى ، قد اقتضت معاليه يجدي هذا المشروع .

ج - السياحة :

يمتاز الاردن عن غيره من البلدان الاخرى في العالم بكونه مركز للديانات السماوية واليه يفد السواح من كافة اطراف المعمورة للاضطلاع على مواقفه الاثرية من جهة ولزيارة الاماكن المقدسة من الجهة الاخرى .. والقسم الثاني من السواح يفيد زيادة عن غيره بما يقدمه للاماكن الدينية من تبرعات وهبات طائلة .. هذه المبالغ كلها تعود على الطائفة الارثوذكسية العربية والتي يقدر عدد رعاياها بـ ١٥٠ الف مواطن تقريبا .. يتصرف بايراد هذه الطائفة مجموعة من رجال الدين القادمين من اليونان تصرفا يحرم على ابناء الطائفة الاستفادة الفعلية ، وبالتالي يحرم الاردن من هذه الموارد الضخمة لينفق القسط الاكبر منه على الامومة والولائم .

وقد يبدو لاول وهلة بان هذه المشكلة طائفية لا تدخل لاحد فيها . ولكن الواقع هو ان القضية الارثوذكسية العربية من القضايا القومية العامة والتي لا يجوز تركها تحت تصرف قلعة من الاجانب .. فالطائفة عربية والاموال الواردة اليها يجب ان تكون تحت تصرف العرب وبإشراف الحكومة . ولذلك فاني اطالب الحكومة - وهذه رغبة انشاء الطائفة - اطالبها بضرورة تعديل قانون الطائفة لتعريبها وليذهب رجال الدين اليونان الى بلدهم تماما كما حصل في الجمهورية السورية والجمهورية العربية المتحدة .

واخيرا جاء بالصفحة الرابعة من بيان معالي وزير الاقتصاد في موضوع السياحة والسفر ما يلي : « ومن ناحية اخرى قامت الحكومة ايضا برسم الآثار القديمة وفتح الطرق التي توصل اليها » . احب ان اسأل الحكومة عن اي تخمين ادخلته على المواقع الاثرية في قرى طيبة فحل وام قيس وبيت راس وكلها من المدن العشرة القديمة والمعترف بقيمتها الاثرية علميا ؟

فلا يوجد في هذه المواقع اي مظهر من مظاهر العناية ولا ما يدل على اي اهتمام فيها او اي توجيه نحوها حتى اني شاهدت الحارطة الاثرية تخلص من ذكر قرية بيت راس .. ولذلك فاني اطالب الحكومة بضرورة عناية بهذه المواقع بايصال الطرق للرفقة اليها وبناء مركز للدليل يعرف تاريخها وتوجيه انظار السواح اليها .. كي تساهم في زيادة الدخل القومي من جهة وتساعد اهليها على العيش الكريم من الجهة الاخرى .

والله من وراء القصد والسلام عليكم .

السيد عبده نائب القدس : ليسمح لي معالي الرئيس ان اعقب على القضية الارثوذكسية .

رغم ان الموضوع هو موضوع اقتصادي انما الموضوع يا سيدي ان هناك نزاع بين الشعب والرئاسة على الاموال وان الاموال تصرف بشكل غير راضية عنها الطائفة . وان هناك قضية امام الحكومة تدرسها ، وان القانون الذي وضع لم يوضع لمصلحة الطائفة بل وضع لطغمة لا ترغب ان تقيم بهذا البلد وتتصرف باموالنا وان المجلس القائم الآن هو مجلس معين لا قوة له بالتنفيذ وما نطلبه ان تقيم الحكومة وتعيد النظر في هذه القضية ولقد قابلنا دولة الرئيس قبل مدة ولا نريد ان تشغل في هذه القضية ولكن اؤكد ان هذه القضية هي قضية عامة يجب ان يدرسها الشعب لأن الطائفة من الشعب كما ان الاموال التي تأتي من الخارج هي اموال تأتي الى الاماكن المقدسة ولا تأتي الى فئة ضئيلة في هذا البلد .

(ضجه)

- ٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف التكرودي السيد التكرودي نائب الخليل :

معالي الرئيس ، ايها الماده :

قرأت الوضع الاقتصادي المقدم من معالي وزير الاقتصاد الذي وزع نسخ منه على حضراتكم ولكن في الوقت الذي ارجو فيه ان يصل اقتصاد البلد الى المستوى الذي جاء فيه البيان اقول وارجو ان يوضح معالي وزير الاقتصاد المحترم هل مقدار الدخل السنوي الذي قدرته الوزارة بمبلغ ٧٥ دينار للفرد الواحد كان بناء على احصاءات قامت بها الوزارة او بناء على رأي الخبراء التقديرية - وان كانت الوزارة تؤمن بصحة هذا التقدير ارجو العمل على رفعه او الاحتفاظ به على الاقل لاني اعتقد ان هذا الدخل المقدر ليس هو واقع الحال وارى كذلك ان

هكذا منه الأصل

الدخل الاقتصادي متأخر في هذا البلد والوضع يتطلب تحقيق ما يلي :-

١ - مساعدة اصحاب الاراضي الزراعية والتي يعتمد في زراعتها على الامطار بتقديم القروض والبذر لهم لتمكينهم من اجتياز حالة الجفاف التي مرت على البلاد في السنين السابقة والتي اعتقد اننا لانزال نعتبر الموسم الزراعي الشتوي في البلد من اهم موارد واقتصاد هذا البلد .

٢ - مساعدة اصحاب الثروة الحيوانية في هذا البلد اذ اخذت هذه الثروة في التلاشي نتيجة الجفاف باعطائهم قروض لتجديد احياء هذه الثروة المهمة والتي تعتمد على المعيشة منها قسم كبير من مواطنين هذا البلد .

٣ - بدل ان تساعد الحكومة المشاريع الاقتصادية والصناعية في البلد عليها ان تساهم فيها لدرجة ان يكون لها ٥١٪ من الاسهم ليكون لها حق الاشراف المباشر عليها وبهذا تحول قسم كبير من شباب هذا البلد من طالب وظيفة الى ناحية العمل والانتاج عدا عن الارياح التي تدر على الحكومة وتأييد افراد الشعب للمساهمة في هذه المشاريع نتيجة اشراف الحكومة عليها .

٤ - ولا بد لي من ذكر حادثة وعلى ضوءها يتوجب علينا ان نتخذ قرار بشأنها - في هذا البلد شركة دباعة اعطيت امتيازاً ونتيجة التجربة تبين ما ياتي في

أ - اذا صدر احد الناس او اصحاب الشركات الصغيرة صوفا الى الخارج مثلاً يتوجب عليه ان يدفع الى شركة الدباعة مبلغ ٢٥ دينار عن كل طن من الصوف واذا اراد ان يصدر جلود عليه ان يدفع لهذه الشركة ١٧ و ٥٠٠ دينار عن كل طن .

ب - وفي حالة الاستيراد تدفع المصانع الصغيرة للحكومة مبلغ ٢٥ دينار عن كل طن من الدباج في

حين ان الشركة معفاة وتدفع المصانع الصغيرة مبلغ ١٥ دينار عن كل طن من الجلد الخام بينما الشركة معفاة ايضا مع العلم ان المصانع الصغيرة تشتغل في هذا الصنف من مدة تزيد على ٥٠ عام والشركة حديثة العهد فهل هذا التباين جائز . ان في هذا تمييز بين الشركة الكبيرة والشركة الصغيرة ومعنى هذا ان الشركات الصغيرة تدفع (خاوه) او رسم للشركة الكبيرة وفي هذا غبن على الشركات الصغيرة او على الافراد ارجو معالجة ذلك .

٥ - اشراف الحكومة المباشر على الحركة السياحية في البلد وتنظيمها وبعقادي انه سيولد هذا المشروع اموال تفوق اخراج البترول اذا استغل بالشكل الصحيح .

٦ - هنالك ثروة معدنية مضمونة الربح نرجو العمل عن اخراجها الى حيز الوجود حالا .

٧ - مواصلة العمل على استثمار باقي ثروات البلد الطبيعيه بالسرعة الممكنة .

٨ - اتباع سياسة التقشف ومنع استيراد الكماليات .

٩ - تحديد اسعار ومراقبة المواد الغذائية والضرورية حتى تتمكن الطبقة الفقيرة من شراء حاجياتها منها ولو ادى ذلك الى تحميل الخزينة فوق هذه الاسعار .

والسلام عليكم .

- ١٠ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد ادريس التل السيد التل نائب اريد : معالي الرئيس كلمة مختصرة ، كان يودي ان لا اتعرض مطلقاً الى بيان معالي وزير الاقتصاد لا من قريب ولا من بعيد ، بل كانت كلمتي بسيطة مختصرة تنحصر بشركة الكهرباء فقط ، الا اني بعد ان استمعت الى بعض الكلمات

اولاً : انا اقترح ان تشكل لجنة حكومية وغير حكومية : اقتصادية فنية لدراسة الوضع الاقتصادي العام في البلد وان تنبئ بعد ان تضع الاسس الصحيحة ان تنبئ الحكومات المتعاقبة هذا الاساس الصحيح دون الخروج عنه .

الرئيس : يوجد مشروع الخمس سنوات السيد الفايز نائب بدو الوسط : ياسيدي الحكومات المتعاقبة المتتالية كلها ، كلما انت حكومة تطع لنا طيبة جديدة لمشروع اقتصادي جديد !! الرئيس : المفروض انه مشروع ملزم لكل الحكومات

السيد الفايز نائب بدو الوسط : بعد ان يدرس دراسة صحيحة ويوافق عليه من الحكومة ومن مجلس النواب يجب على الحكومات المتعاقبة تنفذه حرفياً ولا تتمشي حسب احوالها ، كلما انت حكومة تريد مشروعاً من المشاريع لتنفذه .

الناتجة الثانية - والذي نطلبه من الحكومة برجاء واصرار ان تحافظ على المستهلك الفقير الضعيف المسكين وان تحدد له الاسعار ولما تحدد له الاسعار ويتمكن من ان ينال كل ما يحتاجه باسعار مخفضة مع مراقبة صحيحة وسياسة اقتصادية واضحة المعالم الاكد لك يا معالي الرئيس ويا اخواني النواب بأننا سنصل الى الشيء الذي ورد في بيان معالي وزير الاقتصاد بالنسبة للاكتفاء الذاتي . لما نحن نؤمن الغذاء والكساء والسكر والطحين والزيت النباتي على اقل تعديل الى المواطن المسكين سنصل في النتيجة الى الاهداف التي نتمناها .

- ١٢ -

السيد البهيث نائب عمان :

معالي الرئيس حضرات النواب دخلت هذه القاعة وأنا عازم عزماً اكيداً على ان لا اشترك في هذا البحث لا من بعيد او قريب ليس

التي قلنا النواب الكرام رأيت لزماً على ان اتعرض الى بيان وزير الاقتصاد ، لقد قرأت البيان للمرة الاولى والثانية واول ما انطبع في ذهني وذاكرتي انني امام محاضرة علمية وفنية اختار لها المحاضر الفاظاً بلينة منمقة ، وان رأياً بسيطاً متواضعاً بان السياسة الاقتصادية لاتعالج بمثل هذا الاسلوب ولشد ما ادهشني واذلهني ان تقع نحن النواب ايضا بنفس هذا الخطأ فتعالج السياسة الاقتصادية بنفس الاسلوب واختارنا لها الفاظاً براقة منمقة ، اشتراكية عسوية معتقدين ، ولا ادري ما صفة المعتادين بالسياسة الاقتصادية في هذا البلد ؟ فيان معالي وزير الاقتصاد والذي شرح فيه السياسة الاقتصادية لهذا البلد حري بنا نحن النواب ان نضع ايدينا على هذا الخطأ وان نقول للحكومة بانك قد اخطأت في هذا الباب وان الحل الصحيح او الاقتراح الصحيح لمعالجة هذا الموضوع هو كذا وكذا وكذا لا ان نكفي باختيار الالفاظ البراقة المنمقة بعد هذا النقاش الطويل .

ما هي النتيجة التي توصل اليها هذا المجلس الكريم بعد هذا النقاش ، ماذا استفدنا ؟ ما هي الفائدة التي قلعتها للناس ؟

والآن اعود للكلمة القصيرة التي انوي ان اقولها بما يتعلق بشركة الكهرباء فقط وان النائب السيد يوسف العظم واني اشكره على الجهد في كلمته ، اقول كلمة بسيطة جداً التي اتفقنا عليها من الحكومة ان تطبيق نص الامتياز فقط وهذا اضعف الايمان .

- ١١ -

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس لا الحكومة توقفت في بيانها الاقتصادي ولا نحن النواب تمكنا من معالجة العلاج الصحيح .

هكذا منه لأصل

لعدم اهمية هذا الموضوع فكلنا يدرك تماماً في هذا المجلس ان الاقتصاد هو الدعامة الاساسية التي يرتكز عليها كيان الامة وسيادتها انما لاحظت ان الذين طلبوا السلام ليسو بالقلة القليلة وفيهم الكفاية من من حيث عمق التفكير والدراية والخبرة انما بعد ان استمعت الى بيان معالي وزير الاقتصاد بالوكالة في جلسة سابقة وما اشار اليه بان جميع المواطنين في هذا البلد كلاً منهم وضع لبنة في بناء اقتصاد هذا البلد وبعد ان اطلعت واستمعت الى آراء النواب الكرام وملاحظاتهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم حول السياسة العامة الاقتصادية للدولة وبعد ان استمعت ايضا الى تطرقهم الى معالجات موضوعية تتعلق بالشركات ذات الامتياز والانتاج المحلي ومراقبة الاسعار وما الى ذلك من امور قد تعود على المستهلك الاردني بالنفع الجزيل ، بعد ان استمعت الى كل هذا شعرت او لاحظت ان الموضوع اشيع بحثاً انما اود يا سيدي الرئيس ان اوجز كلمتي واشترك في هذا الحديث وليس في الموضوع ككل لاني اقر بمعجزتي بأنني لا استطيع ان ادخل في هذا المضمار بعد ان جاء النواب الكرام ولم يتركوا لي زاوية من زوايا البحث حتى انفذ اليه انما اردت بحديثي هذا الموجز والموجز جداً ان التقي وحضرات النواب الكرام الى نقطة واحدة تخرج منها الى حل عملي يحقق اهدافنا ورغباتنا التي ساقنا الى مثل هذا البحث .

سيدي الرئيس ، حضرات النواب

استطيع بكل بساطة ان اقول ان موضوعنا اليوم ينطوي على شقين الشق الاول يتعلق بسياسة الدولة الاقتصادية العامة والشق الثاني يتعلق بمعالجات تتعلق بمجائنا اليومية .

فما يتعلق بالشق الاول اني اقول بعد ان استمعنا الى بيان معالي وزير الاقتصاد بالوكالة لا استطيع ان انكر ابداً ان البيان كان مدروساً دراسة فنية ولو كان

هناك بعض الاختلافات الرقمية ، واستطيع ان اقول ايضا ان ما جاء به النواب من معالجات موضوعية هي واردة ولستطيع الحكومة بكل سهولة ان تحول دون التلاعب بالاسعار والوصول الى الغاية والمهدف الذي نرجوه تماماً ان الشركات ذات الامتياز في هذا البلد قد انشئت بموجب قوانين وعقود امتياز وانا متأكد ان هذه القوانين منحت الحكومة صلاحيات تامة لتحديد سعر الكلفة ومراقبة الاسعار وتحديد الربح الممد للتوزيع وباستطاعة الحكومة ان تنفذ هذه العقود وهذه القوانين وفي حالة تنفيذها اعتقد اعتقاداً جازماً ستحصل بعض الفائدة التي نرجوها في هذا المجلس من حيث تخفيف الاسعار بالنسبة للاستهلاكات اليومية التي يحتاجها المواطن الاردني ، لا اود ان استرسل في حديثي بل استطيع ان اقول ان عند الحكومة من القوانين ما يمكنها من معالجة جذرية تعود على هذا البلد بالنفع الجزيل وبالنتيجة وقبل ان انهي كلمتي استطيع ان اقول منصفاً ان هذه الحكومة حاولت ان تعمل وتنفذ بعض رغبات النواب الكرام بمجتهدة ولكل مجتهد نصيب .

- ١٣ -

السيد المجلسا نائب الكرك : معالي الرئيس

اريد ان اتكلم عن ناحيتين فقط ، الناحية الاولى هي ناحية الحماية من جهة وناحية الرقابة على الشركات ذوات الامتياز من جهة اخرى وانا لا اتطلب من الحكومة الا ما جاء في البرنامج الاقتصادي للخمس سنوات والذي قالت عنه الحكومة انها تبتت ولكن لسبع سنوات فالحماية الجمركية في هذا البلد وصلت الى درجة جعلتنا نحن في هذا البلد من اكثر البلدان لا في الشرق الاوسط بل في العالم من حيث التكاليف ، تكاليف المعيشة في هذا البلد من الحماية الجمركية المتعددة وصلت الى درجة لا تطاق وعندى

٤ - كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني
جواباً على كلمات النواب المحترمين
وزير الاقتصاد الوطني :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين
لقد اصغيت باهتمام شديد الى الكلمات التي القيت في هذا المجلس الكريم حول السياسة الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية ، وقرأت بأمعان ما تم القاؤه من هذه الكلمات في الجلسة السابقة وخرجت من كل ذلك الى ان بالامكان تصنيف الملاحظات المهمة التي ادلى بها النواب المحترمون الى اربع فئات :

١ - الانتقادات القاسية .

٢ - التساؤلات .

٣ - الاقتراحات الانجائية .

٤ - المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية كما تنفق عليها جميعاً .

واسمحوا لي - يا معالي الرئيس - ان اتناول هذه الفئات الاربعة بالترتيب الذي ذكرته ، مؤكداً ان قصدي فيما اقول هو خدمة الحقيقة ، دون مبالاة او تدجيل او تملق للمواطف او انطلاق مع الخيال .

وارجو ان ابدأ بالفتنات القاسية التي وجهت للبيان الاقتصادي دون حق او قبل تحري الحقيقة :

لقد اشار النائب المحترم السيد راشد آغا الغرالى

المغالطة في نسبة نصيب السياحة من الدخل القومي ، والى ما تزعمه هذه النسبة من تناقص في الارقام .

ولم يفرق النائب المحترم بين فتقات السياحة في سنة

١٩٦١ البالغة ٤١ مليون تقريباً وبين ما ينتجه هذا

الايراد من اثر في الدخل القومي ذلك ان المبلغ الذي

ينفقه السياح في كل عام يولد دخولا اضافية ينتج

عنها رقم الدخل القومي من السياحة ويبلغ هذا الرقم حوالي ٩٠٠٠٠٠٠٠ دينار ونسبة ذلك ٨٪ من

الدخل القومي ، وقد وقع النائب المحترم في الخطأ

دراسة الى خمسة عشر بلداً في الشرق الاوسط وفي الخارج والاردن تأتي بالرسوم الجمركية في طبيعة هذه الدول القسم الثاني حينما يتعلق بتحديد اسعار المنتجات المحلية واسعار الشركات ذات الامتياز نص المشروع الذي تحدثت عنه نص على تشكيل لجنة افاد السيد سليم البخيت بأنه لو طبقت الحكومة فيها الكفاية ، الواقع ان جهاز وزارة الاقتصاد في الوقت الحاضر لا يكفي لهذا وقد اعترف مشروع الخمس سنوات بذلك وطلب تشكيل لجنة ، اللجنة كما حددت في هذا المشروع يجب ان تبدأ العمل في ١٩٦٢/٢/١ ولكن فهمت مؤخراً باعتبار ان مدة هذا المشروع زادت الى سبع سنوات فأوجب تشكيل هذه اللجنة وما اطلبه هو تشكيل لجنة للنواصة تكاليف الانتاج الحقيقية لأنه يظهر كاتري ان التجار اشطر من الموظفين الذين يتولون هذه العملية وفي النتيجة تكون اثمان السلع واثمان المنتجات غالية جداً ومن الاطلاع على تقرير شركة البترول يتضح على انه حتى الحسابات التي وزعتها ونشرتها في الجرائد لم استطع شخصياً وانا دارس حسابات لم استطع ان افهم منها شيئاً وكان المقصود منها التعمية ما في شك وهذا ما اردت ان اقله .

الرئيس : بعد ان انتهى النواب من كلماتهم ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة .

وورفت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة وبعد انتهاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانتقاد بنصائه القانوني .

الرئيس : بعد ان انتهت فترة الاستراحة يعود لمواصلة البحث . الكلمة الان لمعالي وزير الاقتصاد الوطني

لأنه لم يفرق بشكل عام بين الدخل كما يبدو في ميزان المدفوعات وبينه كما يبدو في الدخل القومي الكلي. وشك النائب المحترم في مساحة الأرض التي تروى من قناة الغور الشرقية في المرحلة الأولى، وهل هو ١١٠,٠٠٠ دونم أم هو في الواقع أقل من ذلك. والحقيقة أن القناة تروى ٦٦,٠٠٠ دونم من الأراضي البعلية الجافة و ٤٤,٠٠٠ دونم من الأراضي التي كانت تمقى ١/٢ سقاية لما كان تحت نظام الري الدائم لم يزد عن ١٣,٥٠٠ دونم وهكذا تكون الزيادة في الأرض - المروية ١٠٦,٥٠٠ دونم وهو الرقم الذي ورد في البيان. وأشار النائب المحترم السيد عبد اللطيف عتيناوي والنائب المحترم الدكتور حاتم أبو غزاله إلى شكهم في معدل دخل الفرد الأردني الذي قدر بمبلغ (٦٥) دينار للفرد الواحد، واستنتجوا شكهم من أن هذا الرقم لا ينطبق على العائلات البدوية أو الريفية التي عدد أفرادها (١٠) أشخاص أو أكثر أو أقل. إن حساب الدخل القومي عملية فنية معقدة، وتصدر دائرة الإحصاءات في كل عام نشرة عن حساب الدخل القومي في كل سنة ومصادر هذا الدخل. ولا نشك مطاقاً في صحة هذه الأرقام العلمية. أما معدل الدخل للفرد الواحد فهو خارج قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان. والرقم الناتج لا يعني كما ظن النائبان المحترمان أنه دخل كل فرد أردني بالذات. ذلك أن قسماً كبيراً من هذا الدخل يصرف في خدمات عامة كالنقل والصحة وغير ذلك أو في استثمارات رأسمالية يفيد منها الأفراد كما يفيد البلد بجموعه.

ويهمني أن أؤكد للنائب الدكتور أبو غزاله أن الأردن لا يعاني من مشكلة الثراء الفاحش ولا يعاني من الإقطاعات الكبيرة، والضرية التصاعدية على الدخل في الأردن مرتفعة نسبياً، ونسبة نفقات القطاع العام من مجموع الدخل القومي نسبة عالية جداً

وتبلغ ٣٢٪ ومعظم هذه النفقات تصرف كأجور ومعاشات للموظفين ورجال القوات المسلحة والعمال ويقدر عدد المتقاعين من هذه المصروفات الثابتة بنصف مليون مواطن أي ٣٠٪ من السكان وهكذا أرجو أن تنتفي من ذهن حضرة النائب مفاهيم الطبقة والرخاء الاقتصادي الطبقي، وغير ذلك من الاصطلاحات التي لا ترد في قاموس اقتصادنا الأردني. وأثار بعض النواب المحترمين مشكلة الاكتفاء الذاتي، وذهب الدكتور أبو غزاله مذهبا غريباً في علم الاقتصاد فسأل هل الأردن وحدة إنتاجية؟ ولعله عني هل الأردن وحدة اقتصادية؟ ويذهب السؤالان نفس المذهب الذي رمى إليه النواب حين أثاروا مشكلة الاكتفاء الذاتي وأرجو أن تؤكد للجميع بأن الاكتفاء الذاتي حلم لن يتحقق ولم يتحقق في أي بلد من البلدان التي انعم الله عليها بالثراء والموارد الطبيعية. فإنتاج بلد كل ما يحتاج إليه البلد دون الاعتماد على ما تنتجه البلدان الأخرى - وهو ما يعبر عنه بالاكتفاء الذاتي - مستحيل وهو ليس هدفاً من أهداف الاقتصاد الأردني، أما إذا قصد من اصطلاح الاكتفاء الذاتي معادلة الميزان التجاري بحيث يكون استيرادنا معادلاً تقريباً لتصديرنا، وأما إذا قصد من ذلك الاستغناء عن المساعدات المالية الخارجية التي تقدم للموازنة فهذا ما تهدف إليه خطة التنمية الاقتصادية وما تتبناه سياسة الحكومة الاقتصادية. وسنبقى مع ذلك معتمدين في اقتصادنا على ما تصدره لنا بلدان أخرى كما ستبقى بلدان أخرى معتمدة عن ما تصدره لها.

وأثار النائب المحترم السيد أحمد اللوزي بالإضافة إلى دعوى الاكتفاء الذاتي مشكلة البطالة، وداء البطالة داء عيالم نتج منه دولة ثرية كبرى كأميركا، ولا ينتظر أن تنجو منه الدول الحديثة المتطورة اقتصادياً، فاستعمال الآلة يؤدي إلى بطالة

كما إن إدخال طرق حديثة في الصناعة أو الزراعة يؤدي إلى نوع جديد من الاستخدام وهكذا. والمسألة نسبية حقاً، وقد ركز مشروع السنوات السبع على اختيار المشاريع التي تحتاج إلى أيادي عاملة بصورة خاصة ويفترض المشروع توظيف حوالي ٦٠,٠٠٠ عامل وهذا يعادل حوالي ٢٠٪ من مجموع العمال الموظفين في الوقت الحاضر. ويبقى أيضاً أن البطالة التي شاعت بين صفوف خريجي المدارس الثانوية في المملكة مثلاً كانت السبب الأقوى في الحصول على الدخل غير المنظور من المغتربين. ومع ذلك فإن جهداً كبيراً لامتصاص الأيدي العاملة وتشغيلها فيما تصلح له.

وأثار النائب اللوزي أيضاً مشكلة إقامة المعرض الزراعي الصناعي في الجبسية، ونسي أن الجبسية أصبحت مقراً للجامعة الأردنية، ونسي أيضاً أن الحكومة قد ركزت جهودها خلال هاتين السنتين في إيجاد أسواق للمصنوعات الأردنية في الخارج واجتذاب السائحون إلى ديارنا المقدسة عن طريق المعارض الدولية التي اشتركت أو ستنشرك فيها، ومن ذلك معرض دمشق، ومعرض نيويورك العالمي ومعرض شيكاغو ومعرض السفر الجوي ومعرض الصناعات اليدوية في انكلترا ومعرض بارى ومعرض فلورنسا وروما وميلانو، وبالأمس فقط قررت الاشتراك أيضاً في معرض برشلونه، ولا شك أن ثمار هذا الاشتراك ستجني في السنوات القليلة المقبلة.

وأثار النائب المحترم السيد إبراهيم كريسشان مشكلة أسعار الخبز، وأرجو أن أؤكد بأن أرقام النائب المحترم خيالية لا تنطبق على الواقع، فطن الطحين لا يصنع منه طنان من الخبز، إلا إذا كان الخبز عجيناً، وأرجو أن أعلن بأن معدل الرزج الصافي من خبز الطن الواحد من الطحين لا يتجاوز الدينارين

ونحن مستعدون أن نثبت ذلك بالأرقام. والحكومة من ذلك جادة في إنشاء مخبز حديث عن طريق إمامة العاصمة أو إحدى الجمعيات التعاونية: وسيوفر هذا المخبز الجودة وتماثل الإنتاج وتخفيض الأسعار. وأثار نفس النائب المحترم أسعار شركة الكهرباء وقلب الحقيقة رأساً على عقب. فالواقع أن الحكومة قد خفضت الأسعار وأقرت التعرفة التالية:

- ١ - ٥٠ كيلووات ٢٨ فلساً
- ٥١ - ٢٥٠ كيلووات ١٤ فلساً
- ٢٥٠١ فأفوق ١٠ فلسات

والقصد من تخفيض الأسعار للاستهلاك الكبير هو مساعدة الصناعة المحلية في الحصول على طاقة رخيصة لتقل نفقات الإنتاج.

وستعيد الحكومة النظر في هذه التعرفة بسبب الشركتين، وترجو الوزارة أن تتمكن من تخفيض هذه الأسعار والاتفاق مع الشركة على وضع عدادين في كل منزل إذا ضمنت الشروط الفنية لذلك. وهنا أرجو أن أذكر النائب المحترم السيد إدريس باننا نعمل الآن في ظل قانون امتياز جديد وسنطبق هذا القانون بمذاقنا.

وقد ذكر النائب المحترم السيد كامل عحي الدين أن نسبة أرباح بعض الشركات تزيد على ٢٥٪ واقترح أن تكفي هذه الشركات بنسبة ١٠٪ فقط وأود أن أذكره بأن شركة الدباغة لم توزع أرباحاً وأن شركة الفوسفات قد وزعت ١٠٪ فقط وشركة كهرباء عمان ٩٪ وكهرباء الزرقاء ٨٪ والاممت ١٠٪ والزيت ١٢٪ متوقع والمصفاه ١٣٪ علماً بأن شركة المصفاه ما تزال تتمتع بإعفاءات قانون حماية الصناعة فهي الآن مقام من ضريبة الدخل ولذلك يكون واقع التوزيع منسجماً مع رغبة النائب المحترم.

هكذا منه لأصل

تحدث النائب المحترم السيد البينسا عن الدخل السياحي وانصرف في حديثه الى الشيكات وكنت انا المختص الذي اجابه عندما اثار اعتراضات كثيرة عن تقدير الدخل السياحي بانه انما تدخل في مناقشات كمد النجوم ان عمليات تقدير الدخل السياحي ايضا عمليات فنية وهذه العمليات الفنية قد ابتداءً تدقيقها وتضبطها حتى في الدول الراقية التي كانت مراتداً للسواح قبل ان تكون بلادنا كذلك قد انصرف هو الى الحديث عن الشيكات وليس هذا هو الاصل في تقدير الدخل السياحي انما الاصل هو عدد السياح الذين يقدون الى المملكة ، ونحن نعلم ان عددهم كان في سنة ١٩٦١ مائة وستين الف ساحح او ما يقرب من ذلك وتقديرنا لاقامة هؤلاء السياح في المملكة اربعة ايام وبطبيعة الحال لا يعني هذا ان كل ساحح قد وصل الى المملكة قد اقام اربعة ايام فمنهم من اقام خمسة عشر يوماً ومنهم من عساذ في نفس اليوم ولكن التقدير المقبول بالنسبة لما لدينا من ارقام ومعلومات هو ان الساحح معدل اقامته في هذا البلد اربعة ايام وقدر ما يتفق الساحح بين اقامته في الفندق وما كله ومشربه وسفره وحله وترحاله ومشترياته من المصنوعات - مصنوعات الاماكن المقدسة مثلاً وغيرها - سبعة دقائق وبذلك يكون المجموع حوال ٤ مليون ، هذه هي الطرق البدائية لتقدير الدخل السياحي ، اما الشيكات السياحية فهي تلقي ضوءاً على هذا التقدير ولكنها ليست المصدر الوحيد للمعلومات . اما اذا كانت الشركات السياحية ووكلاء السفر تريح قليلاً او كثيراً فهذا لا يعنيها والواقع انه موضع تساؤل ذلك ان هذه الشركات تتنافس فيما بينها واحياناً تعرض اسعاراً اقل مما يجب ان يتفق الساحح وبذلك يفقد البلد عن طريق هذه المنافسة تسماً كبيراً من الدخل المنتظر للسياحة .

اشار النائب المحترم ايضا الى قضية السكر وخسارة الحكومة في قضية السكر و اشار ايضا الى ان على الحكومة ان تمنع التجار من استغلال الظروف لجناء الربح الفاحش فهو قد قال للحكومة لا تدخل في الموضوع من زاوية اى يجب الا تخسرى ومن زاوية اخرى طلب من الحكومة ان لا تسمح بالبراء الفاحش من ارتفاع سعر السكر العالمي في الخارج وانا لا ادري اين اضع نفسي بين التوصيتين !

ان الحكومة عندما تدخلت في سعر السكر انما كانت تقصد ان تمنع هذا البراء الفاحش وقد انتقت هذا الاسلوب الذي يعني ان تشتري كميات من السكر وتعطيها للاسواق لتخافظ على الاسعار في مستوى معين في شهر رمضان المبارك على الاقل وهكذا لم تجد الحكومة بعد ان اتصلت بالكويت وبعدن وبجميع الاسواق العالمية لم تجد بين يديها عرضاً يمكنها من شراء السكر وازاله الى السوق بسرعة حتى تحول دون ارتفاع الاسعار حتى جاء العرض من التجار المحليين وجرى الاتفاق على السعر . اولاً بمحض و ككل وزارة الجمارك ووكيل وزارة الاقتصاد

انما التاجر كان سيرج لو باع السكر على اعتبار ان السكر مستورد في نفس الوقت بواحد وخمسين ديناراً فهو باعه للحكومة ب ٤٣ ١ واصل عمان يعني باعه باربعين ، خسر التاجر من حساب ارباحه عشرة دنانير للطن الواحد .

السيد كريشان نائب معان : كانوا يبيعونه عليه ب ٤٧ للطن ، التاجر كانوا يبيعه مع الرسوم الجمركية .

وزير الاقتصاد الوطني : كانوا يبيعونه ب ٤٧ بحكم القرار الذي اتخذ ايضاً في وزارة الاقتصاد ، ووقعه التجار انفسهم بان تمهدوا بناء على ضغط وزارة الاقتصاد بان يبيعوا الطن ب ٤٧ ديناراً ولكنهم نزلوا الى السوق وتعلمون انه قدمت لحسنا البرلمان شكايهم بانهم لا يبيعون الطن بالسعر الذي حددته الحكومة وبانهم ايضا يرفضون على التاجر الذي يشتري السكر بضائع اخرى ويبيعونها باسعار غالية كما قال الاخ ، يبيعون الجمل مع المقود او المقود مع الجمل .

فما يتعلق بالمستتبع في ارض ، ان الحكومة ... السيد الفايز نائب بدو الوسط : كم تقدر ارباح التجار في هذه العملية ؟

وزير الاقتصاد الوطني : الفرق بين رأسمالهم ٤٣ ١ ما عدا رسوم الاستيراد ...

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معاليكم تقول سعر الطن سيف العقبة ٥١ دينار و ٢ ١/٢ اجرة يعني ٥٤ ، كم هم باعوه .

وزير الاقتصاد الوطني : باعوه ب ٤٣ ١/٢ . السيد العنتاوي نائب نابلس : ألا تترى ان الحكومة خاسرة الجمارك ام لا ؟

ووكيل وزارة المالية وجرى الاتفاق مع التجار على سعر ثم جاء تاجر آخر وعرض سعراً اقل ، حمل العرضان الى مجلس الوزراء الذي قرر ان يشتري من التاجر الذي قدم العرض الثاني ومن التجار الاولين ب ٤٣ ١/٢ دينار للطن في الوقت الذي كان يعرض السكر فيه واصل ميناء العقبة بخمسين او واحد وخمسين ديناراً ، هذا ما تم فعلاً ، وبنتيجة ذلك تمكناً من المحافظة على سعر السكر لفترة محدودة وما كان بالامكان ان تستمر الحكومة في شراء السكر او في اخراج المواطنين او تجار السكر من السوق ولذلك عادت فقررت الدخول عن الدخول في السوق وشراء السكر ، ولكن كمية السكر التي اشترتها الحكومة لم تخسر كما قال النائب المحترم ثمانين الف دينار ذلك اننا بعنا السكر ب ٤٣ ١/٢ والسكر الموجود عندنا وهو يزيد عن نصف الكمية التي اشترت نستطيع الان ان نبيعه لنفس التجار بسعر اقل بكثير من السعر الذي اشتريناه به وبذلك يمكن ان نعيد الخسارة التي وقعت في المرحلة الاولى .

السيد العنتاوي نائب نابلس : ثلاث واربعين ديناراً مستوفي الرسوم ؟

وزير الاقتصاد الوطني : لا ، بدون رسوم . السيد كريشان نائب معان : لو اضيفت عليه الرسوم كم يساوي الطن ؟

وزير الاقتصاد الوطني : لو اضيفت عليه الرسوم الجمركية يعني ثلاثة عشر ديناراً تصبح ست وخمسين ديناراً .

السيد كريشان نائب معان : معناه التاجر استفاد .

وزير الاقتصاد الوطني : ما قلنا ان التاجر لم يستفد ، التاجر استفاد ، ما في شك التاجر ربح ،

هكذا من الاصل

وزير الاقتصاد الوطني : بكلامه الجليل خاسرة لأننا نحسب بدون جهازك .

السيد عبيد نائب القدس : لمساعدنا لم نحاولوا تأسيس جمعية لاستوردي السكر حتى نحمي المستهلكين في المستقبل وليس في الماضي ، نحن نريد علاجاً جذرياً .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس .

من الفكر التي حدثت بها رئيس الغرفة التجارية - وارجو ان لا يسجل هذا - من الفكر التي عرضتها على رئيس الغرفة التجارية وبعض التجار تأسيس شركة مساهمة تتولى استيراد السكر والارز والقمح والطحين وتحتكر هذه العملية وتحتفظ طوال عام بطوله بأسعار ثابتة لهذه المواد الرئيسية الغذائية مع ربح محدد نقره بالامتياز لا يتجاوز ١٠٪ قلت ان هذه فكرة واقول لحضرات النواب عنها ولا يعني ان الحكومة تستطيعها لأنها ما تزال بحاجة للدرس حتى تعرف حسنها وسيئاتها .

السيد عبيد نائب القدس : لا نريد ارتباطاً في الاسواق لانه في غلات كثيرة او مدن كثيرة او قرى كثيرة لا نجد السكر .

وزير الاقتصاد الوطني : يا سيدي هذا مضبوط هذا القصد ، وهو احدي التواصي التي توصي منظمة التغذية والزراعة الدولية حتى يحفظ حق المستهلك في الاطمئنان الى انه يشتري السكر بعد يومين كما اشتراه او يشتريه بعد شهر لمدة معينة واذا ربحت الشركة ربحاً أكثر تضعه بالاحتياطي لتغطي ازمة مثل ازمة السكر التي حدثت عندما ارتفع السكر في الخارج ، انما هذه الفكرة كما قلت ارجو ان لا تسجل لأنها لا تزال بحاجة للدراسة مع جميع المعنيين .

فيما يتعلق بالمستنتج في ارجو ان لا تدرجها في الحكومة وهي لم تقرر اصلاً ان تعطي كل المستنتج لبلدية ارجو ولكنها عادت ودرست القوائد التي تنجم عن

الاحتفاظ بقسم كبير من المستنتج لوزارة الزراعة والقصد هو خدمة المزارعين من الاحتفاظ بهذا المستنتج هو خدمة المزارعين لاننا في هذا المستنتج نربي مشاتل لكثير من الاشجار وخصوصاً اشجار الحمضيات التي توزع على المزارعين في تلك المنطقة واي قرار اداري في الدينسا لا يمكن الا ان يكون نوعاً من المصالحة التي تحتل الاجتهاد ويكون هناك حسنة وسيئات ولكنك تحاول دائماً ان تصل الى اكبر عدد ممكن من الحسنة ومن هذا ما تم فعلاً بقضية المستنتج في ارجو .

فيما يتعلق بالمربين اظن ان قانون تسوية ديون المزارعين سيكون بين يدي المجلس الكريم وهو الذي سيجيب على السؤال الذي سأله النائب الكريم فسيما يتعلق بشركتي الكهرباء في ارجو ، ان عملية تصفية الشركتين ستم خلال شهر وان عملية الاندماج شركة الكهرباء في ارجو او نظام الكهرباء في ارجو في شركة كهرباء القدس سيتهي العمل منه خلال تسعة شهور .

اشار السيد الدكتور خريس الى ان الشكوى من الملكية الزراعية في البلد انما هي شكوى من الملكيات الكبيرة ، وارجو ان اخالفه في هذا الرأي ولا سيما ، ونحن على خبرة بواقع الحال في اللواء الشمالي التي تصدر خبرته عنه فالشكوى هناك ليست من الملكية الكبيرة وانما الشكوى من الملكية الصغيرة ذلك ان الاراضي قد جزعت ثم جزعت ثم جزعت فاصبح ان اي عائلة لا تستطيع ان تعيش على ما خصصها من الارض ولذلك فلا خوف فيما يتعلق بالاراضي البعل اما في اراضي السقي فان قانون قناة الغور قد ضمن هذه الناحية وحدد الملكية كما تعلمون بمااتي دون الملكية العليا كما حدد الملكية الدنيا بثلاثين دونماً ومن حيث المبدأ اظن ان الحكومة متفكة ممكن على مبدأ تحديد الملكيات الزراعية .

بموافقة مراقب الشركات ولذلك اظن هذه الحكاية تضبط .

فيما يتعلق بمصانع النجم ، آسف ان الاخ الدكتور خريس استمع الى جانب واحد من القصة وكان يجب ان يستمع الى الجانب الآخر منها عندما اشار الى مقابلي مع صاحب مصانع النجم والمهندس سميسون ، الواقع انني التقيت فعلاً بصاحب المصانع والمهندس او مهندس شركة (بتل) ولكن لمدة لم تزد عن اقراءهم السلام ذلك انني وجدت نفسي في موقف شديد الحرج فان قلت رأيي في هذه الشركة حلت دون اتفاق بين صاحب مصانع الشركة وبين هؤلاء المندوبين الذين كانوا ينوون زيارة الشركة وان قلت غير ذلك خالفت ضميري ولذلك قررت الا ابحت الموضوع مطلقاً ولم اقل رأيي بهذه الشركة اطلاقاً ، في ظني ان الشركة لا تزال قيد الدراسة وقد ساهمت الحكومة حتى الان بمبلغ (٧٠٠٠٠) دينار في هذه الشركة مع العلم بان رأس المال المدفوع في الشركة لا يزيد حتى اليوم عن (٧٥٠٠٠) دينار ، قسم منه تقويم لامتلاكات سابقة وكما قلت ان الحكومة معنية كل العناية بدراسة اوضاع هذه الشركة لتمكين من اتقانها اذا كان اتقانها بالامكان .

اشار الاخ الاستاذ المجلس الى الحماية الجمركية فأرجو ان يكون واضحاً لكم كما هو واضح لنا بأن الحماية الجمركية سلاح ذو حدين لا ادري من هو الاقتصاد العبقري الذي يستطيع ان يضع نفسه في الخط الذهبي او في الخط المستقيم فيما يتعلق بالمبالغة في الحماية او عدم الحماية ولكننا نحاول ما استطعنا ان نقرب من هذا الخط فنحتمي الصناعات الوطنية بشكل يمكن هذه الصناعات الجديدة النامية ان تنمو وان تسيروا على اقدامها ، هذا هو هدفنا الاسامي ولكننا ما زلنا نضرب على ان تزداد هذه الصناعة جودة وان تتمكن من منافسة الصناعة القادمة من الخارج .

اما فيما يتعلق باحتكار التجار او طبقة معينة من التجار لأسهم الشركات ، فأرجو ان اعلن في هذا المجال ان عدد المساهمين في كهرباء عمان (١٨٨٤) مساهماً وان عدد المساهمين في كهرباء الزرقاء (٣٨٠٠) مساهماً وان عدد المساهمين في كهرباء القدس (١٤٥٠) مساهماً وان عدد المساهمين في كهرباء لواء عجلون (٣٨٠٠) مساهماً وان عدد المساهمين في شركة المصفاة (١٤٧٤٧) مساهماً وان عدد المساهمين في شركة الدباغة حوالي التي مساهم وان عدد المساهمين في شركة الزيتون حوالي (١٨٠٠) مساهم .

ومن هذا بطبيعة الحال لا بد انكم تطالبون برقم اخر وهو ما نسبة مساهمة هذه الطبقة المرفقة الغنية من هذه الاسهم ، اذا رغب المجلس الكريم بان تزوده بهذه المعلومات فتحن على استعداد لان تزوده بها ان يعين عدد الاسهم التي يملكها الشخص ، مثلاً من يملك ثلاثمائة سهم فما فوق كم عددهم او من يملك الف سهم فما فوق كم عددهم ، نحن مستعدون ان تزود المجلس الكريم بمثل هذه البيانات التي تدل على ان المساهمة في هذه الشركات ليست حكراً ولا وقفاً على طبقة من التجار .

السيد العظم نائب معان : في الجلسة المقبلة هل يمكن ؟

وزير الاقتصاد الوطني : مستعد .

السيد كريشان نائب معان : مع بيان الاسماء .

وزير الاقتصاد الوطني : الاسماء ، لا ، لا ، ارجوكم .

على كل حال ان قانون الشركات يفرض على كل شركة ان تفتح سجلاً باسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل شخص وان هذا السجل يمكن ان يطلع عليه اي انسان مساهم او غير مساهم

هكذا منه لاصل

ان شركة الفنادق والسياحة لم تمارس اعمال السياحة حتى الآن واني احب ان اذكر بعض الحقائق المتعلقة بشركة الاممنت لان الاخوان الكثيرين اشاروا اليها ، ذلك ان هذه الشركة هي اولى الشركات المساهمة التي انشأت في هذا البلد فكان لها فضل خلق الثقة في المشاريع الكبيرة ودعوة الناس للمساهمة ، ولكن الاسعار اسعار هذه الشركة كأي شركة اخرى تعتمد على مقدار انتاجها قد لا تتمكن من منافسة بعض الشركات التي تنتج اربعة امثال انتاجها ونحن لنا امل كبير عندما يؤسس القرن الثالث ان تنخفض نفقات الانتاج وان تتمكن من تخفيض الاسعار ، الحقيقة الثالثة التي يجب ان نتذكرها ان ٨٦٪ او ما يقرب من ذلك يعود دخلاً للحكومة ، الحقيقة الرابعة التي يجب ان نتذكرها هي ان ربح الشركة محدد وما يفيض عن ذلك الربح لا يوزع على المساهمين وانما نرجو ان يستفاد منه في مشاريع عامة كشروع الجامعة الاردنية وأية مشاريع اخرى يتفق عليها بين مجلس الادارة والحكومة .

السيد الدردار نائب القدس : قلت لمعاليك ان شركة الفنادق لم تمارس السياحة وهي في الواقع تمارس السياحة عن طريق فندق البحر الميت كذلك كونها لم تمارس السياحة بعد لا يعني عدم ممارستها السياحة إطلاقاً لان ترخيصها سياحي وهذا مخالف .
وزير الاقتصاد الوطني : على كل حال اذا كان مقصد الاخ الكرم ان يجري أي تعديل في نص الامتياز بحيث تحول دون ان تتمكن في المستقبل من ممارسة السياحة فاذا على استعداد بعد الاتفاق مع اخواني الوزراء على القيام بمثل هذا العمل .

السيد الدردار نائب القدس : بالاضافة اذا امكن للحكومة من سحب بعض اموالها ووضعها في اماكن اخرى لانه اذا كان مبني على اساس العرض

والطلب وهذا ما يجب ان يبنى عليه ، يستطيع الافراد ان يوفرنا هذا المبلغ ولا يستغلوا القطاع العام .

السيد البينا نائب القدس : اذا سمح لهذه الشركة ان تكون شركة سياحية وفندقية يجب ان يسمح لباقي الشركات .

وزير الاقتصاد الوطني : اتفقنا يا استاذي باننا سنجرب ان نلغي من نطاق مسؤولياتها صلاحية ذلك العمل .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس ما دمنا اشرنا بموضوع الفنادق ، ان شركته بان اميركان في القدس بالنسبة لامتيازها ليس مسموح لها بتعاطي السياحة ايضاً ؟

رئيس الوزراء : نعم ، وهو الواقع ، هذا امتياز له اربع سنين فاذا لم يمسك آراء عملية يمكن ان يبحث .

السيد الدردار نائب القدس : يا سيدي القانون قسائم .

وزير الاقتصاد الوطني : اعطونا فرصة لندرسها ونرى هل هو قرار حكومي او قرار برلماني ، سندرسها ونعطيك الجواب .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : يا سيدي ما هو المانع ما دام عندنا فنادق ونحن ايضاً نواجه عجزاً بالنسبة للفنادق ان تكون شركة اردنية عندها فنادق فخمة جداً وان يكون لها مكاتب سياحية . ما هو المانع .

رئيس الوزراء : يا سيدي سنبحث هذه الناحية وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس : ارجو ان يقل النقاش في هذا الموضوع حتى تتمكن من دراسته وتقديم معلومات عندئذ يمكن النقاش بين الاخ الدردار ومعالي الاخ عاكف بك .

السيد البينا نائب القدس : يا سيدي اذا سمحت نقطه واحدة ،

قلت حضرتك بخصوص الشيكات ، يؤسفني ان ابين ان في يدي كتاب رسمي يقول لي بأن مبلغ الدخل من السياحة يحسب على اساس الارقام التي ترد الى دائرة مراقبة العملة من البنوك والصرافين ومن عدد السياح الوافدين لزيارة البلاد وهذا يثبت ان الدائرة كانت تستند الى ما يورد اليها من البنوك والصرافين .

وزير الاقتصاد الوطني : يا حضرة الاخ الكريم ليس معنى ايراد الشيكات قبل عدد السواح ومعدل اقامتهم ايراداً انها تحتل مكان الصدارة من الدليل القوي على ايراد البلد من السياحة ولكن انا قلت انها احدى الاشارات الى مقدار الدخل ولكنها ليست الرقم الذي يدل على الدخل السياحي وانما الرقم الاقرب الى الواقع هو عدد السواح ومعدل اقامتهم في البلد ومعدل انفاقهم مثل ما نعرفه من حساب كم يكلف السائح في فندق من فنادق الدرجة الاولى ، كم يستعمل سيارات وكم يشتري من ادوات وكم يشتري من هدايا .. الخ كل هذا قدر بستة دنانير السيد البينا نائب القدس : يؤسفني ان اقول انه لم تكن متبعة هذه الطريقة يا سيدي .

وزير الاقتصاد الوطني : وانا اقول لك هكذا يجب ان يتبعوا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب وانتقل الآن الى التحدث عن القبة الثانية من الملاحظات وهي تتعلق بالسؤال :
سأل احد النواب المحترمين عن حصيلة القرض الكويتي وارجو ان يعلم ان القرض قد وزع كما يلي : (٤) ملايين لمشروع اليرموك ، وتكاد الحكومة بالاشتراك مع اللجنة السورية الاردنية تفرغ من اقرار

العطاء الخاص بالدراسات والتصاميم لهذا المشروع الكبير على احدى الشركات الهندسية الاستشارية وستصرف اجور الشركة (٣) ملايين لمشروع القسوفات وتعمل شركة باسوزر الاستشارية على تقدير المخزون من القسوفات في منطقة الحسا ، وقد وصل من المبلغ نصف مليون دينار ، وسيصرف من هذا المبلغ على نفقات الشركة ، وتعزيز الموقف المالي لشركة القسوفات .

وباقى القرض وهو نصف مليون دينار لمؤسسة الاقراض الزراعي ، وقد وافق الصندوق الكويتي مبدئياً على اعطاء القروض التالية : -

٣٠٠,٠٠٠ دينار لشركة فنادق الارض المقدسة .

١٢٥,٠٠٠ دينار لشركة كهرياء لواء القدس .

سأل احد الاخوان اسئلة كثيرة عن شركة اردنية ، لدي معلومات تفصيلية عن هذا الموضوع ولكن ارجو ان لا اصدر رؤوس اعضاء المجلس الكريم بهذه المعلومات لانها ستستغرق وقتاً طويلاً ولكن لجنة حكومية قد اقلت للدراسة اوضاع هذه الشركة وهذه اللجنة ما تزال مستمرة بهذه الدراسة وعندما تفرغ من هذه الدراسة ستقدم من المجلس الكريم بيان مفصل عن هذه الشركة .

تساءل الاخوان النواب عن موضوع البترول وامكانيات وجوده في اراضي الوطن كما تنطرقوا الى اعمال شركات التنقيب التي بقيت عنه ولم توقع لاكتشافه وذكر البعض بما جاء على لسان دولة رئيس الوزراء من ان الحكومة في طريق التعاقد مع احدى شركات الدول التي لا تتأثر بأي نفوذ سياسي للتنقيب عن البترول ليشرع على ادارتها وتشغيلها بحسب جيوولوجيون .

لاأرى من الضروري أن أعيد عليكم ما ذكره كل الذين تعرضوا الى هذا الموضوع بل أكتفي بالرد

هكذا عند الاصل

بصورة مجملة بان ابرن لكم ما يلي ، آملا أن يكون فيه الجواب على الاسئلة التي اثيرت :

١ - لا يوجد في العالم مناطق يمكن تسميتها ببحيرات بترول تمتد تحت بلدان مختلفة وان وجد البترول في باطن الارض يكون منحصرا في خزان جوفي أو أكثر كل منها محدد وليس من الضروري ابدا ان وجد خزان أو أكثر في بلد ان يوجد مثله في اراضي مجاورة أو في نفس البلد أو في بلد مجاور . ليس من دليل - هذا ما يقوله العلم - ليس من دليل على وجود البترول . بالتأكيد إلا وجود هذا البترول وظهوره الى وجه الارض .

٢ - لكي يوجد البترول في اي ارض يجب أن تكون قد توافرت فيها على مر الأزمان الجيولوجية شروط معينة متعددة من أهمها أن تكون تلك الارض قد غمرت بمياه بحار أو مستنقعات مسدة طويلة من الزمن افسحت المجال لتوفر شروط أخرى لوجود البترول .

٣ - ان عمليات الحفر للتنقيب عن البترول هي آخر مرحلة يجب أن يقدم عليها وذلك بالنظر لكثرة تكاليفها وبالتالي عامل المخاطرة الكبير باموال لا يستهان بها فتقدر نفقات حفر بئر عمقها الف متر بمئتين الف دينار وتزيد باضطراب كلما ازداد العمق لهذا ولأسباب فنية عديدة أخرى يجب أن يسبق الحفر مسح جيولوجي دقيق يستهدف تحديد المناطق التي يحفر فيها .

٤ - يتضح مما اسلفت ان عمليات التنقيب عن البترول والحفر لاستخراجه هي عمليات معقدة باهظة التكاليف لم تكن قط من الحكومات بل هي من عمل شركات كبيرة ذات اختصاص واسع ورؤوس اموال جبارة .

٥ - لا اريد بهذا ان اعطيكم شعور باليأس تجاه امكانيات وجود البترول في الاردن كما لا اريد ان اتقي مطلقا اهتمام قيام الحكومة بحفر البترول ولكنتي اعتقد ان الخطوات الواجب اتخاذها للعمل في التنقيب عن البترول هي :

١ - الاستمرار في الانصالات الجارية مع الشركات المختلفة لاجتذابها للتنقيب عن البترول في الاردن :

٢ - استكمال المسح الجيولوجي للاردن والعمل على تحديد المناطق الاردنية التي يكون فيها وجود البترول أكثر احتمالا .

٣ - تجميع المعلومات المتوافرة عن جميع الابحاث الجيولوجية السابقة خصوصا ما تم نتيجة التنقيب عن البترول في التجارب التي مرت .

٤ - استخدام خبير بترول عالمي يستطيع ان يتبع الشركات العالمية الكبرى باحتال وجود البترول وبذلك وبعد اتخاذ هذه الخطوات تكون في موقف أكثر ضمانا ونستطيع فيه ان نقدم على اية خطوة عملية ويبقى ان مهمة الحكومة هي استقبال الشركات التي تود ان تنقب وقد ذكر بعض الاخوان ان هناك شركات تحب ان تنقب عن البترول ونحن على استعداد لان نفاوضها سريعا ولأن نسمح لها بالامتيازات طبعاً في ظل اتفاقات ثنائية تحفظ حق البلد فيما اذا وجد فيها هذا البترول .

الاستاذ الضامن نائب نابلس : على ذكر الحفر تفيد الدراسات الهندسية والجيولوجية ان هناك علاقة مباشرة بين تسرب المياه والبترول وبين تخزينها في الأراضي المجاورة ، عملية الحفر تقلل وتخفف من تسرب هذه المياه الى البلاد المجاورة أو الى الأرض المجاورة كالأرض المحتلة وهذا تقرير علمي اطلعت

عليه بالدراسات الهندسية والجيولوجية ، هذا النبا العلمي يشجع الحكومة على ان تضيحي بأي مبلغ وبأي ثمن في سبيل تقليل وتخفيف هذه الموارد العظيمة للبلاد المحتلة .

الرئيس : يعني هل نعمل سدود في جوف الأرض الاستاذ الضامن نائب نابلس : الحفر ، يعني عملية حفر الآبار الارتوازية ، أي عملية حفر تفيد . وزير الاقتصاد الوطني : هذا يصدق في ظني على آبار المياه في مناطق متقاربة من بعض بحيث اذا حفرت بئران يؤثر حفر البئر الثاني على انتاج البئر الاول ولكن لا ادري اذا كان امتداد خزان البترول تحت الارض ممتد من اسرائيل الى الاردن لا ادري ولا يدري انسان ان هذا صحيح لانه كما قلت خزانات البترول قد تكون خزانات كبيرة وقد تكون خزانات صغيرة ، على كل حال اذا سمحت يا سيدي الرئيس ان يجيب الجيولوجي على هذا السؤال انا ما عندي مانع .

الاستاذ الضامن نائب نابلس : انا احب ان ابرن عبارة الجيولوجيين والدراسات الهندسية تقول هناك علاقة مباشرة بين تسرب هذه المواد وبين خزانات التخزين ، هذا كلامهم ، عملية الحفر نفسها تقلل من تسرب هذه المواد .

الخبير الجيولوجي في وزارة الاقتصادي السيد عصام الخيري : معالي الرئيس ،

هذا لا يحصل ابدا الا اذا كان هناك خزان مشترك بين بلدين متجاورين والحدود بينهما تقسم هذا الخزان ، واقع الامر اذا وجدت خزانات في المنطقة المحتلة مثل هذه لا تكون مشتركة ، الخزان الذي ظهر فيه غاز طبيعي في المنطقة المحتلة بعيد عن خط الهدنة .

السيد العظيم نائب معان : مع تقديري للمستوى اللغوي الجيد الذي تكلم به معالي الوزير عند ما تعرض لموضوع البترول ذكر نقاطا مختلفة كأنما هي مستمدة من خبرة تصلح للحاضرة في معهد بترولي بحيث اننا لم ندرك بعمق ما قصده من بحيرة بترولية او بحار ، ظروف كثيرة طبعاً غامضة لم تفسر الا اني ارى ان النقطة التي تتجاوز عنها معالي الوزير هي التعرض للشركات او المنقبين عن البترول في معسكر غير المعسكر الغربي ، واذا اصررنا على ان المعسكر الغربي هو الذي يستخرج بترولنا فاعتقد مع كرمي العميق طبعاً للمبدأ الشيوعي باعتباري ادين بمذهب اعتقد انه خير مذهب وخير فكر وخير مبدأ ولكنتي ارى اعتقادنا على معسكر واحد وعلى فئة واحدة من الناس ان توصلنا الى بترول في هذا البلد ولو كان قائماً على محيط من البترول . ارجو ان يفسر لنا معالي الوزير هذه النقطة .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس ، حضرات النواب .

استعمال كلمة بحيرة بترول وودت في احدي كلمات النواب وقصدت من الناحية العلمية او قصد المختصون في وزارة الاقتصاد من الناحية العلمية ان يشيروا الى انه ليس هناك بحيرات بترول اسماء الاصطلاحات الاخرى كنت اتمنى ان يذكرها الاخ الغامضة او غير الغامضة لاننا كلنا قد نتفق على تفسيرها السيد العظيم نائب معان : اريد تفسيراً عن البحيرة .

وزير الاقتصاد الوطني : البحيرة لسنراها، لا يوجد في العالم مناطق يمكن تسميتها ... السيد العظيم نائب معان : اريد الجواب اذا سمحت عن هذه النقطة من الناحية السياسية . الرئيس : اذا سمحت الجواب عن هذه النقطة .

هكذا من الفصل

وزير الاقتصاد الوطني: أما فيما يتعلق بالاتفاق مع اية شركة للتقريب عن البترول فقد أعلن دولة الرئيس في أكثر من مناسبة وأظن أننا على حق عندما نعلن من وراء هذا المذيع بأننا على استعداد للاتفاق مع أي شركة قادرة على التقريب ولديها المؤهلات والمال الكافي للتقريب مهما كان لونها ومهما كان البلد الذي تأتي منه والاتصالات مستمرة مع جميع الشركات التي يمكن أن تأتي لهذا البلد لتبحث عن البترول فيه.

السيد العظيم نائب معان: من مختلف البلدان.

وزير الاقتصاد الوطني: من مختلف البلدان، ومن مختلف المعسكرات

فيما يتعلق بشركة مصفاة البترول

لقد وردت تساؤلات كثيرة عن إنتاج وأسعار منتجاتها. وأرجو أن يكون فيما يأتي إجابة واضحة من هذه التساؤلات.

١ - أحب أن أؤكد قبل كل شيء أن الحكومة تراعي دوماً أن تكون اتفاقية الامتياز المعقودة مع الشركة مطابقة نصاً وروحاً، وأن المصفاة قد أنشئت بناء على دراسات اقتصادية وليس كما ذكر بعض النواب من أنها لم تدرس وأن جميع منتجات المصفاة تباع في الوقت الحاضر بأسعار مساوية لأسعار البيع قبل البدء في إنتاج المصفاة أو أقل منها. ولكنها ليست بأي حال من الأحوال زائدة عن تلك الأسعار.

٢ - ينتج عن عملية تكرير النفط في مصفاة البترول الغاز السائل (البوتوغاز) والبنزين والكاز والسولار والقيول أويل والأسفلت بكميات متفاوتة. ومن عملية التكرير تلك نجد أن بعض الكميات المنتجة تكفي حاجة الاستهلاك المحلي وبعضها ينقص عن الحاجة. فبينما يعادل الإنتاج من البنزين والغاز السائل الاستهلاك في الوقت الحاضر تقريباً نجد أن الإنتاج من القيول أويل والأسفلت يزيد عن تلك الحاجة.

هذا في حين أن إنتاج الكاز والسولار ينقص عن متطلبات الاستهلاك المحلي. ولذلك تقوم الشركة باستيراد الكميات الضرورية من هاتين المادتين لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

وأود أن أبين أيضاً أن الشركة لا تستورد كميات السولار والكاز معفاة من الرسوم بل هي تدفع ديناراً و(٥٧١) فلساً رسوماً عن كل طن سولار مستورد كما تدفع خمسة دنانير و(٦٩٣) فلساً رسوماً عن كل طن مستورد من الكاز. كما أود أن أذكر بأن دخل الحكومة من الرسوم المستوفاة على منتجات الشركة ومستورديها بلغت في سنة (١٩٦٢) (١٠٠٠.١٦٠) ديناراً. هذا مع العلم بأن مشتريات بعض المؤسسات من المحروقات معفاة من الرسوم.

٣ - أما بالنسبة لأسعار المحروقات فإن الحكومة تعيد النظر فيها بين وقت وآخر في ضوء الصالح العام وطبقاً لمتطلبات الإنتاج والاستهلاك. فلما رأيت الحكومة أن بالامكان الاستعاضة عن استهلاك الكاز الذي تعاني المصفاة نقصاً في إنتاجه، بالغاز السائل قامت بتخفيض سعر الغاز السائل مرتين بحيث أصبح سعر الاسطوانة ٦٧٥ فلساً بينما كان قبل بدء إنتاج المصفاة ديناراً و(٧٠٠) فلساً. وقد ساعد هذا التخفيض الكبير في سعر الغاز على زيادة الأقبال عليه أقبالاً يتناسب مع ذلك التخفيض بينما لم يزد استهلاك الكاز إلا زيادة طفيفة. فقد زادت نسبة استهلاك الغاز في السنة الأخيرة فقط ١٧٣٪ عما كانت عليه في السنة السابقة، مع أن نسبة الزيادة في استهلاك الكاز بلغت ٢٠٧٪ فقط.

وفي الوقت نفسه خفضت الحكومة سعر القيول أويل الذي تملك المصفاة فائضاً منه بحيث أصبح سعر الطن سبعة دنانير بعد أن كان قبل بدء إنتاج المصفاة ثمانية دنانير و(٥٠٠) فلس وهي تهدف بذلك إلى

الاستعاضة به عن استهلاك السولار، الذي ينقص إنتاج المصفاة منه عن الاستهلاك، وقد اخلت بعض المصانع ولا سيما شركة الكهرباء بحول المولدات من مولدات تسير على السولار إلى مولدات تسير على القيول أويل.

هذا وستنظر الحكومة في أسعار المحروقات مجدداً وفي إمكانية التخفيض. ولكن لا بد هنا من أن أذكر أنه حين وضع أسعار المحروقات المختلفة تتحمل عادة بعض الأصناف فوق السعر الناتج عن تخفيض أسعار الأصناف الأخرى، ولهذا نجد مثلاً أن أسعار بعض تلك المواد في الأردن ارتفعت منها في البلاد العربية الأخرى بينما نجدها أصنافاً أخرى من المحروقات تباع هنا بأسعار أقل من تلك الأسعار التي تباع بها في البلاد الشقيقة.

٤ - أن حصر استيراد اسطوانات الغاز السائل في شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة لا يهدف إلى مساعدة الشركة في الاستغلال بل قصد به توفير عنصر السلامة في الاسطوانات إذ تقوم المصفاة باستيراد الاسطوانات طبقاً لمواصفات معينة تشتمل على جميع الشروط الواجب توافرها لضمان السلامة العامة. هذا بالإضافة إلى أن الامتياز الممنوح للشركة يحرص فيها حق توزيع وبيع جميع أنواع المحروقات التي تنتجها ومع ذلك فإن الشركة تقوم بتعبئة الاسطوانات التي يملكها الموزعون. أما مبلغ النصف دينار السلي تقاضاه الشركة من الموزع سنوياً اجرة مقابل استعمال اسطوانة فهو إجراء عادل. ولا تمتد الحكومة أن فيه أي إجحاف بحق الموزعين لأن ما تجتمعه الشركة اجرة الاسطوانة الواحدة يعادل الاستهلاك الطبيعي لما بحيث تصبح مستهلكة تماماً وغير قابلة للاستعمال بعد تسديد ثمنها.

أما الكفالة التي تطلبها الشركة من الموزع مقابل فقدان الاسطوانات فهي كفالة بنكية. ولا تدفع قيمتها نقداً لتتمكن الشركة من استئجارها، وهذا الإجراء هو إجراء تحفظي لضمان سداد ثمن إبقاء اسطوانته تفقد عند الموزع ولا إجحاف فيه عليه.

وأحب أن أشير في هذا المجال إلى أن الترتيب الذي اتخذته الشركة مؤخراً بشأن تسليم الاسطوانات ملأى إلا أن الموزع بعد أسبوع من تسليمه إليها فارغة إنما هو ترتيب اضطراري ومؤقت أما لزيادة نسبة استهلاك الغاز السائل التي بلغت هذا العام ١٧٣٪ وكان من نتائج ذلك عدم استطاعة أجهزة تعبئة هذه المادة في الشركة تلبية جميع الطلبات حالاً.

٥ - يصرف اهتمام خاص لتدريب وتزويج الشركة تدريباً فنياً وقد تمكن من الاتفاق مع إحدى شركات البترول الأجنبية على إيفاد عدد من المواطنين الأردنيين بقدر خمسة أشخاص للتدريب في هذه المصافي التي تقلعت تقدماً علمياً كبيراً.

٦ - لقد أوعزت الحكومة بالكشف على عدادات جميع مضخات المحروقات في الأردن. وطلب من أصحاب المضخات تبسيط تلك العدادات. وستستمر الحكومة في متابعة هذا الموضوع.

٧ - أما موضوع قيام الشركة بتوزيع المحروقات مباشرة فإنه تحت الدراسة في الوقت الحاضر. السيد أبو الراحب نائب عمان: معالي الرئيس بالنسبة لهذا الموضوع اعتقد أن الأسعار ما زالت عالية إذا ما قورنت بالأسعار المستوردة والتي أحمل هنا صفحة من تقرير شركة مصفاة البترول أن مساهمة البنزين تباع في شركة مصفاة البترول بـ (١٩٢٨٨) ديناراً علماً بأن سعر البنزين المستورد إلى ميناء العقبة هو (١٤٤٠٦) ديناراً نصيب إليه

هكذا من الأصل

(٢٥٠٠) ديناراً للنقل فيصبح ما يقارب السبعة عشر ديناراً علماً بأن المصفاة لا زالت تباع هذه المادة بحوالي دينارين زيادة عن السعر المستورد أما بالنسبة لمادة السولار فإن سعر الديزل وارد إلى العقبة (٩٥٤٢) ديناراً علماً بأن المصفاة تباع هذه المادة بـ (١٦٣٩٩) ديناراً ، اعتقد أن الربح الصافي لكل طن من الديزل المستورد هو حوالي دينارين إلى دينارين ونصف ، كذلك نستطيع أن نستورد هذه المادة من رومانيا بسعر أقل من أية شركة أوروبية أخرى بدنانير . قامت شركة حديثة بمراجعة بعض الشركات في العراق واستعدت على أن تستورد هذه المادة وتبيعها في أسواق الأردن بثلاثة عشر ديناراً للطن الواحد علماً بأن معالي وزير الاقتصاد ذكر على أن مهنة البترول قامت على دراسات اقتصادية صحيحة والجميع يعلم أن الظروف التي قامت بها المصفاة هي ظروف سياسية وإدارية ولحاجة البلاد لتلك المحروقات بالنسبة للظروف التي مرت على البلاد قامت المصفاة ، فإن المستهلك الأردني لا يزال يتحمل مبالغ باهظة ثمناً لتلك المحروقات فاعتقد أننا باستطاعتنا دراسة هذا المشروع ثانية مع مراجعة الميزانية النهائية لهذه السنة اعتقد أن الأرباح طائلة جداً والتقدير بالنسبة للاستهلاك خاطئة ، لذلك أرجو من الحكومة أن تقوم بإعادة النظر بالنسبة للميزانية الختامية للمصفاة وتقديم تقرير عن صحة هذه الميزانية .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

لا أدري إذا كنا نصدر عن نفس الأرقام أو عن نفس المعلومات ، أمامي تقرير مجلس الإدارة السنوي السابع والميزانية العمومية لسنة ١٩٦٢ وبين في الصفحة التاسعة أسعار السوائل والمحروقات قبل إنشاء المصفاة وبمناشأ المصفاة والسعر الحالي التي اتفقت الحكومة الحالية مع شركة المصفاة على

تطبيقه وفي جميع هذه يدوا أن هناك نقصاً أو تناقصاً في الأسعار ما عدا في سعر البنزين الذي لم يتغير أما في بقية الأسعار الأخرى فقد تناقصت بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٣٠٪ هذا من حيث تناقص الأسعار ولكن - وإن الشركة كانت في كلمة سابقة - تربح أو معدل توزيع ربحها ١٣٪ هذا هو الذي ستوزعه الشركة ليس في الاحتياط ما يثبت أنها كسبت أموالاً لتستفيد منها في أغراض أخرى ما عدا سداد القرض الذي هو رأسمال ثابت بالنسبة للشركة كل هذا يدعونا أن نقبل ملاحظة النائب الكريم بأن نعيد النظر وندرس الموضوع في ضوء هذه الأرقام أما أن نحكم بأن هذه المنشأة الوطنية لم تقم على دراسة وإن نعيد النظر في قيامها نفسه فهذا ما أرجو أن لا يكون في ذهن النائب بالنسبة للأسعار والكلفة ما في شك أنه يجب أن نعيد النظر وسنعيد النظر ، هذه عملية دورية سنأخذ بها .

السيد حجازي نائب الخليل : كلمة بسيطة على ضوء تخفيض الأسعار ، أرجو أن ألفت النظر إلى أن تخفيض سعر السولار والكاز أهم بكثير من تخفيض سعر البوتاغاز لأن البوتاغاز تستعمله الطبقات الأخرى أما المزارع فيستعمل السولار والشعب أكثره يستعمل الكاز .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس ،
حضرات النواب المحترمين

عندما ننظر إلى موضوع ، أي موضوع ، من زاوية تبين لك وجه الحق فيه ولكن عندما ننظر من الزاوية الأخرى ترى حقاً آخر وعندئذ نحار - كما قلت - في أي قرار إداري ، تحار بين المبادئ المتناقضة والمتعارضة التي تدخل في نفس الصورة ، بطبيعة الحال إذا كنت تحب أن تخفض أسعار الكاز والسولار فيجب أن ترفع أسعار البنزين وإذا

٥ - تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين ووسطاء

الاستيراد عن طريق قانون هو الآن تحت الصياغة .

٦ - فيما يتعلق بالحد من استيراد الكياليات وتسهيل استيراد المواد الغذائية فإن الحكومة ستشكل لجنة لدراسة هذا الموضوع دراسة شاملة كلية .

٧ - إنشاء شركة ملاحية عربية وهذا موضع بحث المجلس الاقتصادي العربي وقد قررت الحكومة الأردنية الموافقة على الاشتراك في هذه الشركة وتأدية ما يصيبها من رأسمالها .

٨ - تحسين أوضاع القوة العاملة عن طريق تعديل قانون العمل والعمل ويدرس الآن هذا التعديل في وزارة الشؤون الاجتماعية ، كما أن الحكومة قد قررت مؤخراً تسليف لجنة لدراسة شؤون العمال في الشركات الكبيرة من حيث تأمين الضمان الاجتماعي والخدمات الطبية وبناء المساكن ، وقد بدأت اللجنة الدراسات .

٩ - توزيع الصناعات توزيعاً عادلاً في المملكة ولكن يجب أن لا ننسى الشروط الأساسية والاسس الصحيحة لاختيار مواقع هذه الصناعات .

١٠ - العمل على التضامن والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية الشقيقة لترسيخ قواعد الوحدة الاقتصادية بينها على اسس متينة وأرجو أن تؤكد للمجلس بأن المملكة الأردنية الهاشمية كانت سباقة لتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقد عقدت اتفاقيات ثنائية مع أربع من الدول العربية لتعزيز الاسس والمبادئ الواردة في اتفاقية الوحدة وإذا ما اتفقت الدول العربية على تأسيس سوق عربية مشتركة فسنكون سباقين للانضمام إلى هذا السوق .

١١ - إنشاء مصنع للاسمدة الكيماوية للاستفادة من الثروة المعدنية المتوافرة في البلاد .

رفعت أسعار البنزين عندئذ أول من يتأذى السواقون الذين تسير سياراتهم على البنزين والذين يتنافسون أصحاب سيارات الديزل وهنا تدخل في حلقة مفرغة ولكن لا يعني هذا مطلقاً أننا لن نعيد النظر في هذه الأسعار وربما وصلنا إلى نتيجة حتمية كأن نرفع سعر البنزين ونخفض الأسعار الأخرى ولكن أرجو أن ينتهي من ذهن الأخوان النواب بأن هناك استقلالاً فاحشاً في الموضوع .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين
وآتي الآن إلى الفقرة الثالثة من ملاحظات النواب .

انني أشكر لكم ما وردني كلما تكلمتكم من اقتراحات بناءه وستجد هذه الاقتراحات من الحكومة سرعة في الاستجابة وإخلاصاً في التنفيذ ، ولكن قبل أن أمضي في ذكر هذه الاقتراحات أرجو أن أشير إلى أن مجلس الأعمار يقوم بوظيفة المجلس الاقتصادي الأعلى الذي اقترح بعض النواب تشكيله ذلك أنه يمثل القطاعين الخاص والقطاع العام تمثيلاً متناسباً ويعتمد على خبرة من خبراء أردنيين وعرب وخبراء أجانب في دراساته ولكننا سنسعى كل السعي لإطلاع الرأي العام على نتائج هذه الدراسة .

فيما يتعلق بالاقتراحات أخص بالذكر ما يلي :
١ - تفضيل الصناعات الوطنية على الصناعات الأجنبية عند شراء اللوازم الحكومية بإلغيات رئاسة الوزراء المتعددة في هذا الشأن تؤكد موقف الحكومة من هذا الموضوع .

٢ - فتح باب الاستيراد من مختلف بلاد العالم شريطة أن تفضل الدول التي تستورد الإنتاج الأردني .
٣ - إلغاء رسوم الاستيراد المفروضة على الاسمدة وسيصبح هذا الإلغاء نافذ المفعول بعد صدور العدد اللاحق من الجريدة الرسمية .

هكذا من الفصل

١٢- التوكيد على الاستمرار المنتج .

١٣- تشجيع الجمعيات التعاونية للتسويق والجمعيات التعاونية بشكل عام .

١٤- اجتذاب رؤوس الأموال العربية والاجنبية ولا سيما من اخواننا المغتربين لقبول مشاريع التنمية الاقتصادية .

١٥- الاسراع بتأسيس البنك المركزي .

١٦- مراقبة الشركات المساهمة والخاصة وفي قانون الشركات المقدم لمجلسكم كثير من النصوص التي تمكن وزارة الاقتصاد من القيام بهذا الاشراف قياما فعلا وقويا .

السيد كريشان نائب معان : لما كان من سياسة هذه الدولة تنمية الصناعة المحلية وتشجيعها نرى امامنا شكوى من شركة الانماء الصناعية المساهمة المحدودة باحالة عطاء الشاغسات للجيش العربي الاردني على شركة تستورد من اليابان في حين انه قدمت اسعار من شركة الانماء الصناعي قد تكون اقل من ذلك .

وليس الوزراء : نعم يا سيدي ، صح .

السيد كريشان نائب معان : وكان دولة رئيس الوزراء شجع في المرة السابقة بالانسيمنج الاولوية في شراء الاشياء من شركات الانماء الصناعية المحلية التي معظم عمالها كلهم من الاردنيين .

رئيس الوزراء : يا سيدي عندما استمعت الى الشكوى في هذا المجلس على هذا الموضوع استدعيت اصحاب الشركة وقلت لهم على الاقل ساوا السعر الاجنبي او ارتفعوا عليه قليلا جاءوا يفرضون رأيهم وقالوا نحن نريد السعر الفسلافي ، ميزانية الجيش المخصصة للشاغسات معروفة الكمية ، عندما يفرق السعر اكثر من عشرة الاف دينار يصبح فيها نظر ، ستصلكم الى هذا المجلس مشكلة اخرى ، مشكلة الاحدية الفرق بين السعر الخارجي والسعر المحلي (١٤٠٠٠٠) ؟

دينار تساوي ثمن المصنع خمسة او ستة مرات ، شروطنا في الصناعة المحلية ان تكون معقولة لا اكثر ولا اقل مع الجودة ومع تقديم كافة المساعدات الممكنة اما ان يأتي صانع احذية بمحجة الصناعة الوطنية ويترقي ب ١٤٠٠٠٠ دينار اعتقد ان ميزانيتها لا تتحمل .

السيد الهلسا نائب الكرك : شركة الدباغة هي التي اسعارها عالية .

رئيس الوزراء : نفس الشيء يا سيدي ، وارجو ان يعلم المجلس الكريم ان هذه الشركة بالذات عندها تمهدات للجيش ببضعة مئات الآلاف من الدنانير .

السيد العظيم نائب معان : الارقام الواردة هنا اما ان تكون صحيحة كما وردت في مذكرة الشركة او ان تكون غير صحيحة فاذا كانت ارقام غير صحيحة فنحن لسنا على استعداد ان نفضل لشركة وان يضللنا افراد بارقام خيالية وان كانت هذه الارقام صحيحة ارجو ان تكون موضع دراسة من الحكومة .

رئيس الوزراء بجماعتي يا سيدي ، وهي موضع دراسة ، أنا احضرت اصحاب الشركة وقلت لهم هذا سعر خصمكم وفسخت العطاء واعدنا الموضوع من جديد وقلنا لهم استعدادنا لكم بالدرجة الاولى ولكن كونوا معقولين ، لا مانع فلسين زيادة ، لا مانع قرش زيادة ، اما اذا زادت عن ذلك يصبح على ...

السيد كريشان نائب معان : الا يمكن اعادة النظر ؟

رئيس الوزراء : لا ، لا يمكن ، هذا لا يجوز ، بمحجة الصناعة الوطنية ندفع ما يوازي ثمن مصنع احذية خمسة مرات تصبح المسألة ثقيلة ؟

فيما يتعلق بالتجارة

١ - التعاون الوثيق بين الاقطار العربية .

فيما يتعلق بالصناعة

١ - تشجيع الصناعة وتقديم لها الحماية الكافية حتى تعيش وتتقدم .

في كل هذا نحن نحب ان نؤكد بان نسبة زيادة الدخل القومي في المملكة الاردنية الهاشمية في السنوات الخمس الاخيرة كانت ١٥ ٪ وفي ظني ...

السيد الهلسا نائب الكرك : واحدة من اثنين اما اننا نثق ببعضنا او لا نثق ، عندكم فرصة اما ان تأخذوا بجمارك او تحصروها بدون جمارك والصناعة المحلية تتركها .

وزير الاقتصاد الوطني : نحن وانتم طرفان في شغلة ، نحن وانتم واحد ، ما فيش انا وانتم ، انتم الذين ستفرون ووزنة الجيش غدا .

السيد الهلسا نائب الكرك : سيدي كلمة واحدة اقولها في قضية الاحدية بالذات ، انا اعرفها ، كان عندهم موافقة من الجيش والجيش ارسل خبراء من وزارة الاقتصاد وعينوا سعرا ، ربحهم بالخلعاء الواحد اربعة قروش ، السبب ان جميع المواد الاولى ياخذونها من شركة الدباغة التي هي ٥٠ ٪ زيادة ، ما ذنبهم دعوهم يستوردون من الخارج ...

السيد العظيم نائب معان : القضية مأساة في بلدنا ، ٢٢ مصنع شماغات في اليابان تنكاتف كلها وليس في اليابان ياباني واحد يلبس شماغا ، لاردن كلها تصنع ، الاثنان والعشرون مصنعا تنكاتف كلها وتقدم ٣٠ ٪ دعماً اقتصاديا من صندوق الدعم الاقتصادي فاذا الشيء في بلدنا شركة او شركتان او اكثر تقبل ان ننظر اليها نظرة جديده .

وزير الاقتصاد الوطني : هل لي ان ارجو المجلس الكريم في هذه الناحية بالذات ان يقدم العضو سؤالاً ونحن مستعدون ان نعطي الجواب كاملاً على هذه القضية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين اظننا نتفق في سياستنا الاقتصادية على المبادئ التالية :

١ - رفع مستوى حياة المواطن الاردني .

٢ - تعديل الميزان التجاري .

٣ - الاستغناء عن المعونات الخارجية .

فيما يتعلق بالسياسة العامة

السياسة العامة هي حرية التجارة

١ - الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي ضمن التوجيه الذي يمنع الاحتكار .

٢ - استغلال مواردنا المادية والبشرية .

٣ - توزيع انتاج التنمية الاقتصادية على مختلف فئات الشعب توزيعاً عادلاً .

فيما يتعلق بالزراعة هدفنا

١ - زيادة مساحة الاراضي المزروعة سقياً .

٢ - تحديد الماكينات الزراعية .

٣ - تنويع الانتاج وابتعاد اسواق خارجية .

٤ - منح القروض الزراعية وتقديم للمشورة الفنية للمزارعين .

فيما يتعلق بالثروات المعدنية هدفنا

١ - التحري عن الثروات المعدنية واستغلال المعدنين الكيبرين وهما : القوسفات واليوتاس .

فيما يتعلق بالسياحة هدفنا

١ - زيادة عدد السواح في المملكة وان توضع الدخول من السياحة .

السيد عبده نائب القدس : احب ان اشرح له ابي وزير الاقتصاد والمجلس الكريم ، هناك اسعار سياسية ، كما أن المناطق الشرقية تتبع بضائعها بأقل من اسعار المناطق الغربية فيجب اولا ان تحمي الصناعة وفي حالات ان يقدم العطاء لمصنع وطني وتراقب الانتاج والاسعار لأن غرضنا هو تنمية الصناعة فاذا اردنا ان ننمي الصناعة يجب ان لا تنهم بالاسعار الخارجية لان الاسعار الخارجية تريد ان تدخل الاسواق ، فاني اطلب من معالي وزير الاقتصاد ان يهتم بهذه المواضع ليس على الاسعار ولكن على روح السياسة الاقتصادية .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس حضرات النواب اننا لسنا غافلين عن الحقائق التي ذكرها النائب الكريم ونعلم أن هناك اغراق احيانا الاسواق في الخارج من دول هنا وهناك وان هذا الاغراق قد يؤثر على الصناعة المحلية ومن هنا نضطر احيانا الى منع الاستيراد اصلا حتى نمنع من هذا الاغراق ولكن انتم تنادون بعدم الاحتكار وعدم الاستغلال فاذا كانت شركة وحيدة في البلد وتظن انها الوحيدة تستطيع ان تطالب باسعار اعل من المعقول لا أظن انكم تطالبون بحماية هذه الشركة من زاوية ومن زاوية اخرى في بعض الحالات قد نجد انفسنا من مصلحة البلد ان نشترى بعض البضاعة لانك تباع بضاعة اخرى مكلمة عندك وتريد ان تخلص منها فتأتي ببضاعة ثانية ارخص من الانتاج المحلي وبغض الوقت تكون دخلت الثمن من انتاج آخر مكسب عندك وبهملك ان تصرفه واذا اراد النائب فانا مستعد ان اطلعه على الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع .

السيد السلواني نائب القدس : يعني هذه الارقام المذكورة في المذكرة التي وصلتنا اليوم غير صحيحة ؟

وزير الاقتصاد الوطني : اننا لم اطلع على هذه المذكرة وارجو ان يتيح لي المجلس دراسة هذه المذكرة كما درسوها لاجيب على السؤال بما يتعلق بهذه النقطة بالذات وفيها يتعلق بالأحذية أيضاً ووزارة الاقتصاد مستعدة لأن تقدم التفسير قبل ان تتخذ قرار احالة العطاء لاي نائب يمينه الامر وعندئذ نضع امامه الحقائق حتى يشترك معنا في اتخاذ القرار في المرحلة الاولى على ان لا يخاسبنا عليه بعد أن نقرغ منه السيد السلواني نائب القدس : هل نحن نضلل ؟ وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس حضرات النواب ،

ارجو ان اختم جوابي أو بياني في هذا الموضوع بجملة قصيرتين اولاهما ان الدخل في المملكة قد زاد في في السنوات الخمس الاخيرة بنسبة ١٥٪ في السنة وهذه زيادة عالية جداً تطمعنا بان نصل ونحقق الاهداف التي يرمي اليها الاقتصاد الاردني ولكني لا احب ان اترك هذا المنبر قبل ان اشير الى ان الحكمة الكبرى التي استهدت بها وزارة الاقتصاد وجميع الهيئات العاملة في ميادين الاقتصاد الوطني هي حكمة جلالة ملكنا المفدى عندما دعى الى بناء هذا الوطن وخدمة هذه الامة . والسلام عليكم

السيد ابو الراغب نائب عمان : معالي الرئيس ، اذا سمحت ، لي رجاء بسيط من الحكومة انه في المستقبل اذا قامت بعض الهيئات والمؤسسات بالطلب من وزارة الاقتصاد بالسماح لها بانشاء اي مشروع صناعي أن تقوم وزارة الاقتصاد بدراسة جدوى هذا المشروع لئلا تنشأ هذه المشاريع على حساب هذا البلد والمستهلك

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس حضرات النواب ،

ان في مجلس الاعمار الآن ثمانية عشر دراسة

لجلوى الاقتصادية للمشاريع التي يمكن تأسيسها في هذا البلد وهذه الدراسات قد أعدتها خبراء فنيون مختصون واهياناً شركات استشارية تستقدم لهذا الغرض لاننا لا نملك نحن كل العلم الذي نحتاج اليه لتأسيس صناعة جديدة وهذه الدراسات موجودة في مجلس الاعمار ويمكن لاي من الاعضاء المحترمين الاطلاع على هذه الدراسة .

الاستاذ الضامن نائب نابلس : على ذكر التساؤل في كلمتي تساؤل لم يجب عليه معالي الوزير يتعلق باعفاء الرسوم على المرطبات والتساورير الزجاجية .

وزير الاقتصاد الوطني : ان استيراد المرطبات انما هو محصور على استيرادها من سورية بموجب اتفاقية ثنائية بيننا وبين حكومة سورية الشقيقة وبموجب هذه الاتفاقية تعفى جميع المنتجات السورية والمنتجات الاردنية من رسوم الجمرك .

السيد عبده نائب القدس : لا اريد ان انتم هذه الجلسة قبل ان اعلق على بيان معالي الوزير الاقتصاد الذي انتقل من دكتور في الآداب والعلوم الى دكتور في الاقتصاد وانه قد ادار هذه المناقشة بروح بناءة وعلمية ولكن المهم ليس ان نعطي بيانات المهم ان نتعاون ، تعاون هذا المجلس الكريم مع الحكومة في بناء كيان هذا البلد ليطمئن الشعب على كيانه الاقتصادي وبعدها يطمئن على الاستقلال السياسي لأننا يجب ان نتعاون واستحمل الانتقادات ونتحمل الشكاوى بروح طيبة وهذا قد أداره معالي الوزير واقدرة حق التقدير ولا شك ان زملائي المحترمين يشاركوني هذا الرأي

.....

٥ - كلمة دولة رئيس الوزراء

رئيس الوزراء : معالي الرئيس حضرات النواب

الواقع الشيء الذي اريد ان اختم كلامي فيه انه ما في شك هذه المناقشة الاقتصادية كانت ذات فائدة عميقة على الأقل بالنسبة لوعينا لمختلف الشؤون الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية سياسة بشرية وهي مدروسة بمخطط موجود في برنامج الخمس سنوات وهذه الحكومة مستعدة استعداداً كلياً لمناقشة أي مخطط واي موضوع ، هناك كثير من الشكاوى . هناك كثير من الاخطاء وكل شيء يحتاج الى اعادة نظر ، الشيء الذي احب ان اقله هو الرد على الاخ عاكف الفايز انه لا البيان الاقتصادي ولا كلام النواب قد استفدنا منه ، الواقع استفدنا منه من كافة الانتقادات التي تقدم بها النواب حتى تلك التي نعتقد انها غير صحيحة وبغض الوقت عرضنا عليكم مخططنا وهو موجود بكتاب هذا الكتاب لا يمنع في المستقبل ان يتقدم احد الاخوان هنا ويدرسه ويقول ان الخطة الاقتصادية الموجودة فيه خاطئة ويجب ان تكون كذا وكذا المهم ان البحث عن الاقتصاد بحث يعتمد على ارقام ، يعتمد على تقارير ويعتمد على دراسة ، ومخطط الخمس سنوات الذي سيتحول الى مخطط سبع سنوات موجود بين أيدي الاخوان النواب وفي وسعهم بكل وقت بعد ان تتوفر لهم الدراسة الكاملة عن كل مشروع ان يأثروا ليقولوا هذا خطأ وهذا خطأ بشرط ان يقولوا الطريق الاصح هو كذا وكذا ، يعني قصة لماذا لا يأكلوا بسكوت موجوده دائماً ، القصة يجب ان تدرس الامكانيات المالية والبشرية كما قال الدكتور خريس ، تدرسوا عشرات الظروف ، القصة مثل المشي بين مختلف الاجتهادات اذا خفضت التعرفة الجمركية ينخفض سعر السلعة

هكذا منذ البدء

الرئيس : انتهى البحث ونأتي الى تحديد
الجلسة القادمة .

٦ - تعيين موعد الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة الساعة الحادية عشرة
صباح يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٣/٣/٢٧ والآن
ارفع هذه الجلسة .

« ورفعت الجلسة »

بنفس الوقت من جهة الحكومة تنخفض خدماتها فكلها
عمامة الواقع لازوم لان اقول كالمشي على الحبل انما
هي موازنات من عشرات الجهات والاقتصادي الذي
يدعي انه يقدر ان يمشي على الصراط اظن انه غير
موجود لانه عمل بشري وبالفعل وليس بجاملة
دبلوماسية انا شخصياً استفدت من هذه المناقشة
الطويلة باعتباري غير مختص بالاقتصاد وبالتالي
اتقدم بالشكر الى الاخوان وبالشكر الى زميلنا
وزير الاقتصاد .

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

سكرتير عام مجلس الأمة بالوكالة
نزار الرافعي

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

تعريف

- ١ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعمون ، خليل عصفور ، ناظم موزوق .
- ٢ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدادي .

وقائع العدد

- ١٣ -

٥٥٠

- ١ -

عطوفة رئيس مجلس النواب البستاني - بيروت

قرر مجلس النواب الاردني بجلسته المنعقدة هذا اليوم مشاركة لبنان الشقيق حزنه بالقاجمة الاليمة التي
حلت في البلد الشقيق بفقد النائب الجريء المرحوم اميل البستاني الذي فقدته الوطن العربي بكامله ، واني ابعث
لسيادتكم واعضاء المجلس النيابي الكرام وآل البستاني خالص الغراء ، وانا لله وانا اليه راجعون .

رئيس مجلس النواب الاردني
صلاح طوقان

- ٢ -

دولة رئيس الوزراء الالخم

بعد مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الحادي عشر لسنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ وبعد الاستماع الى رد الحكومة على
هذه المناقشة وتجاوبها مع اعضاء المجلس وديوان المحاسبة في كثير من الامور التي تعود على المصلحة العامة وعلى
الخير بالالفائدة المرجوة .

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١ توجيه
شكره لحكومته الرشيدة على هذه المساندة والتجاوب :

واني اذ ابلغكم ذلك ، اتمنى لدولتكم ولزمالك الكرام اصحاب الساحة والمالي الوزراء التوفيق والنجاح
في ظل جلالة ملكنا المفدى الحسين بن طلال اعزه الله .

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

- ٣ -

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

اشير الى كتابكم رقم ٨٧٦٣/٤٥/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١ .
ان مجلس النواب الذي ناقش بدقة واهتمام تقرير ديوان المحاسبة (الحادي عشر) لسنة ١٩٦١ - ١٩٦٢
تقديرا منه لمجهود الديوان في هذا الحقل ، قرر في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة
بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١ توجيه شكره الى جميع موظفي الديوان على اختلاف درجاتهم .
واني اذ ابلغكم ذلك اتمنى لكم استمرار التوفيق والنجاح .

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

هكذا منه الفصل

القوانين الموقرة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة للاسباب مع بيان المراحل التي وصلت اليها

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امحل مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
١ ٥٢١ مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٧ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣ - بناء على طلب الحكومة تأجيل النظر به قر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية لدراسة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد . ٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امحل مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢ ٥٣٦ مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ٦٠	١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم باعادة هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التعديلات والتعديلات عليه وتهدية من اجل ادخال التعديلات وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته اليها . وقام السيد بريق كساب مسالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢ .	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبول القانون بصيغته الجديدة ٣ - قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢ الموافقة على تأجيل النظر به الى ان تعين الحكومة بمرور ثلثين جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .
٣ ٥٤٤ قانون موقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانوني رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة عليه كورد من الحكومة بقراره تاريخ ١٩٦٠/١١/٨	١ - احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٠ و ١٩٦٢/٢/١٢ المجلس برفض هذا القانون ٣ - قرر المجلس في جلسته الحادية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٣ الموافقة على تأجيل النظر به الى ان تعين الحكومة بمرور ثلثين جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة .

رقم	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١١	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الإردنية المساهمة بخبر وفقر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٢٣	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٢	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٣	قانون تعويض موظفي مجلس الأعيان المرشحين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٢٣/٣/١١ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .	
١٤	قانون فائدة القرض الشرقية الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٢٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٥	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٦	قانون الجامعة الأردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٧	قانون تجديد الأراضي المكملة داخل مناطق البلديات الموقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٢٣/١/٢٤ المجلس برفض القانون . ٣ - قرر المجلس في جلسته الثانية للخدمة بتاريخ ١٩٢٣/٢/٥ تأجيل النظر به وأصاحبه إلى اللجنة القانونية ثمرة أخرى لدراسة جديدة مع متبني الحكومة	

و قد تم قرار جديد إلى المجلس ولا يزال قيد النظر للجنة

رقم	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١٨	قانون تنظيم الميراثية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة ٢ - أوصت اللجنة المالية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ١٩٢٣/٣/١٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .	
١٩	قانون موقت معدل القانون الانتخابي الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٩٢٣/٣/١٢ المجلس برفض هذا القانون ٣ - قرر المجلس في جلسته الثانية للخدمة بتاريخ ١٩٢٣/٣/٢٢ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة	
٢٠	قانون تسمية دون المزارعين الموقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر به ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	قانون التسعين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٨) المؤرخ في ١٩٢٣/١/٢٤ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان .	

١ - أحوال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٣/٢/٩

٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٩٢٣/٣/١٢ المجلس برفض هذا القانون

٣ - قرر المجلس في جلسته الثانية للخدمة بتاريخ ١٩٢٣/٣/٢٢ الموافقة على تأجيل النظر به إلى أن تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة

١ - أحوال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٣/٢/٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .

هكذا أصل

١٥٠

رقم الفصل	رقم المادة	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	تاريخه	محل العمل	نوع العمل
٧٢	٦٢٩٩	قانون مجلس الرضا والأشهاد الموقوت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧/١٢/٢٢ إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ للتقرير ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - إحضار إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .
٧٣	٦٤١	قانون موقت ممدد لقانون تعويض موظفي مجلس المحار رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٧/١٢/٢٢ إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - إحضار إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .
٧٤	٦٤٢	قانون الخدمة المدنية الممدد الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٧/١٢/٢٢ إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - إحضار إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .
٧٥	٦٤٤	قانون موقت (قانون ممدد لاجتماعات المحكمة رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢)	١٩٦٢	١٩٦٧/١٢/٢٢ إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - إحضار إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .
٧٦	٦٥٠	مخرج قانون موقت (قانون ممدد لاجتماعات المحكمة رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢)	١٩٦٢	١٩٦٧/١٢/٢٢ إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - إحضار إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٢٢ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ولم ينظر المجلس به بعد .

رقم	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	تاريخ	ملاحظات
٢٧	مشروع قانون استقلال تونس وتأسيسها لسنة ١٩٥٦	٢٥٩	
٢٨	قانون مملوكات تونس لسنة ١٩٥٦ والاراضي مملوكات تونس لسنة ١٩٥٦	٢٥٩	
٢٩	مشروع قانون ضريبة المراتبي لسنة ١٩٥٦	٢٥٩	

دو ایلیو

رقم الترتيب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امصال مجلس النواب	امصال مجلس الاعيان
٢٠	مشروع قانون تعديل القانون رقم ١٩٦٣/٢ هـ الخاص بالنظامية لسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ - يقدم على قرار اللجنة المالية رقم (٢) للدراسة في ١٩٦٣/٢/٩ ٣ - اوصت اللجنة المالية في جلته الثانية للتعديلات ١٩٦٣/٢/٩ ٤ - اوصت اللجنة المالية في جلته الاولى عليه كما ورد من الحكومة ١٩٦٣/٢/٩ ٥ - بعض التعديلات عليه ودرج الى مجلس الاعيان ٦ - لم يقرر المجلس به بعد.	١ - اجل دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٣ ٢ - اوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) التاريخ في ١٩٦٣/٢/٣ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.
٣١	مشروع قانون تعديل قانون السجون للسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٦ التاريخ في ١٩٦٣/٣/١١ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	
٣٢	مشروع قانون تعديل قانون العقوبات للسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٦ التاريخ في ١٩٦٣/٣/١١ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	
٣٣	مشروع قانون تعديل قانون العقوبات للسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٦ التاريخ في ١٩٦٣/٣/١١ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	

رقم الترتيب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امصال مجلس النواب	امصال مجلس الاعيان
٣٤	مشروع قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٦ التاريخ في ١٩٦٣/٣/١١ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	
٣٥	مشروع قانون ملحق بقانون للجزائية للسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٢	١ - اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - يقدم على دراسة اللجنة ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	
٣٦	مشروع قانون مساهلات تسجيل الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٦ التاريخ في ١٩٦٣/٣/١١ ٣ - لم يقرر المجلس به بعد.	

هكذا من الأصل